

توصلت الرئاسة بسبع (7) طلبات إحاطة. والكلمة لأول فريق في إطار إحاطة المجلس علما وهو الفريق الحركي، تفضلوا السيد رئيس الفريق.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

السيد الرئيس المحترم، تعيش المناطق الجبلية على إيقاع موجة من البرد القارس جراء تساقط الثلوج، مما خلف ويخلف ضحايا في صفوف ساكنة هذه المناطق النائية والمعزولة، وهي ساكنة تناهز 20% من ساكنة المملكة ويؤطرها حوالي نصف عدد الجماعات القروية.

وتزداد خطورة هذا الموقف في ظل مضاعفة قساوة الطبيعة بمرارة العزلة الناجمة عن انقطاع المسالك، إن وجدت، وتحكم العزلة الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عن محدودية جدوى السياسة العمومية الموجهة لإدماج المناطق الجبلية في مسلسل التنمية الوطنية والمحلية، رغم الجهود الكبيرة التي بذلتها وتبذلها الدولة لتحسين أوضاعها وتميبتها.

وككل مرة وجراء هذا البرد والصقيع، ينتعش المرض وتنفذ المؤونة وتندر المواد الغذائية في ظل غياب أصلي للمرافق الاجتماعية القابلة لاستشفاء المرضى وإسعاف المعوزين، وفي غياب وسائل للتدفئة، فضلا عن نفوق الماشية.

إنها صورة قاتمة عن أوضاع ساكنة من أبناء وطننا، لكنها صورة مطابقة للأصل، بل مأساة جعلت الموت والمعاناة يفتكان بالأطفال والنساء والشيوخ. وإذ نعيد رسم هذه الصورة الواقعية بكل معالمها، فلأن الخطب جليل واستدعاء برنامج استعجالي لإيقاظ هذه الساكنة يعد أمرا غير قابل للتأجيل أو التسويف، في انتظار لا ينبغي أن يطول للكشف عن حلول دائمة ترفع المعاناة عن المناطق الجبلية والنائية.

هذا الوضع المزري، السيد الرئيس، يقتضي كذلك إعلان حملة وطنية للتضامن مع أبناء الجبل بغية التخفيف والطف من قدرهم الطبيعي والاجتماعي، وهي حملة انطلقت من طرف أفراد وجمعيات بوزاع القيم المغربية الأصيلة والنبيلة، متطلعين أن تقدم الحكومة، سيرا على النهج الحكيم لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله الذي ما فتئ حفظه الله يتفقد أحوال هذه المناطق الجبلية ويوليها عناية خاصة لساكنتها، على مأسسة أحوال هذا التضامن ببرنامج عملي يوفر الغذاء ومستلزمات التدفئة والعلاج وتقديم الخدمات الاجتماعية المطلوبة.

ولأن هذه المناسبة شرط، فإن عمق الحل لأوضاع المناطق الجبلية والنائية يمر بالضرورة على التعجيل بإخراج قانون الجبل المائل منذ حكومة التناوب في رفوف القطاع الحكومي الوصي، وهو المشروع الذي بادرت الحركة الشعبية إلى بلورته...

محضر الجلسة رقم 849

التاريخ: الثلاثاء 26 محرم 1434 (11 ديسمبر 2012)

الرئاسة: المستشار السيد عبد الرحمان أشن، الخليفة الخامس لرئيس المجلس.

التوقيت: ثلاث ساعات وثلاث وأربعون دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة التاسعة والثلاثين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد الرحمان أشن، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدان الوزيران،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات. الكلمة لكم السيد الأمين.

المستشار السيد أحمد حاجي، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

شكرا سيدي الرئيس.

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

توصلت رئاسة مجلس المستشارين برسالة من المستشار المحترم السيد محمد صالح أحمزة يخبر من خلالها المجلس أنه تقدم باستقالته من فريق الأصالة والمعاصرة.

بالنسبة للأسئلة الشفهية والكتائية التي توصل بها مجلس المستشارين إلى غاية يوم الثلاثاء 11 دجنبر 2012:

- عدد الأسئلة الشفهية: 6 أسئلة؛

- عدد الأسئلة الكتائية: سؤال واحد.

ولكم الكلمة السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين. وطبقا لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي،

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس. الكلمة للفريق الموالي في إطار إحاطة المجلس علما وهو الفريق الفيدرالي، تفضلوا الأستاذ.

المستشار السيد محمد لشكر:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

يشرفني، باسم الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية، أن أحيط المجلس علما وعموم الرأي العام الوطني بالتراجعات التي يعرفها المجال الحقوقي في العديد من الميادين والقطاعات، خصوصا ونحن نحتفل بالذكرى الرابعة والستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وفي البداية، اسمحوا لي أن نهني الطبقة العاملة على نجاح اليوم الوطني الاحتجاجي الذي دعت إليه كل من الفيدرالية الديمقراطية للشغل والكونفدرالية الديمقراطية للشغل في كل الأقاليم والمراكز العمالية.

فكل تقارير المنظمات الحقوقية تشير إلى استمرار الاعتقالات والتعذيب ووقوع التظاهرات الاحتجاجية السلمية وتعنيف كل الفئات من عمال وموظفين ومعطلين وصحافيين وحقوقيين ونساء، بل وحتى ذوي الاحتياجات الخاصة وعموم المواطنين وتردي أوضاع السجون على كل المستويات، بالإضافة إلى استمرار اعتقال ومحكمة النقايبين وتسريحهم وتفشي ظاهرة الاعتقال الاحتياطي بشكل متهيج.

لقد ناقضت الحكومة شعاراتها البراقة التي دغدغت عواطف الناس، ففي عهدنا أصبح الضرب والإفراط في استعمال العنف مباحا، مما يشكل مسا بكرامة المواطنين بأبسط الحقوق المتعارف عليها كونيا. وعلى الحكومة أن تعي أن قياس تطور الأمة لا يمكن فيما تملكه من اقتصاد وإنما في مدى احترام حقوق الإنسان، من منطلق كون حقوق الإنسان معيار تقدم الأمم.

وعلى الحكومة أن تعي أن المغرب أصبح يصنف من بين الدول التي تنتهك فيه حقوق الإنسان، مما يحدس صورة المغرب ويضر بسمعته دوليا، ولذلك انعكاسات سلبية على مستقبله، إن على المستوى السياسي أو الاقتصادي.

إن الحكومة، وعكس ما تروج له على المستوى الإعلامي، تفتقد للمقاربة الحقوقية الإدماجية والشفافة، حيث أبانت عن عجز فطيع في التفعيل الديمقراطي للدستور في جانبه الحقوقي، وإخراج الآلية الوطنية التي ينص عليها البروتوكول المتعلق بمنهضة التعذيب إلى حيز الوجود، وغياب الجرأة السياسية والشجاعة فيما يتعلق بالمصادقة على الاتفاقية الدولية لإلغاء عقوبة الإعدام، وعدم استكمال الإدماج الاجتماعي، خاصة ما يتعلق

بالتقاعد للعديد من المعتقلين السياسيين سابقا، وذلك في إطار استكمال تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس. الكلمة الموالية لفريق التحالف الاشتراكي في إطار إحاطة المجلس علما، تفضل الأستاذ أعمو.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الرئيس، أريد أن ألفت انتباه المجلس إلى الأجواء العامة التي تتم بها السياسة والعملية السياسية في البلاد، ونحن محتاجين إلى ظروف أخرى أقوى.

الرأي العام يسائلنا يوميا، بل يحاكمنا لأننا مطالبون أن نكون في مستوى التحديات سياسيا. ما يحصل في المؤسسة البرلمانية من اصطدامات وتهمجات وهجوم البعض على البعض إخلال في الحكامة السياسية بين الأغلبية الحكومية والمعارضة في البرلمان، مسؤول في الحكومة ينتقد الحكومة ويتهم بعضها بالفساد وهو يعرف بأنه غير صحيح.

رئيس الحكومة يهان أمام الرأي العام، الوزراء يؤدون وظيفتهم في اللجان يتناول عليهم، مسؤول في الغرفة الأولى يرفع الشرعية عن مجلس المستشارين، ويقول بأنه غير مؤهل لمناقشة قانون المالية.

هل نعتقد أننا سنقود سياسة البلاد في هذه الأجواء؟

نظن أنه وصل الوقت لتتوقف لتنعيد الأمور إلى نصابها، مصلحة البلاد هي التي أتت بنا إلى هنا، فأظن، السيدات والسادة، على أننا نخشى في فريقنا بأن بعض المؤشرات التي نلاحظها يوميا أن يكون البعض قد اعتقد أن الظروف التي أنتجت الدستور الحالي، وحكومة ذات مصداقية، وسند شعبي قوي يلتف حولها، ومن تم عودة حليلة إلى عاداتها القديمة كما يقال، هذا الذي نخاف و20 فبراير والاحتقان الاجتماعي قدامنا.

إننا ننبه إلى أن وطننا يواجه إكراهات ومواجهة هذه التحديات تتطلب وعيا بخطورتها على مستقبل بلادنا، ونضجا وممارسة سياسية جادة ومسؤولة، ونذكر أن قضيتنا الوطنية الأولى تحتاج لمواجهة المناورات المتجددة يوما عن يوم، وإلى استقرار سياسي قوي واقتصادي متين وتماسك اجتماعي فعلي، كما نحتاج إلى نخب سياسية حقيقية، تضع مصلحة الوطن فوق الاعتبارات الحزبية الصغيرة.. نريد نخبًا خلاقة في البرلمان لأننا نستعد لمواجهة التحديات.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس شكرا جزيلاً، أنهيت حقك في الكلام، كما يجب أن نلتزم بضوابط الجلسة في احترام الوقت المخصص لكل فريق.
السيد الرئيس، شكراً. الكلمة للفريق الموالي في إطار إحاطة المجلس علماً وهو الفريق الاشتراكي.

المستشارة السيدة لطيفة الزيواني:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين،

أتدخل باسم الفريق الاشتراكي لأحيط مجلسنا الموقر علماً بما تعرض له وفد برلماني إقليم آسفي من إهانة من طرف الحكومة في شخص السيد وزير التجهيز والنقل صبيحة هذا اليوم بمقر وزارته.

وأحيط السادة المستشارين علماً أن الوفد البرلماني المكون من أحزاب مختلفة، والذي يمثل كل من مجلس النواب ومجلس المستشارين، سبق له أخذ موعد مع السيد الوزير منذ ما يقارب 6 أشهر من أجل دراسة مجموعة من القضايا الأساسية التي تهم إقليم آسفي على مستوى التجهيزات التحتية والطرق والمسالك، التي يعاني منها الإقليم المترامي الأطراف، والمواطنون الذين يعانون الأمرين من فقر هذه التجهيزات، لكن السيد الوزير الذي استقبل هذا اليوم وفد البرلمانيين بعد عدة تأجيلات، أبقى إلا أن ينسحب من الاجتماع دون اختتامه بشكل حضاري ومنتج، بما يستجيب لتطلعات المواطنين.

والغريب في الأمر أن السيد الوزير انفع على الوفد البرلماني وتهجم على من سبقوه من الوزراء، مدعياً أنه الوزير الوحيد الذي كانت له منجزات، ثم انسحب بشكل انفعالي في إهانة بالغة لنواب الأمة الذين لا هم لهم إلا مصلحة المواطنين أولاً وأخيراً.

إننا في الفريق الاشتراكي لنستغرب بشدة على هذا السلوك الانفعالي، خاصة إذا صدر من طرف وزير في مواجته برلماني الأمة، وخاصة في ظل الدستور الجديد الذي عزز اختصاصات البرلمانيين وألح على المقاربة التشاركية وقرن المسؤولية بالمحاسبة.

وتوجه، في هذا الصدد، إلى السيد رئيس الحكومة باعتباره منسق عملها والمسؤول على تدبير قطاعاتها، حسب ما متعه به الدستور الجديد، من أجل تقديم الاعتذار لبرلماني إقليم آسفي عن هذه الإهانة التي تمس المؤسسة التشريعية ككل.

وشكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً للسيدة المستشارة. الكلمة للفريق الموالي في إطار إحاطة المجلس

علماً، للفريق الدستوري.

المستشار السيد المهدي زركو:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

الإحاطة التي سيتقدم بها فريق الإتحاد الدستوري في هذه الجلسة تهم أعمال مبدأ تعاون السلط الدستورية، وخصوصاً بالمقاربة مع تدبير ملف الوحدة الترابية.

وفي هذا الإطار، ودون العودة إلى الحثيات المرتبطة بالحدث الذي عشنا جميعاً على إيقاعه الأسبوع المنصرم، حدث إقرار البرلمان السويدي لتوصية مرفوعة إلى حكومة بلاده لأجل الاعتراف بالكيان الوهبي بأقاليمنا الجنوبية.

وقد نفهم جميعاً أن إجراء كهذا يعد من صميم المناورة السياسية لخصوم وحدتنا الترابية، والتي مع الأسف الشديد تلقى من يتفاعل معها، كما أننا نعي يقيناً أن دبلوماسية حاصرت هذه المناورة وإن على المستوى الرسمي، ولكن هذا لا يعفيها من الاعتراف بخطورة المسألة ولن يدفع بنا إلى حدود نكران مسؤولياتنا اتجاهها.

ومن هذا المنطلق بالذات، نود كفريق برلماني أن نثير الانتباه إلى جوهر الإشكالية، وأن تقدم من خلال التساؤل المباشر التالي: إلى أي حد تتوفر نحن كبرلمان وكأحزاب سياسية على الإمكانيات والمقومات لإعمال دورنا في إطار الدبلوماسية الموازية؟

إن الجواب عن هذا التساؤل قد يكون بديهاً، فكلنا يعلم محدودية ما هو متاح لدينا من إمكانيات في هذا المنوال، ولكن من المسؤول عن ذلك؟ ومن يملك اليوم حق المبادرة لمعالجة هذا الاختلال، علماً أن دستور اليوم يلزم الجميع والحكومة على رأس القائمة بالعمل على تفعيل مبدأ توازن وتعاون السلط الدستورية؟

وإننا إذ نطرح هذه الإحاطة أمامكم اليوم، أيها السيدات والسادة، فإننا بعيدين كل البعد عن المزايدات السياسية، نطرحها بحرق شديدة وبأمل عريض في المستقبل، كي نشغل يداً في يد، في احترام تام لاختصاصات كل من البرلمان بدبلوماسية الموازية والحكومة بدبلوماسية الرسمية، وذلك في أفق بلوغ التنسيق المأمول والتقسيم الضروري والمفيد للأدوار لنواجه خصومنا صفاً واحداً، ولنتكلم خطاباً منسجماً، غايتنا في ذلك خدمة مصالح الوطن وأداء ما علينا من أمانة، حملنا إياها هذا الشعب المغربي الأبي.

فهذه الصرخة قد تكون انطلقت من شبه إخفاق عنوانه البرلمان السويدي، ولكن العاقل من يستوعب الدروس، فيجعل من الضعف قوة، ولا يلدغ المؤمن من الجحر مرتين، فهل من آذان صاغية؟

رئيس الحكومة، المظهر الصارخ في هذا السلوك الغريب يتجلى في الإصرار على الخلط بين مسؤوليته الحكومية كرئيس لحكومة المملكة المغربية وبين صفته الحزبية.

هذا الإصرار على الخلط بين الصفتين يؤثر على انحراف دستوري غير مقبول من جانب رئيس الحكومة، الذي يفترض فيه كرجل دولة أن يكون حريصا على احترام الدستور، كل ذلك ضد منطوق الفصل 100 من هذا الدستور.

وهذا الانحراف لا يعني فريق الأصالة والمعاصرة فقط، ولكنه يعني المجتمع برمته، بمؤسساته وهيئاته السياسية والنقابية والمدنية والحقوقية والجمعية، مثل ما يعني الإخوة في المعارضة وفي الأغلبية كذلك.

المظهر الصارخ في هذا الانحراف الذي يعكس ضعفا بالإحساس بالمسؤولية، هي أن السيد رئيس الحكومة يصر دائما، ليس فقط على دعوة المعارضة إلى التخلي عن وظيفتها الدستورية والاكتفاء بمجرد إسداء النصح للحكومة وممارسة الوعظ والإرشاد، ولكنه يصر على تهديد حزب الأصالة والمعاصرة، وأخطر ما في هذا التهديد أن السيد رئيس الحكومة يوجه اتهامات صريحة للحزب وعلى الهواء مباشرة، اتهام التحكم في دواليب الدولة، اتهام الفساد ورعاية الفساد، التدخل في القضاء، النزج بالأبرياء في غياهب السجون، وسب وشم الوزراء.

لقد قال السيد رئيس الحكومة، وهو محق في ذلك، أن المغاربة تحرروا من الخوف، ونحن ندعو السيد رئيس الحكومة إلى أن يتحرر هو بدوره من عقدة الخوف، وأن يقول للمغاربة من من هذا الفريق، ومن من مسؤولي الحزب زجوا بالمواطنين الأبرياء في غياهب السجون؟

نعم، مثل ما قال أحد الإخوة، نريد نجبا مسؤولة ولكن ليقدم السيد رئيس الحكومة دليلا وقدوة في احترام الآخرين وفي احترام مقتضيات الدستور.

ولا يسعني هنا، السيد الرئيس، لن نذكر السيد رئيس الحكومة بما قاله الله تعالى في سورة النحل: "الذَّمُّ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُفْتَنِينَ"، ولكننا نذكره بما قاله تعالى: "وَمَنْ يَكْتُمِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا"

ونذكره بحديث صحيح، قال رسول الله لأصحابه: "أندرون من المفلس؟ قالوا: المفلس فينا يا رسول الله من لا درهم له ولا متاع، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: المفلس من أمتي من يأتي يوم القيامة بصلاة وصيام وزكاة، ويأتي وقد شتم هذا وقذف هذا وضرب هذا".

ولذلك، وحتى لا يكون السيد رئيس الحكومة من هؤلاء...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، أنهيت حقك في الكلام ولا حق لك في أن

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي في إطار إحاطة المجلس، تفضل.

المستشار السيد ناجي فخاري:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أخواتي، إخواني المستشارين المحترمين،

طبقا لمنطوق المادة 128 من النظام الداخلي لمجلسنا الموقر، يشرفني أن أحيط المجلس علما بقضية طارئة تهم فئة المتصرفين، هذه الفئة التي تضم مجموعة من الأطر الفاعلة في الوظيفة العمومية، والتي لا يمكن فهم عملية التمييز بين صفوفها على مستوى الأجور والتعويضات.

حيث يفترض، السيد الرئيس المحترم، وطبقا لمبدأ المساواة والإنصاف أن يكون جميع المتصرفين يتقاضون نفس الأجر، وهو ما لا ينطبق على واقع الحال، مما يعتبر ظاهرة غريبة على مستوى الوظيفة العمومية التي تؤطرها القوانين التي تكفل لكل الموظفين قواعد مبنية على التساوي، سواء في الرتب أو الدرجات وفي معايير الترقى، والتي تخضع من حيث الموضوعية والمنطق لوحدة الأجر سواء في السلم أو على مستوى التصنيف الإداري وكذا إحداث نظام خاص بهم.

ولذلك، فإن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس المستشارين يثير انتباه الحكومة إلى هذه الظاهرة الشاذة داخل الوظيفة العمومية، والتي استلزمت كفاها متواصلا لفئة المتصرفين لتصحيحها، حيث تكون مطابقة للمنطق القانوني والتصنيف الإداري، حتى لا تتأثر الإدارة العمومية أو تشل لكثرة الإضرابات المتتالية لهذه الفئة دفاعا عن حقوقها المشروعة، حيث لا يمكن لصنف المتصرفين أن يبقى خاضعا لنوع من الحيف مقارنة مع بقية الأصناف الأخرى التي تخضع لنفس منطق القانون الإداري، إلا أنها تستفيد على مستوى الأجر والتعويضات بشكل طبيعي بخلاف المتصرفين.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة الأخيرة في إطار إحاطة المجلس علما لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشاش:

شكرا السيد الرئيس.

أيها المحترمون جميعا، عشنا قبل أربعة أيام في هذه القاعة، مثل ما عشنا في كل جلسات المساءلة الشهرية سلوكا غريبا من جانب السيد

السيد الوزير قل اللي عندك واجلس.. اسمح لي الله يخليك، أنا اللي كنسير الجلسة وأنا اللي مسؤول عليها، اجلس، ما اعطيتكش الكلمة، ما اعطيتكش الكلمة، تفضل السيد الوزير، تفضل ما اعطيتكش الكلمة، أنا كنسير الجلسة ماشي انت.. اشكون اللي قال لك يرد ولا مايردش؟ غير اجلس، أنتنبا بالغيب؟ تفضل السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل:

بسم الله الرحمن الرحيم.
أتكلم نيابة على السي الشوباني، لأني كنوب عليه في هاذ الساعات الأولى، فقط..

السيد رئيس الجلسة:

الإخوان إلى كتو ابغيتو تسيروا في بلاصتي أحيو تسيروا، أنا اللي كنسير ماشي انت، تفضل السيد الوزير.. السي علي الله يجازيك بخير، تفضل السيد الوزير، أنا اللي كنسير، ما يمكنكش لك تدبر معي.
تفضل السيد الوزير.

السيد وزير النقل والتجهيز:

السيد الرئيس،

أنا فقط دائما بطبيعة الحال ليس للحكومة الحق أن تتدخل في إحاطات السادة المستشارين لأن هذا القانون والنظام اللي كمشي عليه الغرفة الثانية، ولكنه نيابة عن الحكومة والسيد الرئيس، عندما يتعلق الأمر بشأن عام، بشأن أعتقد راه كيتكلموا السادة المستشارين ويمكن أثناء النقاش يجاوبوا الوزراء في الأسئلة ويمكن في فرص أخرى.

لكن عندما يكون موجه بالإسم إلى وزير معين وهو حاضر.. اسمع لي الله يجازيك بخير، الله يرضي عليك، إلى وزير معين انتقاد سياسة الحكومة، انتقاد توجه الحكومة، انتقاد عمل الحكومة، لا اسمح لي هذا نقطة، الله يجازيك، ولذلك فانا أحفظ بحقي.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، سوف أضطر لقطع الصوت عنكم السيد الوزير، لأن نقطة نظام اللي اعطيتها لكم من أجل أن تعلنوا على أنكم ستنبون عن أحد السادة الوزراء الذين سيتغيبون عن الجلسة، أما وأن تردوا على ما قيل في إطار إحاطة المجلس، لا حق لكم ولذلك يجب عليكم أن تتوقفوا عن الكلام السيد الوزير.

تفضلوا السيد الوزير أرجوكم، لا يمكنني أن أسمح لكم بذلك.
نتنقل السادة المستشارين إلى معالجة الأسئلة الشفوية -أرجوكم السيد الوزير- المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، وعددها 20 سؤالا، 3 منها آنية لكل من قطاع العدل والتشغيل، و17 سؤالا عاديا موزعا على قطاعات العدل والتشغيل والتعليم العالي والتجهيز والنقل والصحة، الاتصال

تزيد، شكرا تفضل السيد الرئيس.

نتنقل السيدة والسادة المستشارين.. في أي إطار السيد المستشار؟
تفضل، في أي إطار؟

المستشار السيد مبارك السباعي:

في تسيير الجلسة.

السيد الرئيس، اسمعنا لواحد الإحاطة اللي هي غير قانونية وغير معقولة في شخص السيد وزير التجهيز..

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار، ما عندكش الحق تاخذ نقطة نظام في هاذ الإطار، ما عندكش الحق، تفضل السيد المستشار، اجلس، تفضل السيد المستشار الله يخليك، كلامك لا يسمع، اجلس السي مروان الله يخليك، تفضل اجلس، السيد المستشار الله يخليك، تفضل السيد المستشار ماشي هادي نقطة نظام، تفضل الله يجازيك بخير، تفضل اجلس، ما اعطيتش لك الكلمة ونقطة نظام ديالك، وتفضل الله يخليك، ما اعطيتش لك الكلمة في إطار نقطة نظام، ونقطة نظام اللي كتبني تمررها ما عندكش الحق فيها لأنها لا تتعلق بتدبير الجلسة، لأنني أنا المسؤول عن تدبير الجلسة، ولذلك تفضل اجلس.

وقبل أن نتنقل إلى.. لم أعطك الصوت، ما اعطيتكش الكلمة، آحي قل ذاك الكلام في فضاء آخر غير فضاء الجلسة، الجلسة مخصصة للأسئلة السيد المستشار، تفضل السيد المستشار، ما غاديش تجلس؟ ما يمكنكش، السادة المستشارون الله يخليكم.

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

قبل أن نشرع في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة، أريد فقط أن أخبركم على أن تحضر معنا هذه الجلسة نخبة من تلاميذ وتلميذات الثانوية الإعدادية للا عائشة بالرباط، وباسمكم جميعا أريد أن أرحب بهذه النخبة وتدعو لها بالتوفيق والنجاح في عملها، مرحبا بكم.

تفضل السيد المستشار..

السادة الوزراء،

في إطار الأجوبة الله يجازيك بخير، تفضل السيد الوزير لكم الكلمة.

السيد عبد العزيز رباح، وزير التجهيز والنقل:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أنا ما غنجاوبش، ما غنجاوبش، ما غنجاوبش.

السيد رئيس الجلسة:

سوف لن أسمح لأحد أن يسير معي الجلسة، أنا اللي كنسير الجلسة، ما اعطيتش لك الكلمة، اجلس واعطيت الكلمة للسيد الوزير، تفضل

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

ما ابغيتوش تسكنوا. هل أنهيتكم جوابكم السيد الوزير؟
السيد الوزير، فقط أريد أن أذكركم على أنه إلى حين صدور قانون جديد ينظم هذه الجلسة، نشتغل بالقانون القديم إلى حين صدور القانون الدستوري، إلى حين.. السيد الوزير، السيد الوزير، السيد الوزير، اجلس تفضل الله يجازيك...

السيد الوزير، السيد الوزير، السيد الوزير ..
أعطي الكلمة في إطار التعقيب.. السادة المستشارين، في إطار التعقيب، آ زبيدة، في إطار التعقيب.. في إطار التعقيب.. السي علي.. والسي سالم.
في إطار التعقيب عن جواب السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب، تفضل.

المستشار السيد توفيق كيل:

السيد الرئيس، نحن نتساءل كيفاش غادي يمكن لنا نعقبو على كلام اللي ما سمعنا هاش، هنا نود أن نسمع الرد ديال السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

هو ذا نفس السؤال الذي أطرحه على الجلسة كلها، هو نفس السؤال لأن الجميع يتكلم، وبالتالي لا يمكننا أن نستفيد لا من أسئلة السادة المستشارين ولا من أجوبة السادة الوزراء عليها.

الإخوان راه عاد ثاني ابديتو، لذا أرجوكم، ما يمكنش لي نتصنت لـ 100 الناس خطرة واحدة آ السي علي، لا يمكن للرئاسة أن تستوعب كل ما يقال من الجميع إلى كانوا 40 أو 50 كيهضوا، ما يمكنش، الله يخليك ما يمكنش، ما يمكنش، نتكلم دفعة واحدة راه ماشي معقول الله يجازيك بخير.
السيد المستشار، استعملتم حقكم في التعقيب على الجواب ديال السيد الوزير؟

المستشار السيد توفيق كيل:

ما عقبناش، السيد الرئيس، احنا كنتظرو الجواب ديال السيد الوزير، احنا إلى كان من الممكن السيد الوزير يعيد لنا الجواب.

السيد رئيس الجلسة:

أرجوكم السيد الوزير إذا كان في الإمكان، أرجوكم والله يجازيك بخير ما تبقاوش تفتيو علينا، احنا اللي كنسيرو، الله يخليك.
السيد الوزير، يمكنكم رجاء أن تعيدوا جوابكم حتى نستفيد منه جميعا وحتى يتمكن السائل من التقاط الجواب حتى يعقب عن جوابكم، السيد الوزير.

تفضل السيد الوزير، تفضل السيد الوزير.

والطاقة والمعادن، السياحة، التضامن والمرأة.

ونستهل هذه الأسئلة بالسؤال الآتي الأول الموجه إلى السيد وزير العدل والحريات حول تحديد أتعاب الموثقين. الكلمة لأحد السادة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار، تفضلوا السيد المستشار لبسط سؤالكم.

المستشار السيد توفيق كيل:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لقد تناهى إلى علمنا أن وزارتك هيأت مجموعة من النصوص التنظيمية المرتبطة بتنفيذ مقتضيات قانون 32.09 المتعلق بمهنة التوثيق العصري، ومن بين هذه النصوص التنظيمية النص المتعلق بتحديد أتعاب الموثقين، حيث تم تسريب بعض مضامينه التي أثارت حفيظة الرأي العام الوطني.

السيد الوزير، هل ستصادقون على نص تنظيبي يضرب في العمق القدرة الشرائية للمواطنين لما يتضمنه من مغالاة كبيرة في تحديد ثمن الأتعاب؟ وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير للإجابة عن السؤال، تفضلوا السيد الوزير.

السيد مصطفى الرميد، وزير العدل والحريات:

شكرا السيد الرئيس.

أود في البداية أن أقول بأنه لا توجد في أي ديمقراطية في العالم حق الكلام والحديث ومراقبة الحكومة دونما حق... هذه الممارسة غير دستورية، أتم تخالفون الدستور حينما تتحدثون طولا وعرضا في كل ما يتعلق بالخصيلة الحكومية، دون أن يكون للحكومة حق الرد، هذا مخالف للدستور، عليكم أن تعيدوا النظر في القانون الداخلي لمجلس المستشارين ليصبح مطابقا للدستور.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، السيد الوزير، أرجوكم.

السيد وزير العدل والحريات:

السيد الرئيس،

بخصوص سؤال السيد المستشار المحترم، فإني أشير إلى أن قانون التوثيق العصري نص في المادة 15 على أن للموثق الحق في أتعاب يحدد مبلغها وطريقة استيفائها بنص تنظيمي، هذا النص التنظيمي لم يخرج السيد المستشار المحترم إلى الوجود، مازال محل مداورة بين القطاعات الحكومية بما في ذلك الموثقون وأيضا وزارة العدل والحريات ووزارة المالية ووزارة الشؤون العامة والحكومة.

المصادقة على قانون التوثيق الرسمي أخذ واحد الوقت كبير من النقاش داخل هذه المؤسسة، وإلى اخذنا فيه هاذ الوقت، اخذنا لحماية المواطنين من ظاهرة الاختلاسات اللي عرفتها المهنة.

كنا نود، السيد الوزير، أن النصوص التنظيمية حتى هي تتأشى في نفس الاتجاه، اليوم تنشوفو بأن القانون دخل حيز التنفيذ في 2012/11/24، صراحة القانون تيشم 9 النصوص التنظيمية، فيها اللي خرج وفيها اللي مازال ما خرجش.

كاين مشاكل كثيرة تيعانيو منها الموثقين دابا على هاذ النصوص التنظيمية اللي ما خرجاتش ولكن السبب اللي خلانا طرحنا السؤال اليوم، السيد الوزير، ماشي هو مساءلة الحكومة، حقيقة تسرب واحد المشروع ديال نص تنظيمي ها هو، هاذ المشروع ديال النص التنظيمي فيه أرقام كتخلع، احنا السبب اللي خلانا نظرحو السؤال، باش ما نستناوش هاذ النص التنظيمي حتى يخرج ويخلق لنا مشاكل عاد نوضو كندويو عليه.

السيد الوزير، النص التنظيمي، نعطيكم غير مثال، النص التنظيمي يقول أن المعاملات العقارية اللي من 25 مليون ديال درهم حتى 40 مليون ديال درهم الأتعاب ديال الموثق كتوصل حتى 18 مليون و750 ألف فرنك، المعاملات اللي كنعدي 40 مليون ديال درهم كتوصل 300 ألف درهم، وهاذ الشي راه تفوق الطاقة الشرائية ديال المواطن، وفي واحد الوقت اللي الحكومة والبلاد كتشجع الاستثمارات، إلى كان هاذ الأتعاب، هاذ الأتعاب راه كتشقل كاهل المستثمر.

إذن، احنا السيد الوزير، ما كنتسناوش أنه حتى يخرج النص التنظيمي، احنا كنبهو قبل ما يخرج النص التنظيمي. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد عن تعقيب السيد المستشار، تفضل.

السيد وزير العدل والحريات:

كناكد لكم، السيد المستشار، أن وزارة العدل والحريات وباقي المتدخلين لم يتوصلوا لحد الآن لأي أرقام مما تفضلتم الإشارة إليها، هذه الأولى.

الثانية أتم تتحدثون على القدرة الشرائية للمواطنين، والحال أن الأمر يتعلق بمعاملات من صنف يعني باهظ الثمن.

الثالث تأكدوا أننا حينما سنتفق لن نتفق إلا في إطار ما ينضبط للمعايير الدولية بالنسبة لهذا النوع من المهن، ما دام الأمر يتعلق بمبالغ كبيرة، ثانيا سنأخذ بما يمليه قانون حرية الأسعار والمنافسة، ثالثا سنستحضر القدرة الشرائية للمواطنين.

السيد وزير العدل والحريات:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

أعطيت الكلمة للسيد الوزير، تفضل السيد الوزير.

السيد وزير العدل والحريات:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

أعطيت الكلمة للسيد الوزير راه بدأ يتكلم حتى يكمل، ملي يكمل السيد الرئيس وتأخذ الكلمة في إطار نقطة نظام، دابا كيتكلم السيد الوزير كيجابو على السؤال.

السيد وزير العدل والحريات:

شكرا السيد الرئيس.

أفيد بأن القانون المتعلق بتنظيم مهنة التوثيق الذي صادق عليه البرلمان بغرفتيه، يفيد في المادة الخامسة عشر بأن للموثق الحق في أتعاب يحدد مبلغها وطريقة استيفائها بنص تنظيمي.

الآن نحن في طور إنجاز النص التنظيمي المتعلق بتحديد أتعاب الموثقين، ومن أجل ذلك تم تشكيل لجنة تضم في عضويتها، بالإضافة إلى وزارة العدل والحريات، ممثلين عن وزارة الاقتصاد والمالية، وممثلين عن وزارة الشؤون العامة والحكومة، وممثلين عن الموثقين والتي خصصت في أحد اجتماعاتها إلى ضرورة إعمال مقتضيات قانون حرية الأسعار والمنافسة.

وبالتالي، فقد تم إحالة الأمر على وزارة الشؤون العامة والحكومة قصد تطبيق مقتضيات القانون المذكور، وهو الآن معروض على أنظار اللجنة المختصة للأسعار، وبالتالي فإن هذه الوزارة لم تصل مع باقي المتدخلين إلى بلورة أي مشروع مرسوم، ولا توجد لدينا أي أرقام، وما نتحدث عنه السيد المستشار من تسربات، وأؤكد لك أنها غير صحيحة، وبالتالي فنحن سنعمل على أن يكون هذا المرسوم الذي يتضمن أتعاب الموثقين يستجيب لكل المعايير المتعلقة بالمنافسة والأسعار، آخذين بعين الاعتبار القدرة الشرائية للمواطنين وحقوق الموثقين.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب عن جواب السيد الوزير.. يكمل السيد، ما غاديش يدورنا الوقت السيد الرئيس المحترم، سنحتفظ لكم بنقطة نظام في الوقت اللي غادي يكمل.

المستشار السيد توفيق كيل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيد رئيس الجلسة:

هذه محبة الرئاسة وقامت بها على أحسن وجه، وأنا غادي نبين لك، لأنتي أن نبهت السيد الرئيس المحترم، ما تريد أن تقوله قلتة للسيد الوزير قبل أن تتفضل به، اسمح لي الله يخليك.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

كلنا معنيين، قلنا المس بشرعية الوجود في أداء وظيفة، كلنا معنيين، فلذلك اسمح لي.

قيل في الغرفة الأولى، أكبر فريق في الغرفة الأولى طعن في هذه الغرفة، صراحة وأمام العموم، لم يجب أحد، فلذلك لن نستمر في هذه المهزلة، لأنه إما أن تكون هذه الغرفة بحكم الدستور أو ترفع.

اسمح لي، الدستور واضح، والقانون الداخلي الذي نشتغل به صادق عليه المجلس الدستوري، لم تطعن فيه الحكومة، لا قبل ولا الحالية.

ثالثا، هذا القانون الداخلي جزء من هيكلية هذه المؤسسة إلى أن تنتهي من وظائفها الدستورية وهو إعداد القوانين التنظيمية لإعادة انتخاب بعض الأجهزة كما نص عليها الدستور.

فلذلك، لا نريد من حكومتنا أن تطعن فينا وأن تطعن في الغرفة الثانية التي هي أحد ركائز النظام البرلماني المغربي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس. رسالتكم وصلت. نقطة نظام ديال الأخ العلمي، تفضل الأستاذ علمي.

المستشار السيد محمد علمي:

احنا، السيد الرئيس، في نفس الاتجاه، أقول وأؤكد من هذا المنبر بأن الجلسات التي يعقدها مجلس المستشارين هي جلسات دستورية، وتجد سندها في المادة 176 من الدستور.

الحكومة إذا كان لها رأي مخالف، احنا الحمد لله بلادنا بلد مؤسسات، راه عندنا المجلس الدستوري يشتغل ليل نهار، يشتغل أيام السبت والأحد، بإمكانها أن تطعن في النظام الداخلي الذي صادق عليه المجلس، هذا من جهة.

الغريب في موقف الحكومة الحالية، السيد الرئيس المحترم، هو أن كيف يسمح للسيد وزير العدل أن يرأس أشغال المجلس الأعلى للقضاء بصفته وزيرا للعدل في غياب خروج القانون التنظيمي المتعلق به.. اسمعني الله يخليك، اسمع.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، نقطة نظام لا تتعلق بتدبير الجلسة، شكرا السيد الرئيس.

هذا لا علاقة له بتدبير الجلسة، أرجوك السيد رئيس الفريق.

وبالمناسبة أنا أشكر السادة الموثقين اللي كين عندنا احتكار بالنسبة لهم للمعاملات المرتبطة بالسكن الاجتماعي، وقالوا أنهم مستعدين يساهموا في هذا الإطار بأتعاب جد ضئيلة وبما تراه الوزارة ملائما لهذه الفئات.

إذن تأكدوا بأنه كين حوار بناء، جيد، مفيد، وكين توافق مع الموثقين في كل المراسيم، الأمور غادية على هدى من الله، وبالنسبة لما جاءت به هذه المراسيم أهمها هو تحصيل الأموال التي تودع لديهم، والذي أصبح واجبا عليهم أن يودعوها لدى صندوق الإيداع والتدبير، لأول مرة ستصبح أموال المواطنين التي تكون محل تعاملات بواسطة الموثقين في تحصيل تام، وهذا من حسنات هذه المراسيم التي سترى النور إن شاء الله قريبا. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

قبل أن نواصل أشغالنا، السادة الوزراء، السيدة والسادة المستشارين المحترمين، يحضر معنا هذه الجلسة رئيس التنسيق الدولية لدعم الحكم الذاتي بالصحراء المغربية ووفد هام مرافق له، باسمكم جميعا نستحضره.

شكرا لكم السادة المستشارين، إذا لم تكن هنالك ضرورة للتدخل في إطار نقط نظام، أرجوكم السادة المستشارين جميعا أن تساعدوا على إنجاز هذه الجلسة، وإن كانت هنالك ضرورة للتدخل في هذا الإطار -يعني في إطار نقطة نظام- فرجاء أن يكون مضمون التدخل فيما يدفع في اتجاه تصفية أجواء الجلسة، حتى نديرها تديرا حسنا ونستفيد منها جميعا. تفضلوا الأستاذ أعمو في إطار نقطة نظام.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيد الرئيس.

الأمر يتعلق بعمق تدبير الجلسة لأنه يمس شرعية اشتغال هاته الجلسة. وزير في الحكومة يطعن في القانون الداخلي بأنه غير دستوري، كان على الرئيس أن يجيبه ولا ترفع الجلسة.

أذكر بأن الدستور واضح.. أنا كنجاب، السيد الرئيس، لأنه لا بد من توضيح هذه المسألة.

السيد رئيس الجلسة:

ذلك الجواب الذي تريد أن تتفضل به تفضلت به الرئاسة. قلت نقطة نظام..

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

اسمح لي أنا عندي نقطة نظام، ما جاوبتوش، خليتونا كنشتغلو في الضباب، خليتونا كنشتغلو في الفراغ، لا بد أن نجيب ونضح الأوضاع، هذه مهمتكم، خصم تجاوبوا..

المستشار السيد محمد علمي:

لا يمكن للحكومة أن تحلل على نفسها الاشتغال بالمتعضيات الانتقالية في رئاسة المجلس الأعلى للقضاء إلى حين صدور القانون التنظيمي، وتحرم على مجلس المستشارين الاشتغال بالنظام الداخلي المصادق عليه من طرف المجلس الدستوري. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

قبل أن أعطي الكلمة لمستشار آخر في إطار نقطة نظام، أريد فقط أن أشير إلى أن الرئاسة لم تقصر في أداء واجبها بخصوص ما قيل في حق شرعية أو عدم شرعية جلساتها. فقد سبق للرئاسة أن نهت إلى أن القانون الداخلي الذي نشغل به لحد الآن يجب أن نلتزم بضوابط القانون الداخلي، لأنه بالفعل هو الذي نشغل به الآن إلى حين قد تكون لنا بخصوصه ملاحظات لأنه ناقص، ولكن إلى حين معالجته المعالجة الحسنة راه لازم نضبط لذاك الشيء اللي عندنا، هاذ الشيء قالتو الرئاسة، السيد رئيس الفريق، السي أعمو.

اعلاش كنتقول هاذ الكلام؟ لأنه قلت أنه كان على الرئاسة أن تنبه، نهنا إلى أنه ضروري من أن نشغل بما هو موجود... اسمح لي الله بخليك، حتى شي واحد ما نسمح له يسير الجلسة معايا، أرجوك.

لذلك، أقول على أنه سبق وأن أشرنا إلى أن الإخوان اللي غيتدخلوا في إطار نقط نظام، نرجو منهم أن يدفعوا في اتجاه تصفية أجواء هذه الجلسة، لأنه الموضوع شرعيته أو عدم الشرعية، هاذ الشيء راه لم يعد إلا في ذهن من لا يفهم، واش شرعية ولا ماشي شرعية؟ بالتأكد.

ولذلك، ما خصناش نعالجه، دابا الآن واسمحوا لي الله يجازيكم بخير، ولذلك أقول أنه إذا كانت هنالك نقط نظام، أنا اللي طلب لي نقطة نظام غادي نعطيا له، ولكن فقط ابغينا تكون نقط نظام اللي كنتدفع في اتجاه الدفع باش الجلسة تسير، وما نخرمو حتى شي متدخل، حتى شي سيد مستشار من بسط السؤال ديالو للاستفادة منه لنستفيد منه جميعا، لأن أي وقت كنتضيه في هاذ الشيء..

لا ما يقول حتى شي أحد باراكا، أرجوك، لأن أي وقت كنتستغرقه فيما عدا الأسئلة الشفوية والأجوبة عليها، في نظري إلا وراه كناخذو من حقوق الإخوان السادة المستشارين اللي مرتين في اللائحة خصهم بسطوا الأسئلة ديالهم، لذلك رجاء نواصلو العمل ديالنا ومنتقلو للسؤال الثاني في القطاع ديال العدل.

موضوع السؤال هو الإفراج المقيد، والسؤال الموجه إلى السيد وزير العدل وموضوعه الإفراج المقيد، والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعدلية.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الزميلات والزملاء،

نحن في الفريق الاستقلالي، وفي إطار أو مواصلة النقاش حول وضعية المعتقلين أو بعض المعتقلين، ارتأينا اليوم وفي إطار الأسئلة الشفوية الموجهة للسيد وزير العدل والحريات أن نتطرق إلى ما أشير إليه في قانون المسطرة الجنائية من الإمكانية المتاحة لبعض السجناء الذين أبانوا عن سلوك حسن خلال اعتقالهم، وأبانوا كذلك عن استعداد لإعادة إدماجهم في المجتمع، وأعطى لهم الإمكانية للاستفادة من الإفراج المقيد بشروط وذلك بطلب إما من المعني بالأمر أو بعائلته أو بمبادرة من مدير المؤسسة السجنية أو السيد وزير العدل والحريات أو المندوب العام لإدارة السجون.

وبطبيعة الحال هذا الإفراج المقيد هو واحد التدبير اللي غادي يمكن واحد العدد من السجناء من التنافس من أجل أن يبينوا عن استعدادهم للاندماج بسهولة.

إلا أننا نلاحظ، وأتم، السيد وزير العدل، ومسؤول عن تطبيق السياسة الجنائية، ورئيس النيابة العامة طبقا لقانون المسطرة الجنائية، نرى أن تفعيل هذه المتعضيات في قانون المسطرة الجنائية شبه معطل ليس اليوم ولكن من طرف كذلك حتى الحكومات السابقة، بينما هذا الإفراج المقيد يمكن أن يفتح نافذة، أولا لإنصاف أولئك الذين أبانوا عن توبتهم ورجوعهم للصواب خلال اعتقالهم، وكذلك إدخال الفرحة عليهم وعلى ذويهم.

وعليه، نسألكم، السيد الوزير: كم عدد السجناء الذين استفادوا من الإفراج المقيد، أخيرا على الأقل في ظل هذه الحكومة؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير العدل والحريات:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

يعتبر الإفراج المقيد بشروط آلية مهمة، تتيح التنافسية بين السجناء على تحسين السلوك مادام القانون يشترط التمتع به لمن برهن بما فيه الكفاية على حسن السلوك (الفصل 622 من القانون المسطرة الجنائية)، كما أنه يحقق عدة مصالح أخرى، غير أن تفعيله متوقف على عدة معطيات، منها

على الخصوص:

أولاً، التأكد من حسن السلوك وعدم احتمال العود لارتكاب الجريمة من قبل السجين، وهذا ما لا تملكه وزارة العدل والحريات البت فيه، حيث إن من يقترح الإفراج المقيّد بشروط هو رئيس المؤسسة السجنية (الفصل 625)؛

ثانياً، إن وزارة العدل والحريات ليست صاحبة القرار وحدها، إذ أن لجنة الإفراج المقيّد بشروط التي تدرس المقترحات وتبدي رأيها بشأنها تتكون من مدير الشؤون الجنائية والعفو أو من يمثله، وهذه الشخصية تنتمي إلى وزارة العدل والحريات، كما أن هناك عضوية مدير إدارة السجون أو من يمثله، وممثل الرئيس الأول لمحكمة النقض، وكذلك ممثل الوكيل العام لمحكمة النقض، وبالتالي يبقى لوزير العدل والحريات أن يتخذ القرار الملائم بناء على رأي هذه اللجنة.

ولقد أبدت اللجنة المذكورة رأياً إيجابياً في ثلاث طلبات فقط خلال هذه السنة، واتخذ وزير العدل والحريات قراره بناء على ذلك، مع العلم أن هناك ثلاث ملفات أخرى تمت مكتبة النيابة العامة للإفادة بشأن مواقف ذوي الضحايا بخصوص الإفراج المؤقت والقرينة المرتبطة بجريمة العنف العمدي المؤدي إلى الوفاة.

أخيراً، نشير أن هذه الوزارة عازمة على إعادة النظر في مؤسسة الإفراج بشروط من خلال إعادة تنظيم المقترحات القانونية للعمل على تبسيطها والحد من الجهات المتدخلة وتسريع أداؤها، وهذا مرتبط بمراجعة قانون المسطرة الجنائية المرتبط بدوره بنتائج الحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة، خاصة في موضوع العدالة الجنائية. وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً للسيد الوزير. الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكراً السيد الوزير، الذي بدل الإجابة عن السؤال الدقيق ذكرنا بالمقتضيات القانونية، المقترحات القانونية واضحة وهذه نافذة مغلقة من طرف اللجنة التي تكفل للسجين الذي أبان عن حسن السلوك، ولا نعتقد أن من بين 62 أو 70 ألف سجين الآن ليس هناك من أبانوا عن تقويم في سلوكهم واستعدادهم للإدماج، وبذل أن تفتح هذه النافذة في ظل ما عرفه المغرب من تحولات سدت هذه النافذة.

وبطبيعة الحال المتدخلون أو الذين خول لهم القانون المطالبة بالإفراج المقيّد، إلى جانب المعنى بالأمر هم كثر ومن بينهم قاضي التنفيذ الذي هو تابع لوزارة العدل، وبطبيعة الحال هناك عدة أطراف تابعة لوزارة العدل والحريات، والمدراء ديال السجون كذلك بتنسيق مع قاضي تنفيذ العقوبة، لا بد له أن يحفز أو أن يطلب منه تفعيل هذه المقترحات التي

بقيت جامدة.

وإننا نكون مصدومين عندما نعرف أن هذه المقترحات بقيت حبرا على ورق رغم أهميتها، وهي تعطي إمكانية للتخفيف عن عدد كبير من السجناء، وخاصة من يعاني من عدم ترشيح الاعتقال الاحتياطي، ويعاني كذلك من اكتظاظ السجون، ويعاني كذلك من استفحال الجريمة والعود، وبطبيعة الحال كان على الأقل من فتح هذه النافذة ليجعل السجين يتنافس مع زميله من أجل الاستفادة من هذه المعطيات.

شكراً للسيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير العدل والحريات:

أنا أتعجب، السيد المستشار، حينما تتحدثون بأن النافذة سدت، وكأنها كانت مفتوحة إلى أن تم إغلاقها.

إذا أردتم أن أعطيك المعطيات الرقمية، أفيدكم، السيد الرئيس، أنه في 2008: صفر شخص منع بالإفراج، 2009: صفر، 2010: صفر، 2011: اثنين، احنا الآن غادين لـ 6. إذن ماشي أغلقت أو سدت بل وسعت.

هل هذا الرقم في مستوى طموحك وطموحنا؟ أقول لا.

أين يكمن المشكل؟ يكمن في القانون، لأن القانون سن وفرض مجموعة من المتدخلين، ووزير العدل لا يمكن أن يصادر باقي المؤسسات، سواء مؤسسة الاقتراح أو اللجنة التي تقوم بالنظر في اللوائح وتقترح على وزير العدل، ووزير العدل أيضا ينبغي عليه أن يفعل ولكن في إطار ما يسمح به القانون.

لذلك، قلنا لكم، السيد الرئيس المحترم، بأن موعداً مع قانون المسطرة الجنائية الذي ينبغي أن نعيد ترتيب هذه المؤسسة بما يؤدي إلى أن يصبح بإمكان وزير العدل ديال اليوم أو ديال المستقبل أن يتصرف بالطريقة الملائمة، وبالتالي تصبح هذه النافذة مفتوحة عن القدر المعقول والمقبول. وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً للسيد الوزير. وننتقل إلى السؤال الثالث الموجه دائماً إلى نفس السيد الوزير وموضوعه مآل مساهمة الأجراء الذين لم يستفيدوا من التقاعد.. عفواً، موضوع السؤال الثالث الموجه إلى السيد وزير العدل هو وضعية حقوق الإنسان ببلادنا، والكلمة لأحد السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد أحمد عاطفي:

شكراً للسيد الرئيس.

أنا الآن على الساعة الرابعة، ليس بيني وبين الرابعة إلا 15 دقيقة، سأمثل أمام مجلس النواب وسأتقدم بحصيلة هذه السنة أمام مجلس النواب، وأنا أيضا مستعد أن أجلس أمام السادة المستشارين، ولكن هناك مواجهة بيني وبين هؤلاء الذين يقولون بأن هناك تراجع، أقول بأن هناك تقدم، لكن وضع حقوق الإنسان ليس جنة عندنا، وليس عندنا، يعني أصبحنا دولة ديال حقوق الإنسان الراسخة التي يعني أصبحت في مستوى الدول المتقدمة التي لها كعب عالي في الحقوق والحريات.

عندنا مشاكلنا، عندنا تجاوزاتنا، ولكن لم تقع مراجعات، بل هناك وأؤكد هناك تقدم ملحوظ، وذلك بسبب أولا الجهد الحكومي وثانيا بسبب نضال المنظمات الحقوقية وأيضا بتعاون المجتمع الدولي، وبالطبع هناك تجاوزات سنعمل إن شاء الله على تجاوزها، وأرجو أن تعملوا على مساعدتنا على تجاوزها بالخطاب الإيجابي، وإذا كان هناك خطاب نقدي، نعم، ولكن خطاب الحقيقة وليس غير ذلك. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد العربي المحرشي:

غير ما ابغيناكمش، السيد الوزير المحترم، أن تتناقضوا مع أنفسكم، لأن مرة تتقولوا بأن كمين تراجع وكمين تجاوزات، وخطرة تقولون بأن العام زين. السيد الوزير، واش كمين شي دليل أكثر من هاذ الشي اللي هو في الشارع؟ التراجع اللي كمين الآن في عهد الحكومة ديالكم يعني أعتقد ما لم يسبق له مثيل، الهجوم ديالكم على المعطلين، الهجوم ديالكم على الجمعيات الحقوقية التي تطالب بحقوقها في الشارع العام، مجموعة ديال التراجعات في جميع القطاعات، لا الصحة ولا التعليم، ولا البنات التحتية، ولا التشغيل، مجموعة ديال القضايا تراجعتم فيها بشكل كبير جدا، السيد الوزير.

الآن، السيد الوزير المحترم، لاحظتم مؤخرا التصنيف ديال المغرب في محاربة الرشوة، 2011 كنا في الدرجة 80 وفي عهدكم 88، كمين شي تراجع أكثر من هذا، السيد الوزير.

الآن، السيد الوزير المحترم، يعني جميع الدول كلها صوتت على إلغاء عقوبة الإعدام باستثناء المغرب وأفغانستان.. جوج ديال الدول من بين الدول اللي ما صوتوش، السيد الوزير، المغرب وأفغانستان.

ابغينا غير نسولكم، السيد الوزير، واش هاذ التصويت مكر التاريخ أم مكر السياسة؟ لأن أنت، السيد الوزير، وتبعنا وشاهدنا الحرجات ديالك والوقوف ديالك مع المسيرات ومع الحملات اللي كانت في الشارع وكنت أنت من بين الناس اللي كنت تعتقد في ذاك الوقت أنك تدافع على حقوق المواطنين والحقوقيين، على الجمعيات، الآن أنت اللي وليتي تتواجهم بالقوة،

السادة الوزراء،

السادة والسيدات المستشارون المحترمون،

لقد راكمت بلادنا مكتسبات مهمة في مجال الحقوق والحريات، جعلتها تتبوأ مكانة هامة على الصعيد الدولي. وقد توج الدستور الجديد هذا التوجه في فصل خاص بالحقوق والحريات من خلال الالتزام التام بالمقتضيات الدولية في مجال حقوق الإنسان.

غير أن المتابعين للشأن الحقوقي ببلادنا، لاحظوا مؤخرا تراجعاً كبيراً للمكتسبات التي حققتها بلادنا في هذا المجال، من خلال التضييق الذي تتعرض له الحريات العامة والفردية، وأساساً منها حرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة والحق في التظاهر السلمي والوضعية المزرية للسجون.

كما أن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية تشهد بدورها تراجعاً خطيراً، سواء في مجالات التعليم والتشغيل وحقوق المرأة وارتفاع الأسعار وارتفاع الوفيات في صفوف الأعمى والأطفال ووضعية الطفولة، هذا فضلاً على المؤشرات الخطيرة التي قدمتها الحكومة في مجال التطبيع مع الفساد والمفسدين بحجة "عفا الله عما سلف"، وكذا الانتقائية التي تهجمها الحكومة في إحالة الملفات على القضاء.

لذلك، نسألكم، السيد الوزير: ما هي أسباب التراجع على مستوى الحقوق والحريات ببلادنا؟ وما الذي ستقومون به لتدارك هذا الوضع والحفاظ على المكتسبات التي حققتها بلادنا في هذا المجال؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير للجواب عن السؤال، تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير العدل والحريات:

السيد المستشار، نتحدثون عن المتابعين للشأن الحقوقي الذين تدعون أنهم أشاروا إلى أن هناك تراجع في المكتسبات، من هم هؤلاء المتابعين؟ الهيئات الحقوقية الوطنية، أعطوني هيئة واحدة قامت بتقييم موضوعي للوضع الحقوقي في هذا السنة مع السنوات السابقة.

نتحدثون عن حرية الرأي، حرية الرأي هل وقع فيها تراجع أم وقع فيها تقدم؟ من هؤلاء الذين عبروا عن آرائهم فأسكتوا؟ أعطوني مثال واحد.

حينما نتحدثون عن حرية الصحافة، كم من جريدة تم منع صدورها؟ وكم من صحفي اعتقل؟ قارنوا بين الذي كان والذي أصبح.

حينما نتحدثون عن حق التظاهر السلمي، كم من مظاهرة سلمية تم التصريح بها لدى السلطات فمنعت؟

حينما نتحدثون عن الوضعية المزرية للسجون، هل لديكم معطيات عن السجون كيف كانت فأصبحت، أم إنه فقط إلقاء الكلام على عواهنه، واستغلال المنصة البرلمانية للحديث بأحكام غير صحيحة؟

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير أرجوك، السيد الوزير أرجوك، صافي انتهى الكلام. ننقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير التشغيل، سنرجئها إلى ما بعد أسئلة السيد وزير التجهيز، وننتقل مباشرة إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير التعليم العالي، وموضوع السؤال هو حول خطة التنسيق بين الجامعة والمقاولة، والكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق الاشتراكي لبسط السؤال، تفضلوا.

المستشار السيد مصطفى الهية:

شكرا السيد الرئيس. السادة الوزراء المحترمين، السيدات والسادة المستشارين المحترمين، بناء على مقتضيات الميثاق الوطني للتربية والتكوين، يتضح أنه من بين الأهداف الأساسية لهذا الميثاق هو اندماج مؤسسات التكوين العالي في محيطها الاقتصادي، وجعلها قاطرة للتنمية على صعيد كل جهة من جهات المملكة.

فكما تعلمون فإن القانون 01.00 قد منح للجامعة وظائف جد مهمة، تسمح لها بتقوية التعاون والشراكة مع مختلف القطاعات المنتجة. كما أن المخطط الاستعجالي ينص على ضرورة تطوير البحث العلمي وجعله في خدمة حاجيات المحيط السوسيو اقتصادي، عبر وضع عدة برامج للوصول إلى الأهداف المنشودة.

سيدي الوزير،

إن القوانين سألقة الذكر تعترضها عدة صعوبات، تتمثل في ضرورة توفير الإمكانيات المادية والبشرية، ومتابعة وتحليل البرامج وتعزيز دور القطاع الخاص للنهوض بالعلاقة بين الجامعة والمقاولة، لم نلاحظ بعد هذا على أرض الواقع باستثناء المشاركة في مجالس الجامعات أي مبادرات في اتجاه أهداف الميثاق الوطني أو المخطط الاستعجالي.

لذا، نسالكم، السيد الوزير، على التدابير التي ستتخذونها في سبيل رفع التحديات السالفة الذكر؟ وما هي خططكم للتنسيق بين المنظومة التعليمية والمقاولة؟
وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الجواب، تفضلوا.

السيد لحسن الناودي، وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

وأقول لكم أن سؤالكم هو مرتبط بالفرس بالنسبة للتنمية الاقتصادية

بالعنف، أنت اللي وليتي تتخرج الأمن، أنت اللي وليتي... جميع هاذ الناس الذين يطالبون بحقوقهم اللي هي مشروعة ومنطقية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار التعقيب، في دقيقتين السيد الوزير.

السيد وزير العدل والحريات:

أعتر بأني مناضل حقوقي، وناضلت ضمن الفعاليات الحقوقية، واليوم أنا أيضا مناضل حقوقي وأناضل من موقعي الوزاري، وأتحداك أن تفعل مثلما كنت أفعله وأنا مناضل حقوقي وأتحداك أن تفعل مثلما أفعله اليوم وأنا مناضل سياسي حكومي.

اسمح لي، السادة المحترمين، أنا أقول لكم لما تتقول لي كين تناقض كتنقولو كين تجاوزات، نعم، ينبغي إيقاف التجاوزات، نعم، كين تراجع، لا، لأن التراجع خصو يكون عندنا معايير اللي على أساسها نقيمو التراجع.

تتحدث عن الشارع، أقول بالفعل هناك مظاهرات وهناك مجموعة من الممارسات للحريات، يتم التعامل معها بطريقة غير مقبولة من طرف بصفتي وزير العدل والحريات، ولكن ليس كل المظاهرات وليس كل التجمهرات، لأنه حينما يتعلق بشارع عمومي يتم احتلاله ويتم إغلاق حركة السير، فمن حق القوات العمومية أن تتدخل لكن تدخلنا تناسيبا.

تتحدث عن التعليم، التعليم كان منكم وزير، يا إخواننا في الأصالة والمعاصرة، خمس سنوات كان منكم عضو المكتب السياسي ديالكم خرج على التعليم، اليوم جيتوا تحاسبوننا بالحصيلة السيئة ديالكم، اسمح لي الله يخليك.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، أرجوك السيد الوزير والسادة المستشارين.

السيد وزير العدل والحريات:

عضو قيادي فيكم هو اللي قاد التعليم أربع سنوات والحصيلة مزرية.

السيد رئيس الجلسة:

السي حكيم، أرجوك.

السيد وزير العدل والحريات:

عندما نتحدثون عن الفساد هذه الحكومة تقوم بتتبع الفساد، غير بالأمس تم إلقاء القبض على قاض متلبس، اسمحو لي، أو غير متلبس، المهم راه غادي تنظر الجهات المختصة، ولكن هذه الحكومة عازمة على محاربة الفساد، وما يمكنش تتعاملو مع أي حالة نضبها بما تطلقونه من قول بأنه عفا الله عن ما سلف، لا وجود لهذا في قاموس العمل اليومي للحكومة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

شكرا السيد الرئيس.

صعب باش يقول الإنسان ما كين والو، غير سألونا بعدا ربما نعطيو شي معطيات، لأن الإنسان إذا سبق لا، اصعب ثاني يقول إيه، كين أسيدي، قليل متفتقين، ولكن كين، نعطيك غير نموذج: برنامج تمويل مشاريع البحث والابتكار ديال (R&D)، 50 مشروع في أفق 2013 - 50 مليون درهم، هذا غير (R&D)، الجمعية اللي اسميتها (R&D)، مع الأسف السميات كلها باللغات الأجنبية، غادي نبدلو إن شاء الله هاذ الشي.

(INNOV'ACT) هو كذلك الشراكة مع المقاولات، هذا برنامج كذلك فيه تمويل، ديال (STARTER) الشركات ملي شي أستاذ يدير شي اختراع، عند الجامعة الآن الحق تشارك وتدير شراكة مع الشركات الأخرى، الاختراعات، الجامعة الآن هي اللي تتمول هاذ شي ديال الاختراعات.

شبكة التطوير التكنولوجي (Réseau de Diffusion Technologique)، البرامج كثيرة إلى جيت غير نسر، "الشبكة المغربية للاحتضان"، هاذ الأمور كلها، في الرباط الآن يالله اخذنا 11 هكتار، في تمارة في الحي الصناعي باش تقربو الجامعة والبحث العلمي من المقاولات.

إذن غير نشرو ثقافة أن المغرب الحمد لله انطلق، لأن إذا الآباء سمعونا تنقولو الجامعة المغربية ما كتدير والو ما كتدير والو، كل واحد غادي يمشي إلى برا.

الجامعة المغربية الحمد لله انطلق فيها البحث العلمي، ماشي الصورة فين ما ضرب شي واحد بموس كنولي الصورة ديال الجامعة هي المواس، الجامعة قلت في الكلمة ديالي البارحة في شي ندوة، 18% من خريجي المعاهد المغربية كيديوهم للخارج.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، شكرا لكم وشكرا على مساهمتكم معنا في هذه الجلسة.

وننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير التجهيز والنقل، والسؤال الأول حول رخص السياقة، والكلمة لأحد السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد الحفيظ أحيث:

السيد الرئيس،

وبالنسبة لخوض معركة التنافس الدولي، لا يمكن أن يكون للمغرب موقع مشرف بين الأمم دون البحث العلمي ودون مد الجسور بين الجامعة ومحيطها. إذن فعلا هذا سؤال في صلب سياستنا الحالية، حتى على المستوى الدولي.

الآن نسعى وأتمنى أن يكون هناك دعم من طرفكم ليكون البحث العلمي في مقدمة التعاون الدولي. قد ناقش التجارة في هذا الميدان أو ذاك، ولكن لم يكن البحث العلمي في يوم من الأيام على رأس قائمة الأولويات في التعاون الدولي، سترون إن شاء الله يوم 12 و13 في إطار اللجنة العليا المغربية الفرنسية أن البحث العلمي سيأخذ الصدارة إن شاء الله، هذا بوعينا كلنا أن البحث العلمي لا محيد عنه في الظروف الحالية.

هناك الحمد لله المغرب قطع أشواط لا بأس بها، سواء على مستوى الجامعة أو على مستوى الثقافة، لأن يمكن أن تكون المبادرة من الجامعة، ولكن إذا كانت ثقافة المحيط لا تسمح بمد هذه الجسور، فالجامعة قد تتحرك إذا لم يكن قبول في المحيط، ولكن الحمد لله اليوم يمكن أن تقول أنه هناك الجامعات أولا، الجامعة هي مؤسسة عمومية، إذن لها الحق في أن تباشر التعاون مع محيطها، وكذلك هناك مقاولات كثيرة الآن تسعى إلى ربط العلاقة مع الجامعة من خلال البحث العلمي، أعطي مثلا رقما: قيمة المشاريع التي تقدر تقريبا 370 مليون درهم في إطار التعاون بين الجامعات وبين شركات كثيرة، في إطار تكنولوجيا متقدمة.

إذن عندما نرى أن الشركات الكبرى تقوم بعقد مع الجامعة من أجل البحث العلمي، هذا يمكن أن تقول أن هناك انطلاقة الحمد لله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، احتفظوا ببعض عناصر الجواب في التعقيب. الكلمة لأحد السادة المستشارين للتعقيب على جواب السيد الوزير.

المستشار السيد مصطفى الهبية:

شكرا السيد الوزير على الإجابة. اللي ابغينا، السيد الوزير، نوضحه لكم أن الجامعة حتى اليوم ما قامت حتى بشي اندماج مع شي شركات خاصة، حتى لليوم، مع أنه هاذ الشي صدر منذ مدة من الزمن. وكذلك، السيد الوزير، فالجامعة كتعمل بشكل انفرادي ومعزول عن الشركات والمقاولات الخاصة، بانفراد، هو دابا اللي بينها هو بين الشركات، السيد الوزير، هو ذيك الجموع العامة هي فين تيحضرو هاذ الشركات الخاصة.

السيد الوزير، إلى ابغينا نساها في النهوض باقتصاد بلادنا، واللي ابغينا نوجهو المقاول في توجيه صحيح، لايد ما تفكرو في آليات فعالة باش تداركو الوقت، السيد الوزير، كما نشكركم السيد الوزير باش تاخذوه بعين الاعتبار.

وشكرا السيد الرئيس.

أنا لي الحق وأنا أرد أن أجيب على كل شيء، ياك القانون يسمح؟
أولا أريد أن أوضح أنه ما ورد بهتان في بهتان، والدليل على ذلك،
السيد الرئيس، والدليل على ذلك.. هذاك حتي، والدليل على ذلك..
هذاك حتي.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس، السيد الوزير، السي العربي اجلس، أنا اللي غادي
نقول، السيد الوزير أرجوكم أن تلتزموا بالجواب عن السؤال، أرجوكم.

السيد وزير التجهيز والنقل:

هذا السيد الرئيس، السيد الرئيس، قلت في كلمتي عندما يتدخل أي
مستشار ويتحدث عن السياسة الحكومية له الحق في ذلك، لكن عندما
يتوجه الكلام إلى شخص بعينه، بغير الحقيقة، لا يمكن.

بطبيعة الحال مادام ما عندناش الحق نجابو في إطار الرد ديالي، يمكن
لي نوضح: الدليل على ذلك، إذا وقع سوء تفاهم مع السادة النواب ذوي
النيات الحسنة والمستشارين، أعترت ولكن الدليل على ذلك، أن السادة
منتخبين جلست معهم من 9 حتى 10 وبعد ذلك جلسوا مع الديوان ديالي
كيشغلوا على العالم القروي، واخذت لهم موعد مع السي ربيع الخليل ديال
السكك، وموعد مع الطرق السيارة، واعتذرت لهم وقلت لهم يا ودي أنا
راه غادي للبرلمان، كانت عندي اللجنة ديال الغرفة الأولى.

إذا ابغي يستغل شي واحد باش يدير لي صراع مع الوزراء السابقين
ولا كان نية مبيتة، ساحمهم الله، مع ذلك إذا سيء فهمي، أنا ملي خرجت
بلا ما نسلم عليهم، لأن قالها لي، قال لي تعلقوا حيث ما سلمتنيش عليهم
وامشيتي بسرعة، كنتعذر لذوي النيات الحسنة، أما الذين اللي ابغاو
يشعلوا الفتيل، لا أقبل.

هاذ الشي ديال الرخص، السيد المستشار، نحن الآن داخلين.. لا
مقبول الاعتذار ذوي النيات الحسنة، ماشي اللي ابغاو يشعلوا العافية.

ولذلك، السيد الرئيس، الآن نحن داخلين في إطار تأهيل قطاع ديال
تعليم السياحة، كما في علمكم درنا دفتر التحملات باش هاذ القطاع يولي
قطاع خاضع لواحد المنظومة واضحة، وأرسلناه للأمانة العامة ونشرته يعني
لطلب الآراء، جاتنا الآراء دابا الآن عندنا جاهز.

ثانيا، ابدينا كنعلو المشاكل العالقة، وأعطينا أول مشكل حليناه ديال
تقريبا 3700 مدرب اللي الملف ديالهم كان واقف ودرنا لهم كلهم
الامتحانات، الدورة الأولى والثانية وأعطيناها الآن البطاقة ديالهم كمندرّب.
اليوم تطرح هاذ الملف، أشنو اللي حصل فيه؟ أنه قبل ما تكون
المدونة كتقول إذا كان عندك البيرومي يعني ديال B وابعيتي تدوز لنقل
البضائع والحافلات ديال المسافرين، خاصك واحد.. يعني القانون الحالي،
خاصك سنتين، القانون سابقا كان فيه تسهيلات.

أشنو اللي وقع؟ قبل ما تدخل المدونة حيز التنفيذ، جاو ملفات بزاف،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إن من أحد المشاكل الآنية التي يواجهها اليوم قطاع تعليم السياحة
وكذلك عدد كبير من المواطنين عبر التراب الوطني فيما يخص تطبيق
مقتضيات مدونة السير، هو مشكل اجتياز رخصة السياحة من صنف
D/C بالنسبة للمواطنين الحاصلين على رخصة السياحة من صنف B،
ذلك أن الراغبين في الحصول على هذه الرخصة التي تعتبر من أسباب
العيش وكسب الرزق لفئة عريضة من المواطنين، وبعد ما تم تسجيلهم
بمدارس تعليم السياحة وتلقي دروس تعليم السياحة وقانون السير، وكذلك
بعد أدائهم لجميع الرسوم والواجبات القانونية لتكوين ملف الامتحان (350
درهم كرسوم لفائدة الخزينة العامة، 150 درهم كرسوم لفائدة مديرية السلامة
الطرقية، 100 درهم كواجبات الفحص الصحي، ثم واجبات تعليم السياحة).
وبعد إيداع ملفاتهم لدى مركز التسجيل إلى غاية فاتح أكتوبر 2010،
تم حصولهم على استدعاء اجتياز الامتحان من لدن هذه المراكز التابعة لكم،
تمت إجابتهم اليوم أن ملفاتهم أصبحت لاغية في ظل الإجراءات الجديدة
لمدونة السير والتي تتطلب فترة 4 سنوات من الانتظار للانتقال من
رخصة السياحة من صنف B إلى صنف C أو إلى صنف D.

وعليه، فمدارس تعليم السياحة وعدد من المواطنين عبر التراب الوطني
يواجهون الآن مشكلة قانونية من جراء ما أقبلت عليه وزارة النقل من
تدابير، امتدت آثارها بصورة رجعية على ملفات مكتملة من حيث
الإجراءات القانونية قبل تاريخ تنفيذ مقتضيات المدونة، ومراكز التسجيل
تدعو المواطنين لرفع دعوة ضد الوزارة من أجل استرجاع حقوقهم، بل
هناك اصطدامات وصراعات يومية متكررة مع المواطنين الذين يطالبون
باسترجاع مستحقاتهم المالية.

لذلك، نلتمس منكم، السيد الوزير، إيجاد مخرج لهذه الأزمة التي يعيشها
هؤلاء المواطنون وكذلك المهنيون ضحايا حمل مراكز تسجيل السيارات
بمقتضيات المدونة، متسائلين عن مصير هذه الملفات المتواجدة الآن لدى
مراكز التسجيل والتي أصبحت حبيسة الرفوف، بعد أن كلفت كل مواطن
أكثر من 600 درهم كرسوم لفائدة الدولة وأكثر من 1500 درهم كواجبات
لمدارس تعليم السياحة.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب.

السيد عبد العزيز رباح، وزير التجهيز والنقل:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

التالية، راه يطبق على جميع الناس، الله غالب، هذا القانون، ملي تصادقو عليه ويصبح قانون.

ولكن مع ذلك، الملفات بحال هاذ الملفات نعالجها، كونوا متأكدين، ومرة أخرى نكررها، كل ما كانت هناك إمكانية الاجتهاد، أقول إمكانية الاجتهاد، يعني في إطار ما هو مسموح لنا قانونا، باش نخلو المشاكل ديال المغاربة راه على الراس والعين ومع السادة المنتخبين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير على جوابه، ومرة أخرى نجدد ترحيبنا بتلاميذ وتلميذات الثانوية الإعدادية للا عائشة التي تحضر معنا في هذه الجلسة، وتمنى لهم التوفيق والنجاح في عملهم، وشكرا.

نتنقل إلى السؤال الثاني الموجه إلى السيد وزير التجهيز والنقل وموضوعه ضرورة التنسيق بين القطاعات المتقاطعة عند إنجاز المشاريع الكبرى. الكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضلوا الأستاذ.

المستشار السيد محمد بلحسان:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد وزير التجهيز،

السادة والسيدات المستشارين،

في سياق التحولات المتسارعة لبلادنا والتحديات التي لا سبيل لرفعها إلا في ظل رؤية شمولية واضحة، بالإضافة إلى التخطيط المحكم للأسبقيات الملحة، والاستمرار في تعزيز وتقوية ما تحقق من منجزات كبيرة وهامة في بلادنا، وللنهوض بالإصلاحات التي لا مناص منها لأجل بناء مغرب قوي بالمبادرات والإنجازات والزيادة في فتح الأوراش الكبرى لكسب الرهانات مهما كان حجم التحديات.

كل هذا رهين باتجاه مقاربة تشاركية ديمقراطية بالاعتماد على الذات وعلى مواردنا المتوفرة ببلادنا، خصوصا وأن المغرب يشهد العديد من الأوراش التنموية الكبرى الواعدة، وإنجازها لابد من التنسيق بين كل الفعاليات الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية والمجتمع المدني بمختلف مكوناته، زيادة على التنسيق بين كل القطاعات المتداخلة والمتقاطعة لإنجاز المشاريع التنموية لبلادنا.

ولتفادي أي تعثر لإنجاز هذه المشاريع، لابد من التنسيق بين القطاعات لتسريع وتيرة الإنجازات وتفادي البطء والتكرار في العمل والارتباك الذي يعطل عجلة المشاريع التنموية الكبرى التي تراهن عليها بلادنا.

لذا نسألكم، السيد الوزير المحترم: هل هناك مخططات متكاملة ودراسات كافية لربح الوقت وتوفير الجهد وترشيد وعقلنة صرف نفقات

الناس ابغاو يزربوا، كان غير ممكن ندوزو الامتحانات للآلاف، ولكن أشنو درنا؟ اتخذت الوزارة، أنا ما كنتش، ولكن لابد نقولو الحقيقة، لأن عندي التفاصيل، أن الوزارة اخذت قرار في نفس اليوم دوزت الامتحان النظري والامتحان التطبيقي في نفس اليوم، ودوزت عاود ثاني الناس اللي رسبوا، اللي حصل هو أن الناس اللي ما كانتش عندهم الملفات كاملة، طلبات منهم يكملوا الملفات، ودابا إذا كملوا الملفات، نعاودو نفتحو معهم المجال.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. الكلمة لأحد السادة المستشارين للتعقيب على جواب السيد الوزير.

المستشار السيد عابد شكيل:

شكرا السيد الوزير على جوابكم. السيد الوزير، هذا ملف لا أظن بأنه يتطلب منا سؤال وأجوبة ومناقشات كبيرة، أتم فهمتوه، فهمتو الملف، نشكركم على الجواب ديالكم.

ولكن كيف لاحظتم على السؤال المعروف عليكم، هناك مشكل قانوني ودستوري، فهل نحن أمام حالة جديدة لرجعية القوانين؟ لا، وهاذ الشيء ما يجيش من عندك أنت.

فالقوانين تطبق على الحاضر والمستقبل، ولا تنسحب إلى الماضي، فنحن الآن أمام إجراء سيطبق على أشخاص غير معينين به.

والآن القضية سهلة، السيد الوزير، نطلب منكم بحل هذا الإشكال على الأقل باش تردوا الأموال لأصحابها مع الاعتذار لهم، وها أتم تهينتو، إذا كان هذا في الممكن.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير في إطار التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل:

السيد المستشار، غادي نمشيو أبعد من ذلك، احنا كما قلت لكم هاذوك الملفات، كيف ما درنا مع المديرين، ودرنا لهم امتحان وأشرفنا عليه، أبعد من ذلك، كلهم هاذوك أصحاب الملفات آسيدي، نشرف عليهم كوزارة وتابعو الملف معهم، ونعاونهم باش يدوزوا الامتحان، هاذو مغاربة مواطنين، خوتنا، احنا ما ابغيناهم إلا ياخذوا الحقوق ديالهم.

ولكن أقول لكم ملي تيجي واحد القانون، الله غالب، لما تيجي واحد القانون ما تيقولش لك: ويعمل بالقانون السابق، وهو غادي، ملي تيجي القانون راه يطبق هاذك النهار، ما عندنا ما نديرو، لما تيجي دابا، دابا اليوم إذا جاء قانون، قال غدا اللي ابغي يدخل لواحد المدرسة خصو الشروط

ديال الاستثمار، لأنها تتم واحد العدد ديال القطاعات تحت إشراف أيضا السيد رئيس الحكومة وآخر لجنة تمت المصادقة عليها هي لجنة العالم القروي والمناطق الجبلية لأن فيها عدة متدخلين، تحت مرة أخرى رئاسة السيد رئيس الحكومة.

ونبغي نعطي واحد المثال، الميناء ديال آسفي الذي كان مبرمجا لظروف، اليوم الحمد لله توفرت الإمكانيات والاعتمادات، كان فيه بعض الإشكالات في التنسيق، اليوم الحمد لله كين توافق مع وزارة التجهيز والنقل مع الوكالة الوطنية للموانئ، مع المكتب الوطني ديال الكهرباء ومع (OCP²) باش يكون واحد المشروع متكامل، هذا مثال من الأمثلة ديال المشاريع اللي ابغينا فيها الالتقاء والاندماجية، ولكن مازال أمامنا واحد العمل، لأن كل واحد كيغني يخدم بوحده، هادي ثقافة ديال العمل الجماعي، تحتاج واحد الجهد جماعي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب، تفضل السي الكور.

المستشار السيد أحمد الكور:

شكرا السيد الوزير. أنا باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، طرحنا هذا السؤال.. أولا، لا بد من أن نقول بأن جوابكم، السيد الوزير، يتضمن مجموعة من التفاصيل اللي كتنص على إحداث مجموعة من اللجن للتنسيق والتتبع.

اللي كي جعلنا نطرحو هاذ السؤال، في الفريق الاستقلالي، السيد الوزير، وهو أننا نتكلم على مشاريع مهيكلت لبلادنا، كين مشاريع اللي جاءت وبدات يمكن في الولاية اللي قبل منكم، ما كنفولوشاي بأن المشاريع الانطلاقة ديالها هشة أو الانطلاقة ديالها في ارتباك ولا هذا، كنفولو بأن عادة عند بداية أي مشروع كين واحد العدد ديال الأمثلة، ما نقولش المشاريع كلها عرفت هاذ النوع من الارتباك أو هاذ النوع من التعثر.

يكن لي نعطيكم مثلا نموذج اللي هو ميناء طنجة المتوسطي اللي عرف واحد العدد ديال المشاكل، مع الأسف نعتبره من المشاريع المهيكلت لبلادنا، وكنعتر بهذا المشروع الضخم الكبير، أنا أظن بأنه إما انعدام التنسيق في بعض الأحيان أو الخلل في التتبع لأن تيكون واحد التنسيق أولي في بداية المشروع ومن بعد ما تيقاش، معناه التتبع ما كينش أو من بعد القطاع اللي هو صاحب المشروع ما تيقاش ينسق مع القطاعات الأخرى، ولو أنه بعض المرات ذاك القطاع اللي هو عندو تأثير على المشروع بواحد النسبة ضئيلة ما كنعطيهوش قيمة.

تتلقاو مثلا وغادي يجر بي السؤال أو التعقيب ديالي وتتكلم لكم على التنسيق المحلي مثلا في المشاريع التي يشرف عليها السادة العمال ومصالح

الدولة عند إنجاز أي مشروع تفوي؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الجواب.

السيد وزير التجهيز والنقل:

السيد الوزير،

السيدات والمستشارين،

أشكر الفريق المحترم على هذا السؤال. أنا أعتقد أن هذا سؤال يعني ماشي تقني، هو سؤال عندو علاقة بكيفية تدبير السياسات العمومية. لاشك أنه كان النقاش الدائر منذ مدة وإلى الآن وكيف نستطيع أن تشتغل القطاعات الوزارية فيما بينها لإنجاز السياسات العمومية التي كلها تتداخل فيما بينها، ولكن أكثر من ذلك كيف تنسق الوزارات مع المؤسسات العمومية، ما نساوش بأن المؤسسات العمومية عندها دور كبير، أعطيت مثال القطاع اللي أنا مسؤول عليه، وزارة التجهيز والنقل حجم الاستثمار ديال المؤسسات العمومية تقريبا 4 مرات وزيادة من استثمارات الوزارة، مما يتطلب.. بمعنى أنه القطاعات الوزارية مع المؤسسات العمومية أن يكون هناك تنسيق.

ثانيا، هناك تدخل ديال الجماعات الترابية، يعني كما تعلمون حتى الجماعات الترابية الل عندها واحد الدور، عندها مشاريع، إلى غير ذلك، لما جاء التصريح الحكومي واللي صوتوا عليه يتحدث على واحد الثلاث مبادئ أساسية اللي نحاول أن نفعلاها وغادي نعطي بعض الأمثلة:

حكومة هذه المشاريع، باش نحققو فيها ثلاث حوايج: جودة الإنجاز، التحكم في كلفة الإنجاز والتحكم في زمن الإنجاز (Le délai, le coût et la qualité)، هادي ثلاثة ديال الحوايج، حكومة هذه المشاريع.

المسألة الثانية، البرنامج تحدث عن التنسيق، لا بد من التنسيق بين هذه القطاعات.

المحور الثالث، لا بد من الالتقائية، ما معنى الالتقائية؟ وبالمناسبة كتمشي وزارة الصحة لواحد المنطقة، كتمشي وزارة التعليم لواحد المنطقة، ووزارة النقل، ابغينا نمشيو مجموعين، خاصة مع (INDH¹).

فلذلك، أشنو الذي حصل الآن؟ تم تفعيل واحد العدد ديال اللجن وزارية الآن، تحت السيد رئيس الحكومة يفعلها، يعني لأنها تلتقي بين واحد العدد ديال البرامج، تم تفعيل إضافة ديناميكية، كانت تشتغل في المجالس الوطنية آخرها انعقد المجلس الوطني ديال المغرب الرقي اللي هو التنسيق فيه يتكلم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سواء في العالم القروي ولا غيره ولا التقنيات الحديثة، فالآن اجتمع المجلس الوطني ثم أيضا أحدثت لجن إضافية، آخر جوج ديال لجن اللي أحدثوا كين لجن أخرى، اللجنة الوزارية

² Office Chérifien des Phosphates

¹ Initiative Nationale pour le Développement Humain

تعرف أثمان تذاكر السفر عبر طائرات الخطوط الملكية المغربية ارتفاعا يؤثر سلبا على عدد من المجالات المرتبطة بالنقل الجوي، ونذكر بالخصوص الجالية المغربية المقيمة بالخارج التي تشتكي من هذا الارتفاع، سواء خلال موسم العودة إلى الوطن أو موسم العودة إلى المهجر، حيث نلاحظ فروقا كبيرة قد تصل إلى 100% أحيانا بين أثمان تذاكر طائرات الخطوط الملكية المغربية وأثمان شركات أخرى للنقل الجوي.

وعلاوة على تأثير ذلك على تنافسية الخطوط الملكية المغربية، فإن لذلك تأثير من حيث إجماع عدد من المغاربة المقيمين بالخارج على استعمال وسيلة النقل الجوي، وحتى العودة إلى أرض الوطن خلال موسم الصيف، خاصة من كبار السن والذين يشكلون نسبة هامة من المهاجرين، والذين يفضلون عموما النقل الجوي نظرا لمتاعب النقل الطرقي. إضافة إلى ذلك، فإن أثمان الخطوط الملكية المغربية لا تشجع الأجانب على القدوم لبلادنا، مما له تأثير سلبي على قطاع السياحة.

فما هي أسباب ارتفاع أثمان تذاكر الخطوط الملكية المغربية؟ وهل تنوون مراجعة هذا الوضع حتى تساهم هذه الشركة في تسهيل وتشجيع تنقل أفراد جاليتنا بالخارج من جهة، والمساهمة في إنعاش القطاع السياحي من جهة أخرى؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب عن السؤال.

السيد وزير التجهيز والنقل:

على أية حال، أشكر السيد المستشار على هذا السؤال، ولكن لا بد أن أوضح، هو المثال الذي ذكرتم، ربما قد لا يدافع عن المقترح دياكم، لأننا لا ننسى بأننا عندنا اتفاقية مع الاتحاد الأوروبي ديال فتح الأجواء، وعندما نقول فتح الأجواء، أي شركة اليوم، كيف ما ابغات تكون أوروبية، عندها الحق تقي للمغرب، كيف ما ابغات عندها الحق، من أي مدينة أرادت، وماشي فقط غير الشركات التقليدية اللي هي بحال (La RAM³) وبحال (Air France) وبحال يعني (Lufthansa) وأنت غادي، ولكن حتى الشركات اللي هي عندها ما يسمى بمنخفض التكلفة.

والدليل على ذلك أنه في البلاد ديالنا اليوم وخاصة بعد التحرير ديال الأجواء مع أوروبا، أضف إلى ذلك الاتفاقيات اللي كنديو مع واحد العدد ديال الدول بالمناسبة اليوم في اللجنة الصباح دوزنا واحد ديال الاتفاقيات يعني مع واحد الدول الإفريقية، حتى الشركات ديال هاذيك الدول عندها الحق أيضا تقي للمغرب وتدير النقل، وإما تدير منخفض التكلفة أو تدير يعني الطريقة الكلاسيكية، فبالتالي هو مفتوح، ما معنى مفتوح؟ بمعنى

العمالات كلقاوا تنسيق كين، وملي تمشيو للقطاعات الحكومية تنلقاوا بأن التنسيق ناقص نسبيا. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. تفضل السيد الوزير في إطار الرد على تعقيب السيد المستشار.

السيد وزير التجهيز والنقل:

السيد المستشار المحترم، الكمال لله، أكيد أن هناك... لا شك أنه كتكون بعض التعثرات، ولاشك أنه ما نساوش بأن كانت واحد الثقافة إدارية ديال يعتبر أن كل واحد في المؤسسة ديالو كيخدم بوحده، كانت، ولكن كين واحد التوجه اليوم على أنه ما يمكن لك تنجح إلا إذا اشتغلت مع الشركاء اللي معك، إذا شريك واحد ما دخلش معك في هاذ الديناميكية راه يمكن يتعثر.

لكن مرة أخرى خيلنا نمشيو... أنا أدعو أيضا مادام كإينة مشاريع تنطلق وهناك التزامات تعلن عليها الحكومة، حتى السادة المنتخبين يعاونونا إذا لاحظوا، هذا هو الدور، لأن كيف ما كان الحال هي سلطة تنفيذية، سلطة الرقابة والمتابعة أعطيت بشكل قوي جدا، كما تعلمون في الدستور الجديد، للسادة المنتخبين، والسادة العمال عندهم واحد الدور ديال متابعة المشاريع التي كتكون في التراب دياهم، يعني فاحنا مستعدين أيضا إذا كان هناك أي خلل في التنسيق بين المشاريع أن تتدخل.

مع العلم مرة أخرى أقول هذا يحتاج إلى عمل جبار، لأنه يحتاج فعلا إلى تغيير الثقافة والمنظومة واحنا ماشيين حتى إلى الجهوية وحتى هي خصنا ناخذوها بعين الاعتبار، لما غادي نمشيو للجهوية إلى أي حد غنخلقو التوازن بين القرار المركزي اللي كيدير السياسات والتخطيط على المستوى الوطني والتنزيل على المستوى الجهوي اللي غادي تعطى له واحد العدد ديال الصلاحيات حسب التوجه العام اللي متفقين عليه كافة الفرق السياسية والمتدخلين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. وننتقل إلى السؤال الثالث الموجه دائما في نفس القطاع وموضوعه ارتفاع أثمان تذاكر السفر عبر الخطوط الملكية المغربية، والكلمة لأحد السادة أعضاء فريق التحالف الاشتراكي، تفضل الأستاذ الرحوني.

المستشار السيد أحمد الرحوني:

شكرا السيد الرئيس. السيدات والسادة الوزراء، السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

الجهة الشرقية والريف، تضم مئات الآلاف من المهاجرين ولهم تأثير كبير في نشاط الحركة الاقتصادية والتجارية، خاصة خلال موسم العودة، فهم يقدمون خدمة اقتصادية للوطن.

فلا بد إذن من تعامل خاص من طرف الخطوط الجوية الملكية مع هذه الفئة من مواطنينا، وذلك باعتبار أئمة منخفضة ومحفة في فصل الصيف بشكل خاص، ونحن ننقل لكم، السيد الوزير، مطالب مواطنينا في المهجر وهذا هو دورنا في هذا المجلس. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل:

السيد المستشار المحترم،

غير نبغي نعطي بعض المعطيات، احنا نتمناو غادي نجتهدو، فوق طاقتك لا تلام، احنا غادي نديرو اجتهاد، لأن ما يمكن إلا هاذ الشركات الوطنية أن تكون في خدمة المغرب، ولكن في واحد الحدود اللي تيخصك تحافظ على التوازن والتنافسية، ولاسيما القطاع ديال النقل الجوي، كما تعلمون، فيه التنافس اليوم شرس، والشركة اللي ما وقفاتش ماليا وتديريا وخدماتيا على رجليها يمكن لها ما تقاش، راه كاين شركات الآن أوروبية وكاين شركات أمريكية ما بقاوش.

فبالتالي، نتعتقد غادي نجتهدو إن شاء الله حسب عقد البرنامج، بغيت نعطي أن المنطقة اللي كنت قلت فيها ثلاثة ديال المطارات، الدولة قامت بواحد الجهد، ثلاثة المطارات رئيسية وجدة، الناظور والحسيمة. يوم 24 غادي يتفتح أيضا صفقة ديال توسيع مطار الناظور اللي عليه طلب متزايد باش نطورو المطار ديال الناظور، أضف إلى ذلك أننا واحد العدد ديال الشركات الآن بدأت تطلب ما بين المناطق وفي اتجاه أوروبا، بالإضافة على تشجيع ديال النقل البحري، وكما في علمكم أنه في الصيف السابق راه اعطينا الحسيمة "موتريل" (Motril)، ومستعدين نعطيو للناظور وحمتها، احنا غادي نديرو طلب عروض باش نختارو الشركات البحرية ويكون تكامل.

فإذا ما قدرناش تقصو، اعذرونا، راه تتكون عندك التزامات معينة تقف عندها، ولا يمكن أن تؤدي بشركة وطنية إلى الإفلاس، اللهم إذا كان توجه آخر فبما يتعلق بالسياحة على أنه يكون واحد النوع من التوازن، وهاذ الشيء إن شاء الله في إطار السياسة العمومية والتنسيق بين الوزارات المعنية يمكن لنا إن شاء الله نتذكرو على هاذ الشيء، ويمكن لنا نلقاو بعض العلاجات لهذا الموضوع هذا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. وننتقل إلى السؤال الرابع والأخير في قطاع

مفتوح أمام التنافس، وبالتالي يمكن للإنسان أن يختار، إذن هذه المسألة الأولى.

المسألة الثانية وهو أنه الآن كنديرو عدة اتصالات مع واحد العدد ديال الشركات، أنا شخصيا استقبلت يمكن لي نقول لكم ربما أكثر من 10 ديال الشركات، يعني اللي هي باغية تدير ما بين واحد العدد ديال الدول والمغرب، وخاصة أوروبا فين كاين الجالية، واللي باغية الآن تفتح خطوط، قلنا لهم مرحبا بكم.

لا أحد يمنعهم، غير باش نتفاهمو، لا أحد، حيث كاين اللي تروج بأنه نظرا لأننا نتعطيو الأفضلية للشركة الوطنية، راه احنا كنسدو على الشركات الأخرى، لا يحق لنا قانونا حسب الاتفاقيات أن نمنع، لا يحق لنا قانونا نديرو أفضلية للركاب، مثلا واحد الراكب يعني تفضلو على راكب آخر بسبب الجنسية ديالو، اخذينا قرار، وهذا عندنا فيه الصلاحية، ديال دعم الطلبة ديالنا اللي كيمشيو لإفريقيا وخاصة السينغال، هذا درنا فيه واحد القرار لأن هناك يعني الطلبة كيمكن لنا نديرو واحد (Package).

فبالتالي تيمكن لي نقول لك بأنه فيما يتعلق بالدول اللي مفتوحة فيها الأجواء يعني فهناك تنافسية ويمكن الإنسان يختار ما بين عدة شركات، بما فيها مثلا إذا اخذنا أوروبا كتجي عندنا (Lufthansa)، كتجي عندنا (Air France)، كتجي عندنا شركات أخرى، بالإضافة إلى الشركة الوطنية.

هذا أضف إلى -كما قلت لكم- 22 شركة اللي كتدير منخفض التكلفة، كاين دول اللي فيها فقط الشركة الوطنية (La RAM) دول إفريقية أو في اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية، نحن نندارس مدى إمكانية في إطار العقد البرنامج اللي كاين مع الشركة الوطنية والدولة، أن ممكن نجتهدو في هاذ المجال ديال الأئمة، وتمنى نجحو فيها، لأن الاتفاق اللي دارت السولة مع الشركة الوطنية اتفقت معها على أنها تحيد الخطوط غير المرجحة، اتفقت معها، هذا كان أمضي، الخطوط غير المرجحة داخليا ودوليا.

بالإضافة على أنها طلب منها أن تكون شركة مستوية، وتطرح الإشكال الآن ديال السياحة، فأنا مع السي حداد كنشتغلو كيفاش يمكن لنا ندمو السياحة بطريقة من الطرق باش يمكن التكلفة تكون في متناول السياح.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد أحمد الرحموني:

شكرا لكم، السيد الوزير، على جوابكم على سؤالنا وعلى إفادتكم، ونحن نقدر جهودكم وعملكم الجدي سواء في هذا القطاع أو في قطاعات أخرى. نزيد فقط، السيد الوزير، أن نؤكد مرة أخرى على ضرورة الاهتمام بقضية المهاجرين خاصة خلال فصل الصيف، فالجهة التي أنمي إليها فهي

السيد وزير التجهيز والنقل:

السادة الوزراء،

أشكر السيد المستشار المحترم والفريق المحترم على طرح هذا السؤال. هي مناطق من المناطق المهمة في البلد حسب ما أشرت، بالإضافة على أنها تتميز بالإضافة إلى المؤهلات إلى غير ذلك، تتميز بصعوبة التضاريس، لا بد هاذ الشيء ناخذوه بعين الاعتبار، ما كيعنيش التهرب من المسؤولية، ولكن فقط ناخذوها بعين الاعتبار. ودأما قلت للسادة المنتخبين أن الكيلومتر في الأرض المستوية يعني قد يساوي ما بين مليون حتى 2 ديال الدرهم، إذا امشيتي إلى أرض غير مستوية والجبال قد يصل إلى 10 مليون ديال الدرهم، غير باش كنعطيو الأرقام، 10 مليون درهم، غير باش نعرفو الإشكال.

مع ذلك، هذا مغرب واحد، لا بد من جميع الجهات أن تنال نصيبها، اللي يمكن لي تقول لك بأنه نحن.. ومن بعد نعطي بعض الأرقام إذا أسعفني الوقت، اللي يمكن لي تقول لك أن هذه المناطق لها نصيبها من الفلاحة في إطار المخطط الأخضر، لأنه لما طرح السؤال حول العزلة الاقتصادية حاولت أن أتصل بواحد العدد من القطاعات في إطار التنسيق بين الحكومة، نعطي فقط الرقم أنه مطروح في المخطط الأخضر 76 ألف هكتار داخلين في إطار المخطط الأخضر على مستوى الفلاحة اللي كيتكلموا على استثمار ديال 1,56 مليار درهم، بالنسبة للمخطط الأخضر على مستوى الفلاحة، ولفائدة، حسب الرقم اللي عندي، أكثر من 105 آلاف فلاح على مستوى هذه المناطق.

على مستوى النقل الجوي فيه جوج ديال النقط، النقطة الأولى وهو أن المطار ديال الراشيدية والمطار ديال وارزازات داخلين في البرنامج ديال التأهيل اللي في المخطط اللي كنجودو الآن ديال 2012 و2016، ولكن مطروح واحد الإشكال ديال الدعم، وأنا هنا ديال ما يسمى بالخطوط الداخلية.

قبل قليل عطفنا على السؤال اللي طرح حول النقل، كان هناك التزام سابق ما بين الجهات وما بين شركة الطيران (La RAM) ديال أن الجهات تعطي (des subventions)، كل جهة، اللي 8 مليون، هاذي 30 مليون، هاذي 36 مليون ديال الدرهم، ما يقارب 136 مليون ديال الدرهم، فتوقفت الجهات عن أداء ما عليها، هاذ الشيء اعلاش لاحظتو إما الأئمة رجعت كيف ما كانت أو خطوط ربما ما بقاتشاي.

الآن مع السيد رئيس الحكومة تدارس لإيجاد حل مركزي، باش ما يقاش مرتبط بالجهات، يمكن هاذيك الساعة نقصوها من (TVA⁴) أو نقصوها منين ابغينا، ولكن حل مركزي باش نحلو هاذ المشكل ديال النقل الجوي.

على مستوى الطرق السيارة والسكك الحديدية، كنعرفوا بأنه الدولة

التجهيز والنقل، وموضوع السؤال هو التدابير الحكومية لرفع العزلة الاقتصادية عن أقاليم الجنوب الشرقي للمغرب، والكلمة لأحد السادة المستشارين من أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار. تفضلوا الأستاذ الحو.

المستشار السيد الحو المربوح:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، تتميز أقاليم الجنوب الشرقي بمؤهلات طبيعية وبشرية وورصيد تاريخي وثقافي يجعلها واجهة سياحية أساسية، تضاف إلى ما تزخر به من ثروات معدنية وواحات وجبال.

غير أن استثمار هذه المؤهلات والثروات يصطدم بمحاجز طبيعية وجبلية، تتمثل في تيزي تيشكا في مدخلها الجنوبي الغربي، وتيزي تنلغند في مدخلها الشمالي مرورا بنفق زعل، وهي معابر تتميز بخطورتها ووعورة مسالكها، تجعل المنطقة محكوم عليها بالعزلة، مما يزيد الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية صعوبة، تزيد من حدة التهميش الذي تعانيه هذه الجهة، التي تشكل وحما من وجوه المغرب العميق وبوابة المملكة نحو عمقها الإفريقي وواجهتها الشرقية والمغاربية.

لهذا، يجب اعتماد مقاربة شمولية لرفع العزلة الاقتصادية المفروضة على هذه المنطقة التي بصمت تاريخ المملكة ولا تزال.

السيد الوزير،

في ظل مغرب يتقدم، ولكن يتقدم بوتيرتين مختلفتين لهاته الجهة، التي

يناهز عدد سكانها 2 مليون نسمة، نتساءل:

ما هو نصيبها من الطرق السريعة؟

ما هو نصيبها من الطرق ذات الجودة العالية؟

ما هو نصيبها في برنامج السككي؟

ما هو نصيبها من النقل الجوي؟

وبالتالي، ما هو نصيبها من السياحة؟

ما هو مصير نفق تيشكا؟

إلى غير ذلك.

السيد الوزير،

على هذا الأساس، نسألكم عن التدابير المتخذة لرفع العزلة الاقتصادية عن هذه المنطقة التي ستكون أقاليمها جهة درعة-تافيلالت المرتقبة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب.

⁴Taxe sur la Valeur Ajoutée

حينتوش الدراسة واعطينونا دراسة مدققة، نعتبره رقم تعجيزي، 10 مليار درهم، علمتو بأن هذاك النفق يكلف 10 مليار درهم، فعلا واحد الثمن باهظ، ولكن على أساس أي دراسة؟ ابغينا التحيين ديال هاذ الدراسة، وابغينا دراسة تكون شمولية للجهة كلها.

ابغيت نخبر، السيد الوزير، بأننا في الفريق ديالنا وبتعاون مع الفريق الحركي وبتعاون مع تنسيقيات المجتمع المدني في الجهة ديال الجنوب الشرقي، سننظم يوم دراسي في مجلس المستشارين عما قريب إن شاء الله والمطلوب منكم، السيد الوزير، تساهموا في هاذ اليوم الدراسي بتوفير المعطيات التقنية والخبراء. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. ننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير.. عفوا لأن السيد المستشار أخذ وقته ووقت السيد الوزير، تفضلوا السيد الوزير في إطار التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل:

أنا مادام الرأي العام مع السادة المنتخبين، والرأي العام كيسمع ما كنعطوش الأرقام باش نعجزو، أنا أكيد قلتي ماشي النية، لأنه وإلا ما غاديش نكونو مسؤولين لا أمام الله ولا أمام المواطنين اللي اختارونا، فملي كنعطيوها كنعطيوها.

ثانيا لما كنعطيوها باش أتم كمنتخبي الأمة وكمسؤولين على المستوى المحلي والجهوي، ونحن كحكومة، باش ملي نبغيو تقبلو على شي حاجة غير تنتحو الوضعية والمعطيات، باش نوجدو راسنا، لأنه ما تنساوش واحد العدد من المشاريع غادي تمشي في إطار شراكة.

وغادي نرجع للنقل الجوي، سيدي صدقي واحد العدد من الجهات لم تلتزم، لم تلتزم، الآن (La RAM) والوزارة مع وزارة الداخلية جالسين كنتذاكرو، 163 مليون ديال الدرهم، لم تلتزم.

ومع ذلك، (La RAM) أشنوقا قالت لها الدولة؟ لما جات، وراه الإخوان عارفين في الاتفاقية ديال شتنبر، قالت لها ما نبغيوكش تبقاي تحسري، هاذي راه الدولة قالتها لـ (La RAM)، ماشي (La RAM) امشات اخذاتها، قالت لها ما نبغيوكش تحسري، الخطوط الدولية اللي كنتخسري فيها حيدها، داخلها عندك (la subvention).

فاحنا ابغينا نلحو هاذ الإشكال، لأن كنعطو النقل الجوي هو وسيلة، وإذا ابغينا الشركة ما تخسرس، كيخص النقل الجوي يرجع والدولة تنوض تعوض لها بطريقة من الطرق، وهاذ الشي نشتغلو عليه.

المحاور الطريقة كنعطو عليها إن شاء الله، واحنا مستعدين نوفرو لكم حتى التقنيين اللي يشاركوا معكم في اليوم الدراسي باش يمكن لنا نكونو على بينة وتكون عندنا خارطة الطريق اللي نديروها اليوم نديروها اليوم، واللي

كانت دارت جوج ديال المخططات للسكك الحديدية، ومخطط ديال الطرق السيارة اللي معروفين الخطوط ديالهم، اليوم كنعطو على مخطط جديد، تصميم مديري للطرق السيارة في أفق 2030، وتصميم مديري للسكك الحديدية في أفق 2030 أو 2035، أكيد سنأخذ بعين الاعتبار هذه المناطق، كيف يمكن؟

بالإضافة على أنه أطلقنا دراسة مهمة حول ما يسمى بالطرق المهيكلية في جنوب المملكة وفي الجنوب الشرقي، مهيكلية، نعطي على سبيل المثال الطريق اللي كتمشي من كلميم حتى للدخلة، الطريق اللي كندوز من الرشيدية وكتمشي حتى لطاطا، الطريق اللي كتمشي من مراكش حتى ورزازات، وأعطينا الدراسة ديال الطريق اللي كتمشي من مراكش حتى ورزازات، اللي غادي تكلفنا حوالي مليار ونصف ديال الدرهم، نتمناو نوفرو لها الإعتمادات إن شاء الله، لأن تستاهل هاذيك المنطقة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة للسيد المستشار في إطار الرد على التعقيب.

المستشار السيد الحو المرواح:

شكرا للسيد الوزير على الجواب.

ولكن أريد أن أحذر، التضاريس صعبة فعلا، ولكن خصنا نوقفو في هذاك الحد، لأنه غير نزيدو نقولو هاذيك المناطق صعبة غادي نوصلو.. وكظن ماشي هي النية ديالكم، مقتنع ماشي النية ديالكم، غادي نوصلو هاذي اصعبية هاذي ساهلة، غادي تصدقو في ذاك الشي اللي كان ديال المغرب النافع والغير النافع، وأنا متيقين بأن ماشي النية ديالكم.

السيد الوزير، هاذي جهة عندها 3 ديال القطاعات للتنمية ديالها، وهي مقبلة باش تولي جهة، الفلاحة تكلمتو عليها، المخطط الأخضر متفقين، باقيين المعادن والسياحة. المعادن والسياحة إذا ما كاينش النقل ما عندهم ما يديروا.

السياحة، السيد الوزير، الخطوط الملكية المغربية همشت هاذيك الجهة، وكنعرف آش كنعطو، همشتها، كانوا الرحلات الجوية منتظمة وكانت مزبانية، لا في الراشيدية ولا في ورزازات، دابا كاين التراجع، دابا افهمنا من التدخل ديالكم من قبل والجواب ديالكم لزميلي بأنه الخطوط الملكية المغربية عندها واحد المقاربة ديال المردودية وديال الربح، ولكن المشكل خصنا نرجعو نشوفو كيفاش كانوا هاذ الخطوط مزبانية ولات ما مزباناوش.

الدعم، السيد الوزير، اعطينا من مكناش تافيلالت واحد العدد ديال الأموال، ولكن الخطوط الملكية المغربية ما وفاتش بالواجب ديالها.

السيد الوزير، الوقت مع الأسف ما غادي يكفيناش باش نكلمو هاذ الشي كله، اللي ابغيت نقول لكم في نفس المقاربة، كان المشكل ديال تيشكا وكنتو خرجتو واحد الرقم ديال تكلفة النفق ديال تيشكا، احنا نعتبره إلى ما

هاذ المساهمة دياهم.

الأمر، الحمد لله، اليوم تعالج، المجلس الإداري ديال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وكان لي شرف ترأسه لأول مرة قرر باش هاذ الفتة تستفيد، غادي يرجعوا لها فلوسها مع الفوائد المترتبة عنها في إطار ما يحصل عليه الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

إذن احنا الآن دخلنا في السياق ديال تعديل القانون ديال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وغادي يتم باستعجال تعديل هذا القانون باش هذه الفتة من المواطنين والمساهمين يستفيدوا من التوفير دياهم مع الفوائد المترتبة عن ذلك.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. الكلمة للسيدة المستشارة في إطار التعقيب، تفضلي الأستاذة لطيفة.

المستشارة السيدة لطيفة الزيواني:

شكرا السيد الرئيس.

في الحقيقة هذا السؤال هو يميلنا على سؤال آخر، وهو ما هي رؤية الحكومة أو كيف ستدير صناديق التقاعد بصفة عامة؟ واش غادي تمشي في اتجاه تصفيها أو غادي تدير لها حلول ترقيعية أو غادي تمشي في اتجاه تقويتها؟ واش غادي توسع مثلا دائرة المستفيدين؟ واش غادي ترفع من السن ديال التقاعد؟ واش غادي ترفع من المساهمات؟ إلى غير ذلك. أنا عندي قلق، وهذا القلق هو من قلق المواطنين.

فيما يخص الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، غادي نبغي غير نقول لكم، السيد الوزير، أن هذه الفتة التي تكلمت عليها هي ضحية الاختلالات التي عرفها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وهذا الناس راهم ساهموا في بناء الأوراش الكبرى، أتم حاليا نتحدثون، أعرف القرار ديال المجلس الإداري وهو إرجاع الفلوس بالفوائد، أولا رؤية غير واضحة، ما اعطيتوناش (un barème)، اشحال هاذ الفوائد مثلا؟ لأن كاين اللي مساهمين من السبعينات، راه كاين اللي شاربي أرض بـ 4 ريال في السبعينات، كيفاش احنا دابا غادي نديرو، يعني ما تكلمتوش على (le barème) اللي هو واضح.

وكاين عندنا واحد الحاجة أخرى ممكن أشير لها، وهو أن في إطار الحكومة الحالية والتي تسمى نفسها بحكومة اجتماعية، كنهضرو على إصلاح صندوق المقاصة والدعم المباشر، هذه مسألة لا تختلف فيها، كاين الصندوق ديال التضامن الاجتماعي كيفاش احنا كنفكرو وكتكون عندنا رؤية اجتماعية من هنا، يعني كنهاولو نعطيو بيد وكنشدو بيد، خصنا توضيح الرؤية فيما يخص هذه الفئات، هذه الفئات راه هي مستضعفة، هذه الفئات راه ساهمت في بناء الأوراش الكبرى، وهذه الفئات راه محرومة.

هذه الفئات تطالبكم اليوم بالتمتع بالتقاعد لأنها خصها تقاعد، خصها

نؤجلها حتى تتوفر الإمكانيات نؤجلها، ونشتغلو مجموعين، ما كاين حتى شي مشكل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، وشكرا له على مساهمته القيمة معنا في هذه الجلسة.

وننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير التشغيل والتكوين المهني، والسؤال الآتي الأول الموجه إليه حول مآل مساهمة الأجراء الذين لم يستفيدوا من التقاعد. الكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق الاشتراكي، تفضلي الأستاذة لطيفة.

المستشارة السيدة لطيفة الزيواني:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين،

إن من المهام التي أنشئ من أجلها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي هي حماية المؤمن لهم ضد مخاطر فقدان الدخل بسبب المرض أو الولادة العجز أو الشيخوخة.

وتشكل واجبات الاشتراك التي يدفعها المنخرطون للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي المورد الرئيسي لمالية الصندوق، لكن هناك أجراء منخرطون بالصندوق ثم انقطعوا على العمل لأسباب متعددة، لم يستفيدوا من التقاعد رغم تأديتهم للاشتراكات بسبب عدم إكمال الأيام القانونية للاستفادة من التقاعد.

لذلك، السيد الوزير، نود أن نسألكم عن مصير مساهمات هؤلاء الأجراء، وهل هناك إجراءات كفيلة لضمان استفادة هؤلاء من التقاعد؟ وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة المستشارة. الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب عن السؤال، تفضلوا.

السيد عبد الواحد سهيل، وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في البداية، ابغيت نذكر بأنه كما تفضلتم في سؤالكم، الاستفادة من التقاعد كان فعلا بالنسبة للأجراء ديال القطاع الخاص، في إطار الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، كان يمكن يستفيد منه الأجراء الذين ساهموا لمدة تفوق 3240 يوم، وهذا الإشكالية جعلت -كما قلت- أن واحد العدد من الناس اللي ساهموا في واحد المدة، وتوقفوا عن ذلك، كانت كتضيع لهم

يخص جميع المصطلحات التي يمكنها أن تجعلنا نطمئن على مستقبل هذه البلاد.

غير أننا نلمس العكس، فكلما تخيلته من ظلم ومن تعسف ومن إجحاز على الحقوق، تجده مكشوفاً داخل صفوف شغيلة التكوين المهني. لحد الأمس أو ما قبل الأمس ظلت مجموعة من الأساتذة حرموا من استعمالات الزمن نتاعهم، لا لشيء سوى للنيل من معنوياتهم ومن كرامتهم.

الإدماج، صحيح، قد خطت الحكومة خطوة جبارة، الحكومة السالفة أعني، في إعادة الإدماج أو إدماج الناس اللي عندهم شواهد، هاذ الشواهد أصبحت تبعث داخل دواليب الإدارة، كين اللي تيقبلوا لو الشهادة، كين اللي ما تيقبلولوش، والسبب هو اتماؤه النقابي.

هل في هذه الحكومة وفي هذا العهد بالذات عندما ناشدنا الحرية أصبحنا نقول للنقابات أغلقت أبوابك، ولا حق للأجراء أن يبقوا، وكل من تقب أو انخرط في نقابة معينة إلا وكان مصيره الإجحاز على الحقوق والتعذيب.

وسوف أترك التعقيب لأقول لكم، السيد الوزير، ولنبيكي جميعاً عن معاناة شغيلة هذا القطاع، فمهندس في وجدة الآن موقوف، مهندس دولة أصبح موقوفاً لأنه لا يتمتع بكفاءة حسب المصادر الإدارية، آخر في الدار البيضاء حرم من الإدماج لأنه قيل أنه قد زور هذه الشهادة، ولا تزوير ولا انعدام الكفاءة عند الأخ اللي في وجدة ولا تزوير عند الأخ اللي في الدار البيضاء.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الأستاذ البار، شكرا لكم. الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب عن هذا السؤال.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

السيد الرئيس،

السيد المستشار المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

زملائي الوزراء المحترمين،

أظن بأنه الحق النقابي موكل للجميع وحق دستوري، كل الفرقاء في أي مؤسسة كانت عمومية أو خاصة عندهم الحق يتمتعوا به، وبالنسبة لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل تسري عليه ما يسري على القانون في المغرب.

أظن بأن الطريقة باش تقدم السؤال أنا يصعب علي أن أجيب عليها، لأنها فيها أمور اللي هي ربما دقيقة، ربما خصها تحري. على كل حال كل ما أعلم وهو أنه الأمور التي تم الاتفاق عليها والإدماج ديال الشغيلة ديال مكتب التكوين المهني تم حسب الاتفاق اللي تم بإمضاء ديال الأطراف

تكون عندها الواجبات ديالها، خصها تكون عندها (la mutuelle) ديالها، أما نعطيها واحد الشوية ديال الفلوس، ونقول لها سيري في حالاتك. أنا شخصياً غير متفقة مع هذا القرار، خاصة أن الرؤية غير واضحة، ما اعطينا (barème)، ما قلتي اشحال غادي نعطيو لهاذ الناس، إلى غير ذلك.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة. الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد عن تعقيب السيدة المستشارة.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

السيدة المستشارة، في التعقيب ديالك طرحتي بزاف ديال المسائل ويعصب علي نجوابك عليها كاملة. اللي نقول لك أن بالنسبة للتقاعد الآن الملف خرج من إطار اللجنة اللي كانت مهتمة به، اللجنة التقنية، وهو في يد الحكومة، وطبعاً هذا مشكل كبير اللي غادي ناخذو فيها القرار.

اللي مهم وهو أن يكون عندنا نظام ديال التقاعد اللي يضمن الاستمرارية، وما نوصلوش لواحد النهار لواحد حالة الإفلاس ديال الصناديق، واللي يراعي الحقوق ديال المتقاعدين اللي طول عمرهم وهم تيوفروا من الإمكانيات ديالهم واللي في نهاية العمر ديالهم عندهم الحق باش يكون عندهم دخل اللي يعطيهم حياة كريمة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

نتقل إلى السؤال الثاني في نفس القطاع وهو حول وضعية شغيلة التكوين المهني. الكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، فليفضل الأستاذ البار، تفضلوا الكلمة لكم.

المستشار السيد عبد السلام البار:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

الأخت المستشارة المحترمة،

إخواني المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم، سؤال الفريق الاستقلالي هو سؤال حول وضعية شغيلة التكوين المهني. شغيلة التكوين المهني اليوم يعصف بها في شتى الاتجاهات بسبب اتئائها النقابي، وأتم، السيد الوزير، الساهرين على تطبيق بنود مدونة الشغل من جهة واحترام حرية وحقوق الأجراء من جهة أخرى، لازلنا ننتظر المبادرة الطيبة التي ستنهجها هذه الحكومة سيما وهي رفعت شعار محاربة الفساد، محاربة الظلم، تكافؤ الفرص، وهلم جرا فيما

شكرا أعفيتها ووفرت لنا بعض.. ما عفيتهاش؟ تفضل السيد الوزير.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

أظن بأنه من واجبي ومن واجب وزارة التشغيل أنها تحمي الحرية النقابية، هذه من المهام الأساسية ديالها ومن واجب البلاد اللي هي بلاد الحق والقانون باش يتحمى فيها الحقوق ديال العمال وديال الشغيلة، ومن الواجب نستعملو كل الوسائل اللي هي متاحة.

ولهذا احنا على كامل الاستعداد للتعاون مع كل النقابات، باش هاذ الحالات اللي مضبوط فيها واحد الإجهاز أو واحد الاعتداء على الحرية النقابية باش نباشروها ونلعبو دورنا فيها. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. وننتقل للسؤال الثالث الموجه إليكم دائما وموضوعه التسريع بإخراج قانون النقابات، والكلمة لأحد السادة المستشارين من أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية. الكلمة للأستاذة خديجة الزوي، تفضلي.

المستشارة السيدة خديجة الزوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيد الوزير،

إخواني، أخواني المستشارات،

السيد الوزير، نحن في الاتحاد العام للشغالين، نريد أن نوضح للرأي العام أننا نطالب بإخراج قانون النقابات لحيز الوجود، لأننا لانخاف من أي شيء جاء فيها، لاسيما وأن الكاتب العام لاتحاد العام للشغالين قد قال أو راسل الحكومة السابقة في شخص وزير التشغيل السابق على أننا نقبل المشروع جملة وتفصيلا، رغم أنه يجرم وأنه قد يزعج بالسجن بكاتب النقابة إذا لم يدبر ماليته، ورغم وضع شروط تقريبا استفزازية بالنسبة للسجن ورغم ذلك قبلنا بها، ولكن لحد الآن ليست مطروحة بشكل رسمي في إطار نقاش، أي لا على المستوى الغرفتين ولا على المستوى الحوار الاجتماعي بلجنتيه في القطاع الخاص والعام، لم نأت بهذا المشروع قصد الدراسة.

لنا نقول: أين غاب هذا المشروع، السيد الوزير؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة المستشارة. والكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب على

السؤال.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

السيدة المستشارة المحترمة،

السيد الرئيس،

الحكومية وكذلك الممثلين ديال النقابة اللي كاينة في (OFPPT)، واللي هي اللي كانت المحاور بالنسبة للإدارة ديال هاذ (OFPPT).

أظن بأن الأشياء الأخرى اللي عندها علاقة بالصراع الاجتماعي اللي كان واحد المدة، ت يظهر لي كاين التغلب عليه، إذا كاين أي ظلم وأي شطط أنا مستعد تتلاقوا وتتذاكرو بالضبط على كل حالة ونلقاو لها الحل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب، تفضلوا الأستاذ البار.

المستشار السيد عبد السلام البار:

شكرا جزيلا السيد الوزير.

احنا نظمئن الآن ملي تنسمعو الرد ديالكم نظرا لطيبوتكم، السيد الوزير، ولكن أنا أحس كمارس في الساحة النقابية، أقول راه ما ابقيناش نعرفو راسنا واش مسموح لنا نديرو النقابة أو لا.

وإذا اخدينا مثال ديال التكوين المهني اللي فيه التمييز، التمييز القاتل ما بين العناصر المنتقبة لنقابة الاتحاد العام للشغالين وأخرى غير منتقبة، بل منتقبة لنقابة أخرى.

هذا شيء يمس بكرامة الإنسان ويمس صريح العبارة بالحرية النقابية، الحرية النقابية تنتهك في هذا العصر، السيد الوزير. عندي اليوم، اليوم، أو طيل ميشيلين في إفران داروا نقابة سرحوا عباد الله، عندي كذلك معمل الحياطة (Madprod1) في مكناس، لازلنا نصارع من أجل الاعتراف بالحرية النقابية.

إذن احنا الآن واش عنسرحو ونقولو آ عباد الله سدوا النقابات أو فتحو مجال للحرية باش الناس تعبر على راسهم.

وياريت بعض أرباب معامل القطاع الخاص وبعض المؤسسات العمومية تمتل للأوامر أو تتبع أو توابك اللي خصنا نوابكوه في إطار الحرية، احنا كلنا الآن ابدينا كنشمو ريجة الحرية ولكن فين هي؟

هذه الحكومة جات أطمست الكل وغياب تام للتجاوب مع مندوبية الشغل ومع الإدارات المعنية، معنى هذا أننا نقول أننا في عهد غاب الحق وظهر الباطل، فمن يا ترى سيوقف هذا الباطل؟

إخواني، أنا بكل أسف عندي جوج دقائق ديالي ما نبغيش اللي يشوش علي، لأن هذا هم كنعيشو يوميا، ما كيخليوناش نعسو لأن الظلم، ما يمكنش اللي تنقب يتطرد، هذا شيء مرفوض.

شكرا السيد الرئيس.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك على احترامك للوقت. عفوا هناك تعقيب للسيد الوزير،

لهذا، لا بد من الحريات النقابية ولا بد من حماية العمل النقابي، ثم كذلك لا بد من الاعتراف بالعمل النقابي من خلال المصادقة على 87 مع تحفظ الحكومة.

نحن لا نقول للحكومة أن لا تتحفظ، ولكن يمكن أن تصادق مع تحفظاتها، ولكن أن نبقي بين الاعتراف وبين عدم الاعتراف، ونحن نحضر المنتديات الدولية في منظمة العمل العربية وفي منظمة العمل الدولية وغيرها من الأشياء التي ذكرتم ونحن غير معترف بنا، السيد الوزير.

وأنا واثقة أنكم ستساعدون أو ستدفعون في هذا الطرح، لأنكم رجل طبعاً منبثق عن حركة تقدمية، طبعاً لا يمكن إلا أن تدافع على ما هو قانوني وحقوقى بالدرجة الأولى.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً للسيدة المستشارة. الكلمة للسيد الوزير إن كان هنالك تعقيب.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

السيدة المستشارة المحترمة، أشكرك على الكلام اللي قلتي. ابغيت أن أؤكد لك بأن ما عندنا أدنى مركب، لا في الحكومة ولا كبلاد، باش نصادقو على 87، واحنا كنتناقشو باش نشوفو الصيغة باش نصادقو على الاتفاقية 87 ديال منظمة العمل الدولية لأنها طارحة لنا إشكال، طارحة إشكال دستور، الدستور يمنع باش القضاة تكون عندهم نقابة، وطارحة لنا إشكال قانوني لأنه حملة السلاح في هاذ البلاد ما عندهم الحق باش يكونوا منظمات نقابية، خصنا نجابو على هاذ جوج الإشكالات، ماشي حيث ابغينا نقمعو النقابات وتكرفسو على النقابات وما نعرفوش بالحرية النقابية اعلاش ما صادقتناش على 87. إذن اطمئنا من هذه الناحية، ابغيتك تكوني نهائياً مطمئنة.

الآن بالنسبة للصرعات اللي تتم، الدور ديال وزارة التشغيل عندو دور ديال التشريع، عندو دور ديال المراقبة وعندو دور في حالة نشوب نزاعات باش يقرب وجهات النظر، وكاين اللجان اللي كنتشتغل في هاذ الإطار، إقليمية، وطنية، إلى غير ذلك.

وهاذ الشيء لا يمنع الوسائل الأخرى اللي هي وسائل الالتجاء إلى القانون، الالتجاء إلى المحاكم. إذن احنا عندنا مصلحة كحكومة باش يكون عندنا حركة نقابية قوية، لأنها غادي تساعد باش هاذ دولة الحق والقانون في المجال الاجتماعي يكون لها انتشار ويكون عندها معنى، إذن ما احناش خصوم، احنا حلفاء، سواء النقابات اللي كتساند الأحزاب اللي في الحكومة أو النقابات الأخرى اللي عندها دورها والي عندها مكانها الاعتباري. إذن ابغيتكم تكونوا مطمئنين من هذه الناحية.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً للسيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الرابع والأخير في قطاع التشغيل وهو حول

السادة الوزراء،

السادة والسيدات المستشارين،

أظن بأنه بالنسبة للقانون ديال النقابات، سبق لي بعدما توليت المسؤولية أنني راسلت كل النقابات حول 2 ديال مشاريع قوانين، هي مشاريع أولية في الواقع، قانون النقابات والقانون ديال الإضراب، وكلاهما داخلين في المخطط التشريعي ديال الحكومة، توصلت ببعض الأجوبة الشفوية، متباينة، كاين اللي قال لك ما ابغاش قانون النقابات، النقابة ديالكم اللي كتمثلها قالت بأنها كتقبل وعندها إلحاح، إذن احنا أرسلناه للنقابات على أساس أننا ناخذو آراءهم، وتيظهر لي لا أتصور على أننا يمكن لنا في بلاد اللي النقابات ممثلة في هيئة دستورية مثل هذه، عندها الدور اللي كتلعبو في مجال العلاقات الاجتماعية، أنها لا تخضع للتقنين، وهي ربما بدون شك محتاجة باش تكون مسيرة بجرية طبقاً للأوقاف الدولية ديال منظمة العمل الدولية، وتكون كذلك مسيرة بديمقراطية وشفافية وكذلك إعطاء الحساب للمخترطين فيها وكذلك للرأي العام وللسلطات العمومية، وخصها تتمتع بالدعم العمومي، سواء الدعم المالي أو غير ذلك.

وعلى هذا الأساس، تيظهر لي خصها تدخل في واحد السياق ديال الشفافية وهاذ القانون غادي يعطيها الإمكانيات ويعترف بدورها، وغادي نعملو هذا القانون، غادي نعملوه بالتشاور وأتمنى ذلك، ونتمنى باش ما يخيبش الظن ديالنا، ولكن إذا ما لقيناش اللي يمد يد لنا غادي نستمر في إطار المسؤوليات السياسية ديالنا والدستورية باش تقدموه أمام البرلمان.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً للسيد الوزير. الكلمة للسيدة المستشارة.

المستشارة السيدة خديجة الزوي:

شكراً السيد الوزير.

قد قلت بأن النقابات ممثلة في هيئة دستورية، ولكن للأسف الحكومة لم تصادق على اتفاقية 87، إذن هل تعترفون بأن النقابات في قانون من أجل التحكم في ماليتها ولكن الاعتراف ليس موجوداً؟ ثم كيف يمكن أن نعترف بالعمل النقابي وهو في هيئات دستورية، ولكن رغم ذلك يسير بقانون الجمعيات ديال 1958؟

هذا لا يعقل، نحن مع قانون النقابات وندعو إليه، لماذا السيد الوزير؟ لأننا لسنا ضد من يقوم بلا، ولكن نقول بأن لا علاقة بقانون النقابات وقانون الإضراب أولاً، وعلاقة قانون النقابات فقط لحماية العمل النقابي.

إضافة إلى ما قاله زميلي، فهناك الكثير من الإجماع على حقوق العمال والحريات العامة فيما يخص النقابات، فاللوكوس الإنتاجية مثلاً حالياً موقوف 400 واحد، السيد الوزير، كلها لا تريد شيئاً إلا حسابها البسيط، ولكن السيد رب العمل يقول يدي طويلة من العرائش إلى الرباط، وكأنه لولب أو (Robot)، له يد طويلة في الرباط عهد هذا الكلام قد انتهى.

فتأكدوا، السيد الوزير، بأن هذا البرنامج أصبح، وبل، يؤدي لتوسيع الهشاشة مثل ما تقوم به مقاولات التشغيل المؤقت، فلذلك الآن نحن مطالبين، يعني مطالبة الحكومة باش تعيد النظر في هذا البرنامج وبسرعة لأنه أصبح له دور سلبي في مجال علاقات الشغل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب عن السؤال.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أظن بأنه العرض ديال السؤال ديال السيد المستشار المحترم فيه أشياء إيجابية، اللي موضوعية في التناول ديال هاذ القضية ديال "إدماج". هاذ البرنامج تم تسطره بإرادة سياسية وفي إطار القانون في واحد الفترة معينة، لحد الآن النسبة في 2010: 33 ألف عقدة ديال "إدماج" اللي تم الإبرام ديالها، 2011: 35 ألف. ويساهم بنسب تقريبا في حدود 30 إلى 33% ديال طلبات الشغل.

من دون شك على أنه الدعم اللي كنعطيه الدولة في الإمكانية ديال استمرار فترة التدريب إلى 3 سنوات، من دون شك على أنه مع عدم التمييز بين المؤسسات اللي محتاجة اليد العاملة واللي ما تحتاجش نعطيوها الناس اللي يشتغلوا في هذا الإطار والأخرى اللي كنعمل مجهود باش تدمج العمال، ما كاينش هاذ الفرق بيناتهم كي طرح إشكالية اللي هي حقيقية.

احنا في إطار إعادة التقييم ديال هاذ البرامج كلها الإرادية. اللي يمكن لي نقول لكم وهو أن في هاذ الاتجاه غادي نمشيو في تقليص المدة ديال التمرين، ما تبقاش كيف ما كانت قبل 24 شهر وامتدادها إلى 36 شهر، ثم توفير التغطية الصحية للناس الذين يدخلون في هذا الإطار هذا، وثم غادي نشغلوا على كوطا، تحديد نسبة مئوية من الناس اللي يمشيو في "إدماج"، ما يمكنش الناس كلهم اللي خدموا جديد في واحد المؤسسة يكونوا في إطار "إدماج"، غادي نحاولو نقلصو من هاذ الأمر، باش الناس اللي محتاجين باش يدخلوا يد عاملة اللي عندهم بها الغرض ما يستافدوش من واحد البرنامج اللي عملته الدولة باش تساعد على الولوج لأول مرة للعمل، إذن احنا غاديين في نفس الاتجاه اللي طرحتي في السؤال ديالك.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

السيد المستشار عبد الرحيم الرماح:

السيد الوزير، نسجل التجاوب ديالك، لكن نضيف كذلك بعض المعطيات، السيد الوزير، وأتم كذلك غادي نكونوا على إطلاع من خلال

الاختلالات التي يعرفها برنامج "إدماج". الكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق الفيدرالي، تفضلوا السي الرماح.

المستشار السيد عبد الرحيم الرماح:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني السادة المستشارين،

السيد الوزير، كما تعلمون لقد أصبح برنامج "إدماج" مع مرور الوقت، وخلافا لما أحدث من أجله، يساهم في توسيع الهشاشة، لعدة أسباب نذكر منها:

أولا، أنه لم يعد محصورا على حملة الشواهد العليا الذين يعانون من بطالة طويلة الأمد، لقد أصبح يشمل أيضا كل حملة الشواهد، بما في ذلك حملة شواهد التكوين المهني، اللي عندهم تكوين تقني واللي ماشي في حاجة لإخضاع التكوين لواحد الوقت طويل لأنهم متوفرون على الشروط باش يصبحوا مدججين منذ اللحظة الأولى.

أيضا كذلك لكونه لا يستهدف فقط المقاولات المبتدئة اللي كحتاج المساعدة، بل هو بطبيعة الحال أصبح كيتبد العمل في هاذ البرنامج إلى المقاولات الكبرى مثل الأبنك، مثل القطاع البنكي ومثل المؤسسات التابعة لصندوق الإيداع والتدبير، اللي من طبيعة الحال هي قوية وهي تتوفر على الشروط بطبيعة الحال باش ما تكونش عنها هاذ المساعدة، خاصة، السيد الوزير، كما تعلمون، أن هاذ البرنامج كيغطي للمقاولات الحق باش بطبيعة الحال ما كيأديوش الواجبات ديال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، الرسم المتعلق بالتكوين المهني، كذلك الإعفاء من الضريبة على هذا الدخل.

هذا النوع من المساعدات بطبيعة الحال أصبح تينعطى لكل المقاولات، الشيء اللي أدى أن هاذ البرنامج بطبيعة الحال أصبح كيكون الإقبال عليه، لكن فقط من أجل التهرب من الحقوق ديال العمال، مما جعل هاذ البرنامج أصبح كيوسع الهشاشة، وخاصة أنه واحد العدد اللي كيستافدوا من هاذ البرنامج فيما بعد من بعد ما تيستوفوا المدة ما تيقعش الإدماج ديالهم، بل ما كييقاش من حقهم باش حتى يستافدوا، يلتحقون بصفوف البطالة.

هاذ البرنامج أيضا، السيد الوزير، كييجل حملة الشواهد يبقاو يمشيو فقط للقطاع العام، كلهم كييغيو يشتغلوا في القطاع العام، لأنه ما عندهموش الثقة في القطاع الخاص، لأن بهاذ الشكل خاصة أن الأجور، كما تعلمون السيد الوزير، 75% من هاذ الناس اللي تيستافدوا من برنامج ديال "إدماج"، الأجور ديالهم تتراوح بين 1600 و2000 درهم، بخلاف من طبيعة الحال القانون تيمشي حتى 6000 درهم.

إذن هاذ الأوضاع هاذي بطبيعة الحال تجعلنا، السيد الوزير، نفكرو في مراجعة هذا البرنامج حتى باش المقاولات تقوم بالمسؤوليات ديالها الاجتماعية لتوفير الشغل.

ارتفاع أثمان فواتير الماء والكهرباء، والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي، تفضلوا الأستاذ.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين المحترمين،

تعد تكاليف فواتير الماء والكهرباء من بين الأعباء التي ترهق كاهل المواطن المغربي سواء في البوادي أو في المدن. هاذ الفواتير، السيد الوزير، اللي ترتفع من شهر لآخر، اعلاش؟ والناس يتساءلون لأن ما عندهم.. ولكن البولات اللي عندهم ولا التلفزيون اللي عندهم هو اللي عندهم، ولكن الفاتورة تجي هاذ الشهر في ثمن والشهر الآخر تتجي مضاعفة.

هاذ الشي راجع، السيد الوزير، للمراقبين اللي كيدوزوا على العدادات اللي تيجلسوا 3 أشهر أو 4 عاد تمشي لذك العداد يشوفو واش خدام ولا ما خدامش، هذا هو اللي تيجعل الناس متذمرين، السيد الوزير، من هاذ الشي، كين اللي يقول لك كاع هاذ الضو ما بتي عندي ما ندير به.

الله يجازيكم بخير اللي تنظلبو أنه هاذ المكاتب، لا المكتب الوطني للكهرباء ولا المكاتب اللي هما (RADEE⁷).. كاع المسائل اللي كتكلف، كذلك بـ (ONEP⁸) اللي عاطية المياه.

راه ما تيدروش وما تيخدوشاي.. حتى تيطيح الإنسان في واحد الشطر اللي هو الشطر الثاني والثالث، وأشنو ذنبه هو؟ لأن اعلاش؟ لأن هاذيك الشركة ولا هاذك المكتب ما دايرش الموظفين دياولو اللي كيراقبوا هاذ المسائل.

لهذا، السيد الوزير، نسألكم، من أجل طمأنينة المواطنين، لأن كين واحد العدد اللي كيتساءل:

واش فعلا هاذ الفاتورة ديال الماء والضو واش تزدت ولا ما تزدتتش؟ كين في الشارع تيقولوا بأن تزدت، ولكن هاذو هما اللي تيبينوا فعلا الناس ما تخلصوش في الوقت ولا ما كترفدش هاذك الكوتور في الوقت كيتسهاو بأن راه..

ولهذا، السيد الوزير، كين إجراءات اللي كتقوموا بها أتم كحكومة، تعطيونا أشنو هما المسائل اللي غادي تجري بها الوزارة باش تحد من هاذ التساؤلات الكثيرة، واش الماء غادي يتزاد؟ واش الضو غادي يتزاد؟ إذا ما كانت حتى شي حاجة من هاذ الشي طمأننا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب عن السؤال.

الوسائل ديا لكم، يعني من خلال الإدارة.

فيما يتعلق بالعدد، احنا كنعرفو أنه كين عدد مرتفع، ولكن، السيد الوزير، يمكن لي نقول لكم وهذه قضايا محددة وواضحة، كين عمال اللي كيكونوا تيعملوا ويطلب منهم من طرف المقاولات يمشيو يتسجلوا عند (ANAPEC⁶) باش يرفعوا العدد، كيقفوا من الخدمة ويقولوا باش تستفد المقاول، هذا واقع وقفنا عليه، معناه العدد خاص اشوية.

أيضا كذلك ضيفوا أنكم تتكلمون على اللي أدجوا، راكم ما كنعرفوش اللي كيعاودوا يخرجوا اشكال هما، من هنا خصمك تعيدوا الأرقام، تعرفوا العدد، اعلاش؟

لأنكم، السيد الوزير، لم تفعلوا لحد الآن.. وكثير ما قلنا يجب تفعيل المادة 511، كنعاول نذكر أشنو هي هذه المادة؟ المصلحة ديا لكم، يعني وزارة التشغيل كيخصها تكون تتعرف العدد ديال العاملين وعدد العاطلين، ما عندكمش الإحصائيات لحد الآن، طالما أنكم ما فعلتيوش مقتضيات المدونة، خاصة هذه المادة باش تكونوا تتعرفوا اشكون اللي اشتغل وفوقاش اشتغل وفوقاش خرج، وتعرفوا واش بالفعل أشنو هي المدة اللي قضي وغادي يكون عندكم الكيفية ديال المراقبة حول اللي كيحترموا القانون وحول المتحابلين على القانون، فهذا مقتضى يجب تفعيله أيضا.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد عن تعقيب السيد المستشار.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

متفق بأنه الأمر يستدعي منا رصد ديال هذه الحالات وديال هذه التجاوزات، ومن دون شك على أنه من الأوراش الكبرى ديال وزارة التشغيل وهي تشتغل باليات اللي تعطليها واحد الرؤية واضحة على ما يجري في مجال التشغيل، واحنا على هذا الأساس باعين نعملو بعض المشاريع في هذه الوزارة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، ونشكره على مساهمته معنا في هذه الجلسة. ونتنقل إلى السؤال الفريد الموجه إلى السيد وزير الطاقة والمعادن بعدما تنازل السيد وزير الصحة مشكوروا لفائدته عن ترتيبه في اللائحة، ولذلك نلتمس من السادة المستشارين الذين كانت لهم أسئلة مع السيد وزير الصحة أن يقلبوا كذلك التنازل عن هذا الترتيب لفائدة السيد وزير الطاقة والمعادن مشكورين، ما كين مشكل؟

إذن السؤال الفريد الموجه إلى السيد وزير الطاقة والمعادن، وهو حول

⁷ Les Régies Autonomes de Distribution d'Eau et d'Electricité
⁸ Office National de l'Eau Potable

⁶ Agence Nationale de Promotion de l'Emploi et des Compétences

السيد فؤاد الدير، وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

غير باش نكونوا واضحين، بالنسبة للسعر ديال الماء والضو ما تزدادش، نفس السعر اللي عندنا اليوم هو اللي كان عندنا من 2006، إذن هذا تقريبا وصلنا للسنة السابعة واحنا في نفس السعر ديال الماء والضو، هذا أولا.

ثانيا، غير باش نعطيكم.. وتعرفوا بأنه نظام التسعيرة ديال الماء والضو في المغرب بالأشطر، كايين الشطر الأول وتيسمى بالشطر الاجتماعي، إذن التكلفة ديالو منخفضة جدا، هي تقريبا 80 سنتيم للكيلو واط/ساعة بالنسبة للكهرباء، و2,54 درهم للمتر مكعب بالنسبة للماء.

إذن هذه تسعيرة منخفضة جدا والتسعيرة لم تتغير من 2006، وهذا يسمى سعر اجتماعي المعنى ديالها هو أنه الثمن اللي تيأدي المواطن هو أقل من التكلفة، إذن كايين دعم ديال الدولة في هذا الثمن، وكذلك الشطر الثاني ديال الكهرباء الثمن ديالو أقل من التكلفة، حتى تنصلو للشطر الثالث عاد تيكون الثمن يساوي التكلفة ديال الكهرباء. إذن الشطر الأول والشطر الثاني يمثلون في المغرب أكثر من ثلاثة أرباع الساكنة اللي تيتبعوا بواحد الثمن اللي هو أقل من التكلفة، أي الدولة مدعمة وهذا من التضامن الوطني، مدعمة الثمن ديال الماء وديال الكهرباء.

غير باش تعطيكم واحد المقارنة وتعرفوا أشنو معنى هذا، كنعرفوا بأن في الشق الاجتماعي، المتر المكعب ديال الماء 2,54 يعني إذا تحل البزوز ديالك في الدار، وتصلح ألف ليترو ديال الماء يعني تقريبا يمكن عائلة تدوز بها أسبوع، تاكل وتشرب وتغسل وتصب من 4 أيام، 5 أيام حتى أسبوع، هناك هو نفس الثمن غادي تهمز ذلك الهاتف النقال ديالك وتعيط لشئ صاحبك تذاكر معه جوج دقائق، غير باش تكون المقارنة، راه هذا هو ثمن الماء في المغرب.

إذن تقريبا شبه .. بلا فلوس كيف تيقولوا، لأنه قارنوا أشنو هو العمل اللي كيخص الدولة باش تبني سدود وقنوات ومحطات للمعالجة وقنوات للتوزيع والنقل ديال الماء حتى يوصل لعند المواطن، وآسيدي ابقى تستهلك الماء 4 أيام ولا 5 أيام حتى لأسبوع يعني استهلاك معقول، هو الثمن باش كنتكم مع الأصدقاء ولا مع العائلة ديالك 3 ولا 4 دقائق.

إذن هذا خصكم تعملوا هاذ المقارنة وتعرفوا بأنه راه كايين واحد المجهود جبار اللي قامت به الدولة باش تعطي الماء والضو بواحد الثمن مناسب للمواطنين، وخاصة للفئات ذات الدخل المحدود.

وفي نفس الوقت نظام الأشطر راه ما كيتغيرش، واخا يدوز المراقب، كايين بعض الحالات كيدوز شهريا، وكايين في بعض المناطق اللي كتكون بعيدة كيدوز على شهرين أو على 3 أشهر، ولكن حتى ملي كيدوز المراقب على شهرين أو ثلاثة أشهر، الفاتورة اللي كتؤدى عليها كتكون محسوبة

كنتسبيق، وحتى كيدوز المراقب في الشهر الثاني عاد كي عمل احتساب مضبوط.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. هنالك تعقيب الإخوان؟ الكلمة للأستاذ مروان في إطار التعقيب، تفضلوا.

المستشار السيد إدريس مروان:

السيد الوزير، هاذ السؤال المقصود منه أيضا هو توضيح حول ما قرأناه وسمعناه من بعض الوزراء فيما يتعلق بالأمنه ديال الماء والكهرباء، كايين نوع من التضارب.

ثانيا ابغينا نعرفوا واش ما كايينش هناك في الأفق مراجعة التعريفه بناء على المنجزات اللي تدارت و(L'amortissement) اللي كايين خصو يتخاذا بعين الاعتبار، لأنه ذاك الشطر الأول اللي كايين ديال (la redevance) كيتقى هو هو، ولو أن الشبكة كتغير ولو أن الشبكة تكون (amorti à 100%) ما كيتغيرش، الشيء اللي يؤثر على القيمة اللي كيؤديها المشترك في الماء أو في الكهرباء.

ثانيا، المراقبة ديال العدادات، ما كتدارش شهريا، بالإضافة أنها ما كتدارش شهريا لما كي طول الوقت كتنفتح الباب للتلاعبات. كذلك العدادات اللي فيها بزاف ديال العائلات، خصو يتحل المشكل ديالها، راه كايينة، مازال خصو يتعاود فيها النظر.

فيما يتعلق بالتأثير الإيجابي، لأنه مازال ما حسيناش به لما حيدتو ذاك الضريبة اللي كانت كتمشي لدوزيم، المواطن ما حسش بأنه هناك شئ حاجة تحيدات ولا، اذك الشي اللي مولف كيخلصو كيخلصو.

موقفكم من القضية ديال الأشطر، لابد أنها يتعاود فيها النظر، احنا سمعنا من بعض الوزراء اللي هضروا عليها، وكنعقدو على أنه جا الوقت أيضا باش نعاودو فيها النظر فيما يتعلق بالكميات اللي كندخل فيها بناء على ما قلته فيما يتعلق بالنقط الأخرى.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الرد عن التعقيب.

السيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد المستشار.

بعدا اللي خصكم تعرفوه هو أنه من الطبيعي في دولة بحال المغرب اللي تيكون واحد التقدم ونمو اقتصادي، وكنعرفوا بأن المدخول يعني المنتج الداخلي الخام للشخص راه ارتفع الآن نحو 3500 دولار تقريبا، تيكون استهلاك أكثر ديال الكهرباء والماء، غير ملي كترتفع القدرة الشرائية ديال

كما يتقبل كاهل أغلبية الأسر، حيث يصبحون مضطرين من إجراء تصفية الكلي بنفقات باهضة تعادل 4800 درهم، السيد الوزير، كل شهر، أي ما يعادل 600 درهم لكل حصة، مرتين في الأسبوع، علما أن أغلبية المصابين من الأسر المعوزة لا يتمتعون بالتغطية الصحية، وينحدرون من مناطق بعيدة، خاصة الجنوب الشرقي، عن المراكز الاستشفائية، وعند اللجوء إلى القسم المختص بالمستشفى ينتظرون دورهم ضمن قائمة المواعيد لمدة زمنية طويلة، تينظروا، السيد الوزير، ذاك الشيء ما يتصورش لك على البال ديالك، وذلك راجع بالأساس إلى النقص الواضح في المراكز والموارد البشرية مقارنة مع توفير الآليات والأدوية، رغم ارتفاع التكاليف ومصاريف الأدوية والتحليل.

اعتبارا لكل هذه المشاكل، نسألكم السيد الوزير المحترم: ما هي الإجراءات التي ستقومون بها من أجل هيكلة هذا القطاع وإتخاذ هذه الشريحة من الموت المحقق في أية لحظة السيد الوزير؟ وما هي إستراتيجية الوزارة لتصحيح هذا الوضع؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب.

السيد الحسين الوردى، وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون،

أولا الشكر الجزيل للسيد المستشار المحترم لطرحة هذا السؤال.

هاذ المشكل ديال المرضى اللي تيعانيو بالقصور الكلوي المزمن، هو مشكل صحي وطني صحيح، لا احنا كوزارة عندنا جميع الإمكانيات باش نعالجه، أنا نتعترف به، ولا احنا نقول لك أنه قدينا على أنه نتكافو مع جميع لوائح الانتظار راه غادي نكون تنكذب عليك.

ولكن يمكن لي أن أؤكد لك أنه واحد المجهود وغادي نقولو لك دابا، واحد المجهود جبار جدا، أنا أخذته كوزير مسؤول على القطاع من أولوية الأولويات، لأن نهار صاحب الجلالة نصره الله أعطى انطلاقة تعميم نظام المساعدة الطبية، لأن هاذ الناس اللي تتدوي عليهم جلهم معوزون، كلهم اللي في المناطق النائية وغادي نرجع لهم.

كايين برنامج دابا وطني للتكفل بهاذ القصور الكلوي، أشنو هو هاذ البرنامج؟ هاذ البرنامج الوطني عندو ثلاث أهداف:

الهدف الأول هو الاستجابة وتلبية الحاجيات ديال دابا، اللي تيطلبها المواطن، اللي ما قديناش اليوم مع الأسف باش غادي نواجهوها ديال تصفية الدم، إما عن طريق المستشفيات العمومية وإما عن طريق شراء الخدمات من القطاع الخاص، وهاذ العام رصدنا 380 مليون درهم لشراء

المواطنين، في نفس الوقت كيرتفع الاستهلاك، وراكم كتعرفوا هاذ الشيء، كايين اللي عندو وسائل تكييف الهواء، وكايين اللي عندو الثلاجة والتلفزيون أصبح عندو جوج ديال التلفازات... إلخ، وحتى الطبقة المتوسطة راه عندها، تشوفو يعني هذا ارجع عام وطبيعي.

بالنسبة لنظام الأشطر، تيصصكم تعرفوا بأن نظام الفاتورة ديال الكهرباء والماء راه مقنن، كايين قرار ديال الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالحكومة اللي هو اللي تيحدها.

إذن تطبيق نظام الأشطر إذن ما يمكنش يتغير، ومطبق بكل شفافية يعني ولو تيكون المراقب تيدوز من بعد شهرين ولا 3 أشهر تيعاود يتحسب المعدل الشهري وتيعاود يتحسب على حساب الأشطر الشهرية وتيأدي المواطن اللي ابقى له، تيتحسب الشهر الأول كتسبيق وتيأدي اللي ابقى له، ولكن الفاتورة تتحسب على حساب الأشطر، على حساب عدد الأيام في كل شهر، المعدل تيعاود يتحسب، وهذا مراقب من طرف الدولة وما يكونش فيه أي تغيير.

بالنسبة للسؤال اللي قلت، احنا راه جاونا والسيد وزير الاتصال والسيد بوليف كذلك وأنا شخصيا جاونا كلنا نفس الجواب، هو أنه الآن كايين دراسة حول نظام التعريفية ديال الكهرباء وديال الماء، كايين دراسة، وهاذ الدراسة تمنى قريبا تكون عندنا النتيجة ديالها، وهذا في إطار واحد الدراسة ديال عقد البرنامج ما بين الدولة والمكتب الوطني للكهرباء والماء اللي تيصصنا إن شاء الله نطلقو في هاذ عقد البرنامج في أوائل عام 2013.

إذن هاذ الدراسة ملي غادي يكون عندنا النتيجة ديالها غادي نعلنو عليها ونعمو الخبر ونوضعو جميع المعطيات اللي غادي تكون عندنا آنذاك.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، السيد الوزير، على مساهمتكم معنا في هذه الجلسة.

وننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الصحة، والسؤال الأول هو حول معاناة مرضى القصور الكلوي، والكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق الحركي لتقديم السؤال، تفضل الأستاذ.

المستشار السيد مولاي الأمين طيب علوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة المستشارة والمستشارين المحترمين،

السادة الحضور،

السيد الوزير، السؤال ديالنا كالتالي في إطار المرض ديال القصور الكلوي:

يعيش مرضى القصور الكلوي بجميع أنحاء المملكة وضعية صحية يصعب حتى وصفها بسبب تأخر استفادتهم من حصص تصفية الدم (Dialyse)،

الكامل اللي كاين في المملكة كاملة، وكذلك الحصاص في الأطباء، السيد الوزير، كاينين قلال، راكم أشترتم لها دابا في الأجوبة ديالكم والمرضين، لأن 800 ممرض ما غاديش تكفي المملكة كاملة، لحقاش كاين حصاص على سبيل المثال في مدينة ميدلت، كاين دابا عندك 42 حالة فيها طبيب واحد. وشهدت أنا واحد الحالة في منطقة زاكورة، حالة واحد المرأة مسكينة كبيرة امشيات لمندوب الصحة تلقينا منه المساعدة مع السلطات المحلية، السيد الكاتب العام مشكور حتى هو، وبذل المجهود ديالو، وقالو لها تمشي لورزازات، امشيات لنيفرو، عاود قالو لها سييري لمراكش باش تديري المكانة، عاود ما لقائش باش تديرها، مشيات للدار البيضاء، ملي وصلت للدار البيضاء قالو لها أنت عندك العروق رفاق ما يمكنش نديرو لك المكانة، ورجعت دابا لزاكورة مع الأسف ما عرفت المصير ديالها.

هاذ الشبي، السيد الوزير، زعما خطير، لابد ما تشوفوا شي حل، إلى استعصيتو وقلتو هاذا الأمر ما يمكنش لكم، شوفوا صاحب الجلالة نصره الله، سيدنا الله ينصرو، نستغيث به باش يفك لنا المشاكل ديالنا، هو دائما تيفك الحمد لله المشاكل على صعيد المملكة. لذا الله يجازيكم بالخير، السيد الوزير.. مازال ما كملتش الوقت ديالي، السيد الرئيس، ديتيه لي أنت السيد الرئيس، اسبح لي. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

ولكن الوقت اكمل مع الأسف، راه عندك جوج دقائق، أنا ما كنتعطيش الوقت من عندي السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب في 2 دقائق.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أولا أنا غادي نكون معك واضح كيف كنت معك في الأول، هو صحيح أنه ماقديناش وغادي نقولها لك ماشي مدة بعض الأسابيع ولا الشهور أنه غادي نحاولو هاذا اللائحة ديال الانتظار غنخويوها، غادي نكون ككذب عليك وأنا ما نبغيش نكذب عليك، وجل المرضى هما معوزين، هادي متفقين عليها وعندهم بطاقة RAMED وحتى اللي ما عندهم المراكز، لأن كاين غياب المراكز في بعض المناطق وخاصة منها اللي أشرت لها المناطق النائية، وعندنا بعض المراكز اللي موجودة ولكن الحصاص في الموارد البشرية كتجعلنا يله كنديرو جوج النوبات للمريض ربما تخدم أكثر وأكثر الحصاص كاين.

ثانيا، صحيح أنه هناك نقائص، هناك اختلالات اشترت لها، ولكن أؤكد لك أنه كاين واحد المجهود جبار في هاذ الميدان، وقلت لك من الأولويات، وأنا غادي نجي لك لهاذا المجهود الجبار، فمن نهار ابدنا هادي مدة 8 أشهر باش اخدينا الوزارة بكل تواضع، فكل شهر إلى جيت تشوف من هاذ 8

هذه الخدمات.

الهدف الثاني هو تشجيع، وهذا هو الهدف الثاني هو الحل الحقيقي ديال هاذ المرض، هو تشجيع زرع الكلي، هذا هو الحل، لأن خصك تعرف الإنسان ملي تيكون زرع الكلي تيرجع عادي، اللي تيقرا تيقرا، اللي تخدم تخدم، والكلفة كتكون عشرة مرات أقل، وما تيقاش لا في خدمتو لا هذا.

يا للأسف في المغرب ككل إلى يومنا هذا وصلنا 300 عملية زرع الكلي، ولكن احنا هادي 6 أشهر الأخيرة أو 7 أشهر الأخيرة أعطينا دفعة قوية، نعطيك غير مثال في المركز الصحي الجامعي ابن رشد في الدار البيضاء، هاذ 7 أشهر الأخيرة داروا 20 عملية زرع للكلي، ولأول مرة 4 أطفال، ولأول مرة 3 ديال الناس اللي عندهم بطاقة "RAMED".

الهدف الأخير هو الوقاية، ما خصناش نصلو لهذا، وغادي نجيو للوقاية اللي غادي نوصل لها لأن 2 أمراض هي مرض السكري ومرض ارتفاع الضغط الدموي، هما هاذ المرضين اللي تيوصلوا لها.. احنا وصلنا لهم في المراكز الصحية على الصعيد الوطني، استشارات طبية في أيام تكون معروفة، في ساعات معروفة، والمواطن خصو يكون عارفها والسلطات، باش نعطيهم الأدوية.

وتتمنى أنه هاذ الشبي اللي على الصعيد الوطني كاين 90 مركز صحي عمومية، 150 طبيب، 800 ممرض، 1400 آلة اللي كتستافد منهم أكثر من 7000 مريض، زائد 2250 مريض اللي تنشرو لهم الخدمات من القطاع الخاص 380 مليون درهم. شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. الكلمة لأحد السادة المستشارين للتعقيب، تفضل أستاذ.

المستشار السيد مولاي الأمين طيبي علوي:

أولا نشكركم، السيد الوزير، على صراحتكم والوضوح ديالكم بالنسبة للرأي العام اللي تيشاهد الآن هاذ الجواب ديالكم.

ولكن، السيد الوزير، إلى اسمحت احنا نتعرفو فيك الكفاءة ديالك، ووزارة الصحة الحمد لله تغيرت ملي جبتي على هذه الوزارة، لحقاش احنا الحكومات السابقة واللي كنا نسمعو من الرد ديالهم ما تيجي حتى شي حاجة في المسائل ديالهم، مع الأسف، ولكن احنا الحمد لله لقينا معك تجاوب كبير، ولكن احنا الجهة ديالنا ديال مكناس-تافيالالت تتعيش وضعية صعبة والمراكز قليلة، السيد الوزير، قليلة.

ولابد إلى ممكن، السيد الوزير، تخلقوا واحد المصلحة داخل الوزارة ديالكم باش تنسق مع ذاك المجتمع المدني والحكومة، باش تسد الحصاص

من محاميد الغزلان لزاكورة - كيف قال الأخ- لطاطا، المستشفى الإقليمي لطاطا اللي كانوا فيه تقريبا العشرات من الأطباء، وهاد المنطقة ديال طاطا اللي كانت مهمشة، كانت سابقا الحكومة الآن أعطتها اهتمام، خصوصا بما يخص وكالة تنمية الأقاليم الجنوبية، الحكومة جميع القطاعات عاطينها اهتمام لأن تقريبا تأخرت بزاف هذه المنطقة. هذاك المستشفى الإقليمي فيه أربع أطباء ولا خمسة اللي ابقاو فيه، كلشي امشي.

المستشفى الإقليمي في كلميم، كاين الأط، المرضين ماكاينين. المستشفى الإقليمي آسا نفس الإشكالية. المستشفى الإقليمي لطانطان وكنا طرحنا عليك سابقا، المستشفى الإقليمي، السيد الوزير، لطانطان نبغيوك تزورو أنت شخصيا وتشوف هاذيك المعاناة اللي كيعانيوا منها المواطنين، جميع الاختصاصات ما كاينة، واللي كاين يجي يومين 3 ويرجع، وهنا الإشكالية. الطب الخصوصي ما كاين، يعني غير التوليد امرأة إلى امشات للسيطار وما لقات الاختصاصي تموت لأن ما عندها فين تمشي، 400 كيلومتر تقريبا باش خصها تنتقل.

إذن هنا إشكالية كبيرة، المستشفى الإقليمي لطانطان، السيد الوزير، يعاني يعني مشكلة عويصة وهو في وضعية كارثية واحنا جميعا ابغينا نتعاونو معك، ابغيناك تزور هذاك المستشفى، المستشفى الإقليمي للسيارة رغم الجهودات الجبارة اللي قاومة بها الدولة والآليات ولكن تبقى الإشكالية في الاختصاصات.

السيد الوزير، الله يجازيك احنا ابغينا نتعاونو معك ولكن شوف معي المناطق البعيدة، لاسيا الأقاليم الجنوبية، المصحات ما كاينينش، الاختصاصيين ما كاينين، الناس ابغات تعطى كاع فلوسها ما لقات لمن تعطيهم.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب، تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

أولا تشكرك. ثانيا إلى اسمحتي لي أنا راه كان عندي واحد السؤال اللي جاني هو تيدوي على الفقيه بنصالح.. مكايين حتى مشكل، نجابو بكل حرية كيف قلتي وبكل وضوح.

المشكل ديال محمني الصحة هو لب ديال.. أنا دائما نتعاود هاذ المقولة في اجتمع مع رئيس الحكومة وقلت ليه باش تعطينا 12 مليار درهم لوزارة الصحة اعطينا غير النص، ولكن نتكلفو بمهني الصحة، راه محمني الصحة

أشهر حلينا 7 مراكز ديال التصفية الدم.

حلينا واد زم هادي اللي شفت هاذ السمينه اللي دازت، بوسكورة، بنكرير، ابن سليمان، صفرو، اليوسفية وأنا هاذ السيامة اللي دازت نهار الجمعة كنت في كرسيف ووعدهم بأن في فاتح يناير غادي يتحل في كرسيف.

يعني ما معنى هذا؟ كل شهر، يعني هذا مجهود جبار باش من الأولويات واحنا هاذ المجهود، ربما غادي نمشيو بعيد، غادي نبقاو نخلو جوج في الشهر، ماغاديش نكذب، يعني نحاولو ديرو مجهود أكثر من اللازم، جميع الإمكانيات كنعطوها لأن هذا مشكل فيه بزاف المتدخلين، ماشي غير مشكل ديال بناية، ديال الآلات، راك أشرت لها، خصك تعرف ملي كتدوي على هاذ النوع من الأطباء، على الصعيد الوطني بالله كنعونو 8 في العام، جميع الكليات هاذ النوع اللي كيتخرجوا، كيفاش غادي تدير لهم؟ وهادو إلى ابغينا نمشيو في شراكة مع القطاع العام وشراكة مع المجتمع المدني اللي كنشكرهم من هذا المنبر اللي معهم احنا خدامين، وغادي نمشيو في هذاك الفكرة دبالك أنه غيكون تشاوري وسياسة تشاركية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير على جوابه. ومنتقل إلى السؤال الثاني اللي في نفس القطاع وهو حول تزويد المرافق الصحية بالأطر الطبية، والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري.

المستشار السيد المهدي زركو:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير، أولا نبغيو نشكروك ونهنوك على مواظبتك الحضور معنا، هادي تقريبا ثلاث جلسات وأنت تحضر معنا وتحضر معنا في أول جلسة، هذا إن كان يدل على شيء يدل على الغيرة والحماس اللي عندكم على هذا القطاع اللي أتم مسؤولين عليه.

وصدقتي، السيد الوزير، إلى قلت لك نفس الغيرة اللي عندك عندنا حتى احنا، بدون مزايمة، رغم أن احنا في المعارضة ولكن نقول لك عندنا غيرة كبيرة، ابغينا نتعاونو معكم ومع الحكومة ومع المواطنين باش نخلو هاذ المشكلة ديال الصحة، لأن في الحقيقة مشكلة ما اتلات ابغات الصبر، ولاسما في هاذ السؤال اللي غتقولو لكم ديال الأطر.

الأطر، السيد الوزير، في المناطق النائية والمناطق البعيدة تعاني معاناة كبيرة من عدم وجود الاختصاصيين، على سبيل المثال لا الحصر أقول لك

تكون، مفروض عليها خصها تكون.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير، عندكم تعقيب ولا بلاش؟

السيد وزير الصحة:

السيد المستشار، أنا متفق معك، متفقين، أنا طبيب الإعاش والتخدير إلى قبلتو علي من غدا غادي نجي نخدم. بلا ما نتسناوو شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، ونشكره على مساهمته وصموده معنا في هذه الجلسة منذ بدايتها.

وننتقل إلى السؤال الفريد الموجه إلى السيد وزير الاتصال، وهو حول استمرار برمجة المسلسلات المنافية لقيم المغاربة في القنوات العمومية الوطنية، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال. تفضل الأستاذ بومر.

المستشار السيد عبد الكريم بومر:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، لازالت قنواتنا العمومية مستمرة في مسلسل استفزاز ذوق المشاهد المغربي من خلال برمجة كم هائل من المسلسلات الأمريكي-لاتينية والتركية، في تعد صارخ وتعارض تام مع قيمنا وتقاليدنا كمغاربة.

ولا يكاد ينتهي مسلسل حتى يتبعه آخر وكلها تمر مواضيع فارغة من المضمون القيمي والمعرفي وبعيدة كل البعد عن حاجيات وانشغالات المغاربة، بل يتم فيها تداول حوارات مخجلة ومصطلحات تحشد حياء المشاهد، زاد من حدتها التوجه نحو دبلجة المسلسلات إلى الدارجة المغربية، في حين كان الأجدر العمل على دبلجة أعمال فنية كبرى، ذات مستوى فكري متميز، تفيد المشاهد المغربي وتقلل من هجر المغاربة للقنوات الوطنية.

لقد كان أمل المواطنين كبيرا في هاته الحكومة للحد من هذه الظاهرة وإعطاء الأولوية للإنتاجات الوطنية التي همشها هذا النوع من المسلسلات، لكن للأسف وعلى الرغم من الشعارات التي تم تسويقها لازالت هذه الأعمال التلفزيونية مستمرة ضدا على إرادة وذوق وثقافة المشاهد المغربي ولازال إقام القيم الغربية والسلبية مستمرا كإلثارة المفرطة والقبول بالانحلال

ماشى غير عدد، هاذ الناس اللي عندهم مشاكل عديدة ومتعددة، أنا نعطيك غير مثل اللي تعيشو قدام الوزارة، كايين هاذ المرضين مثلا باش تعرف اعلاش الناس ما تيمشوش، كايين مرضين ديال السلك الثاني، هاذوك كانت من نهار بدات هاذ الدولة وهي القراية هي.. هاذو ناس تيكونوا خدامين مع الدولة ممرض، من بعد تيدوز امتحان تيمشي يدوز (deuxième cycle)، تيقرا 3 سنين تيدوز امتحان تينجح، كان ذاك الوقت إلى يومنا هذا ملي تينجح، من السلم 9، تيدوز للسلم 10، هاذي عادي جدا، راه تيقرا 3 سنين وتيدوز، دابا جا دار كئشي هاذ الشى، القانون اللي خرج جديد اللي تيقول المباراة هو دوز 3 سنين ودوز المباراة ودوز الامتحان وقلنا لو ما تدوز للسلم خصك.. كيفاش ابغيتي هذا؟ أنا متفق معهم هاذ الشى اللي تيقوتوا، هاذ الناس اللي تيقوتوا ولو.. يعني أنا كوزير ما تنلقى ما نجابهم، امين تنناقش مع الناس بحال هاذ المسائل راه المشاكل عديدة، وهذا لا يعني أنه كبيرر أنه ما يمشوش، أنا غادي نسكت في هاذ الكلمة.

غادي نقول لك أنا بالله هاذ الصباح برحمت إن شاء الله .. ما عنديش التارخ بالضبط أنه غادي نمشي للمناطق الجنوبية، كنت ادويت مع السيد النائب المحترم وغادي نعلمم وغادي نجلسو، غادي نبدأ من الداخلة واحنا داخين ولا إلى كان بعيد نشوفو جميع المناطق، ناخذو وقتنا وغادي نشوفو كيفاش نحلوها، لا في كلميم ولا في طانطان ولا في طاطا ولا في الداخلة ولا في العيون وجميع الأقاليم الجنوبية العزيزة علينا، السيد المستشار المحترم. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد مهدي زركو:

السيد الوزير،

في الحقيقة أنه ملي تزورنا غادي يتحلوا المشاكل لأن احنا عارفين عندك نية صادقة، ولكن، السيد الوزير، راه إشكالية عويصة، حقيقة إشكالية عويصة، الناس دابا من السارة باش يمشي للعيون راه خصو 220 كيلومتر، يعني اللي امشى في حالة غادي يموت في الطريق، اللي جاي من الداخلة.

والإشكالية فين كايبة؟ في الاختصاصات ما كايين، يعني Les cliniques أو الطب الخصوصي الناس اللي ابغات تؤدي خصو ينتقل من الداخلة لأكادير ولا من الداخلة للدار البيضاء، هاذي إشكالية كبيرة على الأقل المناطق النائية طاطا ومحاميد الغزلان، السارة، هاذ المناطق اللي بعيدة، احنا ابغينا نتعاونو، الحكومة الحمد لله راه جسم واحد، نتعاونو باش نحلو هاذ المشكلة، على الأقل هذه الاختصاصات اللي ضرورية خصها

النقطة الأخرى والتي هي أساسية، وهي أن الوزارة بصدد عقد شراكة مع جمعيات لحماية حقوق المشاهد لتمكينها من الوسائل، وهذا الأمر غادي ينصب على 3 قضايا، كإين القضية الأولى في الإطار ديال حماية المستهلك والجانب المرتبط بحماية حقوق المشاهد كما هو متعارف عليه عالميا، ثانيا الصور النمطية ضد المرأة والتي كتركس واحد الصور سلبية، ضد الدستور، ضد القيم ديالنا وضد القيم الإنسانية، صور تمييزية، تبخيسية، تشيئية.

ثم العنصر الثالث وهو القضية اللغوية، احنا اللي ابغى يستعمل الفرنسية يستعمل الفرنسية، اللي ابغى يستعمل العربية يستعمل العربية، اللي ابغى يستعمل الدارجة يستعمل الدارجة، ولكن ما يستعملش لغة مشوهة.

أحد الناس اتصل بي هاذ نهاية الأسبوع، قال لي ولدي ما ابقاش عارف اللغة، خاصة فاش تيسمع بعض المرات العربية مع الفرنسية مع الدارجة، حتى أن ولدو الصغير يصحاب ليه واش هاذي لغة، أن (comment vas-tu?) مخلطة مع "وا خاي"، مخلطة مع "فين كنتي"، مخلطة مع "ماذا هنالك؟"، قال لي يصحاب ليه هاذي لغة واحدة، فيها هاذ المفردات كاملين.

هذا مشكل والتي احنا كوزارة واعيين به، طرحناه ونأمل أننا نعالجه، الدارجة ديالنا قوية، وفاش كندار أعمال بالدارجة اللي كتعكس الهوية ديالنا مزيان، ولكن فاش كتقدم مع قيم أخرى هذا ينتج واحد التشويش في الدماغ، ولهذا نشكركم على السؤال، وأتمنى نتعاونو في معالجة هذا المشكل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، أنسيتنا حتى ضبط الوقت، السيد الوزير، في هذا الموضوع. تفضل السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الكريم بومغر:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

المهم هو أننا نتفق على القيم وهذه مسألة إيجابية، لأن قلتم، السيد الوزير، أن المسألة ديال البرمجة ربما تعفون أنفسكم منها، المسألة ديال البرمجة كندخل فيها "HACA"¹⁰ كما قلتم، كتبقى المسألة ديالنا مفتوحون، نعم، السيد الوزير، نحن مفتوحون، وهاذ المسؤولية راه يتقاسمها الجميع، ولكن ما نكونوش احنا بوحنا احنا مستوردين، عندنا ثقافة، راه عندنا 14 قرن ولا 12 قرن ديال الحضارة. ومن أين نستورد؟ ربما لا نقتل من الشعوب ولكن أشنو هي القيمة المضافة؟ هذا هو السؤال، آش كيجيوا لنا هاذ الناس؟ نحن مفتحين ولكن مع احترامنا للمغاربة، احنا ماشي مزيلة، كلشي كيري..

الأخلاقي والذي تركزه هذه المسلسلات وآثاره على التربية السليمة والمتوازنة للنشء.

لكل هذه الاعتبارات، نساألكم السيد الوزير: ما هي الأسباب التي تدفعكم إلى الاستمرار في برمجة هذا النوع من المسلسلات في قنواتنا الوطنية، ضدا على رغبة شريحة واسعة من المجتمع المغربي؟ وما الذي ستقومون به لضمان عدم المساس بالقيم الدينية والثقافية والأخلاقية للمغاربة فيما يتم عرضه على هذه القنوات التلفزيونية الوطنية؟ شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب.

السيد مصطفى الحلفي، وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

بداية أشكر الإخوة في فريق الأصالة والمعاصرة على هذا السؤال والذي يعكس النقاء المعارضة والأغلبية على مواجهة مشكل نعتقد أنه يمثل خطر على الهوية المغربية، تمغرايت الأصيلة والمنفتحة والغير منغلقة.

هذا مشكل نواجهه، وزير الاتصال ليس هو المسؤول على البرمجة ولكن مسؤول سياسيا على ما بيث، اشتغلنا في إطار دفاتر التحملات، ودابا اليوم اللي احنا نتحدث، اللجنة ديال عقد البرنامج مجمعة في الوزارة من بعد المصادقة على الإطار التوجيهي في المجلس الإداري الأخير، وأحد العناصر هو احترام المقننات المرتبطة بما جاء في دفاتر التحملات على مستوى لجنة الأخلاقيات.

للأسف من 2006 تم النص على إرساء لجنة الأخلاقيات داخل القنوات، لغاية اليوم لم يقع ذلك، الآن وضعنا أجل أنه من بعد ما تخرج دفاتر التحملات 22 أكتوبر، 3 أشهر أقصى أجل باش يتم إحداث هذه اللجان ديال الأخلاقيات اللي كتسهر على هاذ المشكل.

ثانيا، الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري أصدرت دليل حماية الجمهور الناشئ اللي يجبي النوق وفي نفس الوقت يشجع الإبداع ولكن أيضا لا يجعل ما يشاهده المغربي كبحس بواحد الغربية، غربة على ما بيث.

الآن اتخذنا بعض الإجراءات في هذا الصدد من أجل أن يتم احترام تطبيق دفاتر التحملات عن طريق الآلية اللي منصوص عليها، اللي هو المجلس الإداري لأنه كإينة استقلالية ديال الإعلام العمومي، كإين قانون الاتصال السمعي البصري، والآلية الثانية هي الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، وأنا هنا الدستور الجديد نص على أن الهيئة تقدم تقرير سنوي أمام البرلمان، هذه مناسبة للمناقشة، لأن من المسؤول عن مراقبة احترام دفاتر التحملات؟ هو الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، هذا اختصاص اللي ما يمكنش تدخل فيه السلطة التنفيذية، والإكتولو في مس بالاستقلالية ديال الإعلام العمومي.

¹⁰ Haute Autorité de la Communication Audiovisuelle

ولكن هاذ الأسباب المالية أو الأسباب اللي مرتبطة بالمنافسة الخارجية، ما يمكنش لها تكون على حساب هوية المغاربة والقيم ديال المغاربة، وهذا احنا عمل احنا واعيين به، يمكن نقول لك بأننا تأخرنا فيه بسبب أن موضوع دفاتر التحملات حصل فيه واحد التأخر ولكن هذا أمر اللي احنا واضعينو ضمن الأولويات باش إن شاء الله نعالجه. والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير على مساهمته معنا في هذه الجلسة. ومنتقل إلى قطاع السياحة، والسؤال الأول في هذا القطاع هو حول حصيلة البرامج الحكومية في مجال النهوض بالقطاع السياحي، والكلمة لأحد السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد عزيز البار:

شكرا للسيد الرئيس.
السادة الوزراء،
الأخت المستشارة،
إخواني المستشارين،

لقد راهنت الحكومة على القطاع السياحي في مختلف برامجها وتصوراتها، كما رصدت له العديد من الموارد وبرمجت في هذا الإطار العديد من الدراسات والأوراش للنهوض به وتمكينه من التطور وتحقيق الأهداف المتوخاة.

لكن لوحظ وبالرغم من الجهود المبذولة أن هذا القطاع ظل يتأرجح بفعل الظرفية الاقتصادية العالمية، كما أن المهنيين لم يلمسوا ثمار هذه المخططات ولم يستفيدوا من مختلف البرامج المسطرة.

السيد الوزير المحترم،

إذا كانت السياحة هي تأتي أكبر قطاع اقتصادي بعد الفلاحة باعتبارها الرفاعة الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتراية ببلادنا، وإذا كانت التنمية السياحية ترتكز أساسا على الالتزام والمهنية وعلى الكفاءة وجودة التكوين والحكمة الجيدة للسياحة الوطنية من خلال تعبئة كل الجهود والطاقات لخدمة إرضاء السائح، فإن الإستراتيجية الجديدة للسياحة الوطنية تفرض دعم الاستثمار ثم الاستثمار ثم الاستئثار، والذي يعد من الركائز الأساسية لنجاح أي ورش سياحي، فهذا الدعم لا يتجلى في كثرة اللقاءات، واللقاء والعروض وطرح المخططات والبرامج فحسب، بل هو مرهون بـ:

- إيجاد حلول طبقا للأزمة العالمية الخائفة وذلك بتبسيط وتسهيل بل تسريع المساطر الإدارية؛

- إعادة جدولة الديون الخاصة بالقطاع وتأجيلها إلى سنتين أو ثلاثة؛

- تمديد الفترة الزمنية للقروض الخاصة بالاستثمار السياحي إلى غاية 25

أخطر من هذا، إلى كنتم، السيد الوزير، من جانب البرمجة تقدر نعفيوكم، ولكن هناك فساد آخر، هو الفساد المالي، نرجعو للمسألة ديال الدبلجة، كنجيبو الأفلام المكسيكية، عندي أرقام وصلنتي، هو أن كل حلقة كنتم الدبلجة ديالها للدارجة التافهة، حتى الدارجة ديالنا تلفوها، ما ابتاقتش قوية كيف ما قلتوها، السيد الوزير، بين 15 ألف و20 ألف درهم للحلقة، اضربها في 200 حلقة، حيث ذوك المسلسلات ديال ذوك الناس فيها 200 أو 400 حلقة، ما كنتساليش وتافهة، دير هاذ الرقم ديال 200 في 20 ألف، هذا رقم كبير.

لمن كنتعطي هاذ الصفقات؟ راه كاين فيها حتى هي الفساد المالي، كنتعطي لواحد المجموعة من الناس، يعني الخطير هو أننا نساهم في الفساد الأخلاقي، وكزيدوه بالفساد المالي، كزيدو الحل على الخمية، يعني أن الفلوس ديال المغاربة كيتنهبوا وكنتقصيو على جيل، وكنتقصيو على ثقافة. إلى كنتم، السيد الوزير، كحكومة في المجال ديال البرمجة، احنا معكم، ولكن في مجال حماية المال العام، هذا راه مال ديال دافعي الضرائب. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار التعقيب، تفضلوا.

السيد وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

أولا مسألة الصفقات، دابا الآن غادي يخضع كل ذلك لنظام ديال تكافؤ الفرص والشفافية وطلبات عروض ولجان انتقاء، اللي فيها ممثلين من المجتمع، واللي كما هو معمول به في عدد من الدول اللي استطاعت تتقدم في هذا المجال، هذا الأمر الأول باش نخلو هاذ الإشكال.

ثانيا، كاين تقرير ديال المفتشية العامة للمالية اللي تصاغ وتقدم لوزارة الاتصال في نونبر 2011، فاش جيت لقيتو أممي، أحلته على لجنة الحكامة ديال المجلس الإداري، وتم استخلاص عدد من التوصيات هي الآن غادي تكون جزء في عقد البرنامج.

ثالثا، عقد البرنامج المقبل سواء مع الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة أو شركة "SOREAD 2M" غادي يبنى على مؤشرات، لأول مرة على نتائج باغي نوصلو لها، وعلى التدابير، منها التدابير المرتبطة بالحكامة.

القضية الرابعة، لا أعتقد هاذ الجانب المالي اللي قلتيه هو اللي.. بالعكس فاش أنا سولتكم على مستوى القنوات اعلاش كمشيو للدبلجة بالدارجة بهاذيك الطريقة، والي حتى الأصوات ما كنتكونش منسجمة، حتى الدبلجة من الناحية الفنية ما.. كيقول لك الكلفة أقل وإلى امشينا للغة العربية أعلى وكاينة شركات محتكرة هاذك الشي باللهاجات الأخرى، وإلى جينا للهاجات الأخرى غادي تكون خطر على الهوية ديالنا وأن هاذ الشي كيقدم القرب، خاصة وأن كنتشرو في المجال القروي وأن وأن...

سنة؛
إعادة النظر في تكلفة الترحيلات الاجتماعية (CNSS¹¹) وإعادة جدولتها؛
مطالبة المصالح الضريبية بالتنازل على الجزاءات والفوائد الناتجة عن التأخر في الضرائب المستحقة؛
الاستفادة من إعفاء ضريبي بالتنازل عن الجزاءات والفوائد الناتجة عن التخفيف لدفع الضرائب المستحقة؛
الاستفادة من إعفاء ضريبي خلال 5 سنوات؛
التخفيض من تكلفة فواتير الماء والكهرباء والغاز لفائدة المؤسسة السياحية، ولو ظرفيا إلى حين مرور الأزمة، على اعتبار أن السياحة صناعة، ومن حقها أن تستفيد من الامتيازات كما هو معمول به في المؤسسات الصناعية.

وفي هذا الصدد، وبعد مرور حوالي سنة من تحملكم في المسؤولية تسيير هذا القطاع، السيد الوزير، نسألكم: هل قامت الحكومة بكل ما يلزم من أجل بلوغ هذه الأهداف؟
هل تم اعتماد سياسة ناجعة لجعل المنتج السياحي الوطني أكثر تنافسية؟
هل تم إيلاء العناية اللازمة لتطوير مختلف المهن السياحية؟
هل تم القيام بالتدابير اللازمة لتطوير قطاع النقل السياحي بجميع أصنافه، الذي هو النقطة السوداء والذي قتم من أجل تسويق أحسن للمنتج السياحي؟
ما هي الإجراءات والتدابير التي تم اتخاذها لتطوير التكوين في أفق مساندة متطلبات سوق الشغل ومواكبة المستجدات التي يعرفها هذا القطاع؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير للجواب على السؤال، تفضل.

السيد لحسن حداد، وزير السياحة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم على طرحه هذا السؤال الذي هو وجيه بالفعل، والذي هو كإسأل ما هي الثمار التي نلناها من كل هذه المخططات التي وضعناها؟

غير باش نوضعو الأمور في نصابها وفي إطارها، بالفعل كانت مخططات، كان مخطط ديال 2010 الذي وضع الأهداف ديالو صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، والذي كان من الأهداف ديالو هي

الوصول إلى 10 مليون سائح، بالفعل وصلنا إلى 10 مليون سائح، لأنه تقريبا 9,7 مليون ديال السياح ولكن ما وصلناش لها عن طريق المخطط الأزرق الذي هو تم وضعه ولكن وصلنا لها عن طريق واحد النوع من الظاهرة ديال مراكش وأكدير، بينما كانت بعض الإخفاقات التي هي وقعت في المخطط الأزرق، هاذ المخطط الأزرق الذي احنا في إطار إعادة الجهود الاستثماري فيما يخصه وإعادة الجدولة ديالو باش يمكن لنا أننا نعطيه إطلاقا جديدة، سواء بالنسبة للمحطات التي موجودة في شمال المغرب أو التي هي موجودة في الجنوب ديال المغرب.

ولكن التي أساسية وخصنا نذكره وهو أنه العائدات ديال السياحة كانت في 2002 تقريبا 29 مليار درهم، وصلت إلى 60 مليار ديال درهم، كانوا الذين يشتغلون في السياحة تقريبا 300 ألف، الآن وصلت 470 ألف وسار ثاني أكبر مشغل، إذن صار قطاع الذي هو استراتيجي، يساهم في الاقتصاد ديال البلاد بطريقة كبيرة جدا، ويساهم في الدخل الخام، هو ثاني أكبر مزود للدخل العام وكذلك أول مزود بالنسبة للعملة الصعبة.

نحن الآن نعيش ظرفية، وأنا متفق معكم، السيد المستشار المحترم، ظرفية كبيرة جدا التي تتميز ببعض التحديات التي هي مطروحة على كثير من المهنيين، وهذه من جملة القضايا التي احنا باشرنا بأنها نتعاملو معها في إطار الحكومة الحالية.

المسألة الأولى وهو أنه أول حاجة التي عملنا وهو شفنا ما هي الفنادق التي هي كتعاني الآن من مشاكل، وهاذ الفنادق التي كتعاني من مشاكل قلنا ما هي المجموعة ديال الإجراءات التي يمكن لنا نتخذوها باش يمكن لنا أننا نتجاوزو هذه المشاكل.

هناك مشاكل يمكن تجاوزها ولكن هناك مشاكل لا يمكن تجاوزها، ابحال دابا (CNSS) لا يمكن أنه يكون فيها تراجع بالنسبة لـ (CNSS) لأن القانون لا يسمح بذلك، ولكن هناك يعني مسائل يمكن أن نعملها في إطار الضرائب وكذلك في إطار بعض المتأخرات ديال الديون، ولكن نتعامل مع كل وحدة فندقية بحددة، لأن كل وحدة فندقية عندها المشاكل ديالها، التي كيطرقوا الباب ديالنا كنشوفو ما هي المساعدات التي يمكن لنا قدموها لهاذ الوحدات الفندقية، ولكن ليست هناك مقاربة شمولية، لماذا؟ لأنه حتى فندق ما تشبه لفندق، كايته فنادق عندها مشاكل وكايته فنادق أخرى عندها مشاكل من نوع آخر، احنا نتعامل مع هذه الفنادق.

بالنسبة للمهن السياحية، كما أشرتو السيد المستشار المحترم، يعني المرشدين السياحيين، قمنا بالقانون الذي هو مر وكايته أمور أخرى التي غادي نتكلم عليها في إطار الرد.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، ولكم أن تحتفظوا بعناصر الجواب في إطار

¹¹ Caisse Nationale de Sécurité Sociale

غير بالنسبة لجهة فاس تقريبا هادي 3 لقاءات الي عملنا وسنستمر في هذه اللقاءات، الباب مفتوح، نحن في لقاءات على المستوى الجهوي ونشرك المهنيين، وما يمكننا نعملو شي حاجة بدون المهنيين، إذن إشراك المهنيين أساسي وضروري في هذا الإطار هذا.

بالنسبة للمجهودات الآن ديال الحكومة، الآن في إطار ميزانية الآن 33% ديال الزيادة بالنسبة للمكتب الوطني للسياحة من أجل الزيادة في المسائل الي تتعلق بالتسويق.

والي أساسي بالنسبة لنا وهو أنه هناك إستراتيجية نعتمدها الآن وهذه الإستراتيجية مهمة جدا، أشنا هي هذه الإستراتيجية؟ وهي تطوير المنتج على مستوى كل جهة جهة، بالنسبة لجهة ديال فاس مكناس مهمة جدا أو التراب السياحي ديال فاس مكناس مهم جدا، وعرفنو بأنه الكثير من المشاريع الي هي مهيكلت الي هي مبرمجة في هاذ الإطار.

المسألة الثانية التكوين والموارد البشرية لمواكبة الرؤية ديال 2020، نحن في إطار العمل عليها، هذه أساسية جدا.

والمسألة الثالثة لا يمكن أن تكون لنا سياحة، وكما قلت السيد المستشار المحترم، بدون طيران، لنا إستراتيجية ديال الطيران الي غادي تشوفوها فيما قريب إن شاء الله الي فيها الكثير من الإجراءات الي غادي نعملو عليها، الي في إطارها كذلك ما هو الدور الي غادي يكون عند الخطوط الملكية المغربية كذلك.

والنقل السياحي عاد عملنا دفتر تحملات مع وزارة النقل في هذا الإطار هذا، باش يمكن لنا نعطيو دينامية كبيرة جدا بالنسبة للنقل السياحي والورشات الأخرى كلها مفتوحة في إطار السياحة.

ولكن الي أساسي والي خصنا عرفوه أنه نعم نمر بفترة صعبة جدا، نعم هناك بعض الفنادق الي تعيش مشاكل كبيرة جدا، ولكن احنا نعتمد على القطاع الخاص، على المستثمرين اجالكم، على الناس الي هما عندهم يعني غير على هاذ القطاع باش نعملو جميعا لإيجاد الحلول.

يجب أن نجد الحلول الي هي آنية الي كتعلق بالمشاكل الي كنعرفوها، ولكن كذلك يجب أن ننظر إلى أن يكون عندنا بعد النظر لأنه كما قلت، السيد المستشار، أنه الاستثمار في السياحة هو على المستوى البعيد جدا. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

السؤال الثاني في قطاع السياحة حول الإجراءات المتخذة لمعالجة تأثير وقف رحلات شركات الطيران ذات التكلفة المنخفضة نحو المغرب على القطاع السياحي.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحر، تفضل الأستاذ مروان.

التعقيب. الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب، تفضل.

المستشار السيد عزيز البار:

... مشكل (CNSS) متفقين معكم، المشكل ديال الضرائب يعني كايين إعادة النظر في هاذ المشكل. تتقولوا بأنه كل فندق، السيد الوزير، عنده مشكل، مشاكل الفنادق السياحية هي شبه بالإجماع كلها عندها نفس المشاكل، يعني مشاكل ديال الضرائب وغلاء هذا والمصاريف.

المشكل الأساسي، السيد الوزير، مع كل احتراماتي وكل هذا.. المهنيين الي تيوأخذوا عليكم هو عدم إشراككم في المشاكل المهنية، عوض الكلام الدائم ديال رؤية 2020 والمخطط، هنا بعد الاعتراف ديال الحكومة السياحة في نطاق التشغيل المباشر وغير المباشر، إذن في هذا النطاق وجلب العملة، الحكومة تتعترف بهاد الشيء واتما عن طريق الحكومة تعترفوا بهاد الشيء.

أنا السؤال ديال في هذا الشأن: هل الحكومة أعدت أي اهتمام لإنقاذ هذا القطاع الحيوي من الأزمة الخائفة؟ طبقا للأزمة المالية والاقتصادية عالميا، وهل، السيد الوزير، وصلت لإقناع الخطوط الملكية المغربية بأنها شركة وطنية ملك كل المغاربة فمن المفروض إعطاء أولوية الأولويات للتضامن والتشجيع لإقلاع الاقتصاد كما هو معمول به في الدول المنافسة عوض التجربة باستعمال الأناية والاحتكار من طرف رئيسها؟

احنا كنعرفو كما قال السيد وزير النقل والتجهيز مشكورا بأن تدير لقاءات مع الخطوط الملكية المغربية ولكن الكل يعرف مشاكل الخطوط الملكية المغربية، ملي الوزير تيشد 7 مليون، هو تيشد 70 أو 80 مليون، كيفاش هاد السيد الوزير الي هو المسؤول الإداري والحكومي والسياسي يحكم في هاد الرئيس الي هو الرئيس ديال الخطوط الملكية المغربية؟

إذن المنتج السياحي عالميا ووطنيا هو طلب من الإخوة يعني اعلاش ما تعيدوش النظر في السياحة القروية؟ اعلاش ما تفتحوش المندوبية ديال تازة؟ عدم صرف 3 مليار و700 يعني الي هي مبرمجة لجهة فاس-بولمان من 2010-2011-2012 ودابا حتى 2013 مبرمجة حتى 2014، يعني هنا تشوفو بأن حيف بخصوص الجهة، خص توازن، السيد الوزير، ما بين الجهات، واعطاء الأسبقية لكل جهة وخاصة القروية والي هي التالية أو الجهات الي هي متأخرة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية. وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد عن التعقيب، تفضل.

السيد وزير السياحة:

بالنسبة للإشراك ديال المهنيين هذا من المسائل الي كندأبو عليها، واتما، السيد المستشار، تشاركون في اللقاءات التي ننظم.

العقدة التي عملتها مع الدولة التي تتعطيها بأن التوازنات ديالها المالية خصها تحافظ عليها، وبأن كذلك تكون أكثر نجاعة، ولهذا فـ (La RAM) أنها امشآت بعض الخطوط السياحية التي هي متوسطة المردودية، حيداتها، وامشآت للخطوط التي هي تجارية محضة 100%.

إذن هذا أثر بالنسبة للسياحة، وأثر كذلك على القابلية ديالنا بأننا نوصولو إلى الرؤية ديال 2020، إلى ما عندناش الطيران، وما عندناش كذلك شركة ديال الخطوط الوطنية التي هي كتساهم بشكل كبير جدا في السياحة، لا يمكن أننا نوصولو إلى الخطة ديال 2020.

لهذا، في رأيي وفي رأي الوزارة أنه يجب إعادة النظر في الدور الذي يجب أن يكون لشركة (La RAM)، ولكن كذلك ماشي هي فقط بوحدها التي يمكن لها أنها تعمل الدور ديالها، واخا نوصولو لـ 80 طائرة، واخا نوصولو لـ 90 طائرة بالنسبة للشركة الوطنية، يجب كذلك التعاقد مع شركات أخرى، ويجب كذلك أخذ بعض الإجراءات التي هي أساسية.

من ضمن الإجراءات التي كتقترحو أنه يجب كذلك دعم مروجي الرحلات باش يعملوا (des charters)، هاذي يمكن لنا نعملوها، وهذا مسموح به في إطار السياسة ديال (Open Sky)، ديال السماء المفتوح، يمكن لنا كذلك نخلق صندوق ديال الجهات التي يمكن له يدعم كذلك شركات باش يمكن لهم يجبو للجهات التي هي معمة بالنسبة لنا، كما قال المستشار المحترم، فاس أو مثلا الأقاليم الجنوبية العزيزة علينا.

وكذلك يمكن لنا أننا بعض الخطوط التي هي أساسية بالنسبة لنا وهذا كتعملو دول أخرى ومسموح به في إطار (Open Sky)، يمكن لنا أننا نفتحو مثلا خطوط وندعموها في هذا الإطار، وحتى أنه مسموح لنا كذلك نخلق صندوق ديال الأزمة، وفوق ما أنه شي شركة التي كتجيب الطيران كما عملت الآن (Ryanair)، أنها كتجي لواحد المنطقة معينة وحذفت هذاك الخط، يمكن لنا تندخلو باش يمكن لنا أنه يرجع هذاك...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب عن جواب السيد الوزير.

المستشار السيد إدريس مرون:

فقط نحن نريد أن لا يكون الأمر يتعلق بوزير السياحة مادام النقل الجوي هو أهم العناصر وبالتالي هو عنصر أساسي في الاقتصاد الوطني، وبما أنه يهم الاقتصاد الوطني ككل وليس فقط مسألة ديال موازنة عند (La RAM) ولا عند واحد آخر، فلا بد أن تضع الحكومة بين أعينها، إذا كان الدعم ضروري لـ (La RAM) على أساس غادي يستافد مول التجارة التقليدية، غادي يستافد مول (l'hôtel)، غادي يستافد مول (Restaurant)، حركية، لأن السياحة تتخلق حركية داخل الوطن، وبالتالي ضروري أننا هاذ الحركية نعلبو عليها والوقت التي هو امشينا نعلبو

المستشار السيد إدريس مرون:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

زملائي،

بحال التي أكد الجميع أن السياحة هي إحدى أهم ركائز الاقتصاد المغربي، هذا لا نقاش فيه، ولكن هاذ السياحة كتعتمد على آليات، ومنها النقل، النقل بكل أنواعه، وأخص بالذكر في سؤالي النقل الجوي. بعض الشركات الأجنبية وقتت الرحلات ديالها للمغرب، خصوصا هاذيك ذات الأثمنة المنخفضة، في نفس الوقت الخطوط المغربية الجوية وقتت بعض الخطوط، خصوصا لندن-مراكش، وهذا خط مهم جدا، فاسوفيا-الدارالبيضاء، وهذا خط أيضا.. في الوقت التي احنا ابغينا نمشيو للدول الشرقية احنا كتوقفو الخطوط. (La RAM) هي وسيلة لتنمية الاقتصاد المغربي قبل السياحة، وبالتالي هذا عمل ديال الحكومة بأكملها.

السيد الوزير، ابغينا نعرفو موقف الحكومة بخصوص دعمكم فيما يتعلق بالنقل الجوي من وإلى المغرب، وخصوصا فيما تعلق بـ (La RAM). شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم، السيد الوزير، للجواب عن السؤال.

السيد وزير السياحة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم على طرحه لهذا السؤال، هذا سؤال وجيه جدا وسؤال إستراتيجي، لأنه لا سياحة بدون طيران، هذه معادلة التي معروفة على المستوى العالمي.

بالنسبة لنا في المغرب، دخلنا في السياسة ديال السماء المفتوحة منذ 2005، ولهذا جات الشركات منخفضة التكلفة وكذلك كانت رحلات منتظمة، وفي نفس الوقت أنه الرحلات ديال (charters) هبطت.

ولكن ابغينا في هاذ الإطار هذا إلى الآن، ولكن إلى جينا نقارنو 2007 مع 2011 تبيان لنا بأنه هناك واحد الانخفاض الذي كان مهم بالنسبة للرحلات على مستوى جميع المدن، فمثلا بالنسبة لـ 2007 كانت عندنا تقريبا 562 رحلة أسبوعية خارج الرباط والدار البيضاء، الآن ولات عندنا 512 رحلة. بالنسبة لمراكش كانت فيه تقريبا واحد 320 رحلة أسبوعية، الآن وصلت تقريبا 200، إذن الثلث ديال الرحلات بالنسبة لأول وجهة سياحية بالنسبة للمغرب.

نعم، هناك شركات التي عرفت مشاكل كبيرة، ولكن كذلك (La RAM) عندها واحد الدور في هذا الإطار هذا، لماذا؟ لأن كاي واحد

كذلك سنطرحها في إطار الحكومة للتفكير في هذا الإطار هذا، لأنه لا يمكن لنا أن نصل إلى الأهداف التي رسمها صاحب الجلالة بدون التفكير باش يكونوا عندنا جنحين باش يمكن لنا نوصلو، هاذوك الجنحين ديالنا من أحد الأعمدة ديالهم هي (La RAM).
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير على مساهمتكم معنا في هذه الجلسة.
وننتقل إلى آخر قطاع بسؤالين موجهين للسيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية. السؤال الأول هو حول تدني خدمات مؤسسات الرعاية الاجتماعية وسيتكلف السيد وزير الاتصال بالإجابة نيابة عن هذين السؤالين. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لبسط هذا السؤال، تفضل.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير الذي ينوب عن السيدة الوزيرة،
السادة المستشارين،

السيدة المستشارة المحترمة،

لاشك أن الحكومة الحالية ومن خلال برنامجها أعطت الأهمية البالغة لقطاع التضامن والأسرة والتنمية الاجتماعية، نظرا لما أصبح يحظى به موضوع الطفل والمرأة والأسرة وذوي الاحتياجات الخاصة عموما من اهتمام، ونظرا كذلك للدور الحيوي الذي يلعبه القطاع الاجتماعي في ضبط التوازنات داخل المجتمع المغربي، خصوصا التوازنات النفسية التي عرفت اختلالات وانتهاكات لمدة سنوات خلت، الشيء الذي يفرض علينا اليوم التطرق إلى مؤسسات الرعاية الاجتماعية، بالتحديد إلى نوعية الخدمات المقدمة في هذه المؤسسات التي أصبحت تعرف تراجعا كبيرا، أثر بشكل كبير على نزلاء هذه المؤسسات التي تتحول أحيانا إلى نوع من السجون أو الكابانوهات التي تحط من قيمة وكرامة المواطن، وأحيانا تؤدي به إلى الانحراف، خصوصا الأطفال والبنات القاصرات الذين يصبحون عرضة للمضايقات الآدمية التي تجوب ليلا شوارع مدننا.

السيد الوزير، ما هو تقييمكم الموضوعي والفعلي لمستوى الخدمات المقدمة داخل مؤسسات الرعاية الاجتماعية في بلادنا؟ وما هو الجديد الذي جئتم به للنهوض بأوضاع مؤسسات الرعاية الاجتماعية ببلادنا؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير للإجابة عن السؤال،
تفضلوا.

في دول المجال اللي قلت ديال أوروبا الشرقية، قلنا دابا ما كندخلوش بزاف هذا عيب، في الوقت اللي هو العالم بأسره الآن يعيد الانطلاقة ديالو والإقلاع ديالو في المجال السياحي وخصوصا كيني على الطيران.
فإذن، لابد أن نكون داخل هاذ الدائرة التي تبحث أن تروج سلعها داخليا وخارجيا.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد عن تعقيب السيد المستشار.

السيد وزير السياحة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

اللي ابغيت نضيفو على ما قلته كذلك على ما تقال من قبل، وهو أنه إلى ابغينا نوصلو لـ 20 مليون سائح، خصنا عدد الرحلات دابا تقريبا واحد 500 ديال الرحلات الأسبوعية خارج الرباط والدار البيضاء، خصنا نوصلو لـ 1600 رحلة خارج الرباط والدار البيضاء في أفق 2020 إلى ابغينا نوصلو.

إذن نضاعفو على 3 مرات، لهذا يجب أن نكون عندنا خطة للطيران مضبوطة، اللي كنساهم فيها (La RAM)، ولكن خطة اللي هي مندمجة، أنا تنظن بأنه (The business model) يعني أنه النموذج المالي اللي عاملين به الآن هو نموذج ماشي صالح الآن باش يمكن لنا لا الاقتصاد الوطني ولا الدولة المغربية، أشنو هو النموذج اللي تمشيو له؟

تمشيو للنموذج التجاري أنه (La RAM) تمشي للمناطق اللي يمكن لها تتعمر الرحلات ديالها، هذا هو اللي طلب منها، إذن هي تتعمل هاذ الأمور، ولكن إلى امشينا لنموذج آخر اللي نتقولو راه إلى امشيتي لدولة من دول أوروبا الشرقية مجال بولونيا ولا ألمانيا وامشيتي لوجهة مجال فاس ولا مراكش ولا الصويرة ولا ورزازات ولا أكادير، واخا تيكون يعني أنه عدد اللي غادي يجيو أقل، ولكن هنوك الناس راه غادي يجيو غادي يمكن لهم ينفقوا، غادي يجيو يخلقوا رواج اقتصادي، غادي يخلقوا تشغيل في هنوك الفنادق، إلى غير ذلك. إذن غادي تكون مردودية بالنسبة للدولة المغربية بالنسبة للعملة الصعبة، بالنسبة للتشغيل والنسبة للفنادق كذلك، إذن مردودية كبيرة جدا، بينما المردودية الأولى هي مردودية فقط للشركة رغم أنها تكون مردودية أحسن من هاذيك الخطوط اللي تتكون ماشي تجارية اللي هي خطوط سياحية.

إذن يجب إعادة النظر باش نقولو بأنه يجب أن تكون الخطوط الملكية المغربية في خدمة الاقتصاد الوطني، في خدمة السياحة المغربية، وكذلك في خدمة الدولة المغربية.

إذن يجب إعادة التفكير، هذه مسألة اللي طرحناها مع وزير النقل،

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب عن جواب السيد الوزير.

المستشار السيد محمد الكبوري:

أولا أشكركم على هاذ الجواب، في الحقيقة الجواب أفتعني.

إن صدور القانون اللي تكلمتم عليه 14.05 المنشور بالجريدة الرسمية عدد 5480 بتاريخ 15 ذو القعدة 1427 (7 ديسمبر 2006) ساهم فعلا في تحسين الوضعية القانونية لمؤسسات الرعاية الاجتماعية، إلا أنه قد عرف تعثرا في مسألة التنزيل من قبل الإدارة الوصية، المتمثلة في التعاون الوطني التابعة لوزارتكم، كونه جاءت فيه عدة ثغرات أصبحت تشكل عائقا أمام الجمعيات المسيرة لهذه المؤسسات، وكذا العاملين في الحقل الاجتماعي، ونجمل بعضها مختصرا على الشكل التالي:

تحميل الجمعيات المسيرة والمدبرة تكاليف مالية تفوق مواردها التي لا تدعو كونها منحا ضعيفة من طرف الدولة، وفي كثير من الأحيان تلجأ إلى الخير والإحسان، خاصة فيما يتعلق بالموارد البشرية، حيث تنص معايير القانون في هذا الباب تشغيل كفاءات وتطبيق قانون الشغل على جميع العاملين، وبهذا تصبح كثلة الأجور تمتص ما يناهز 70% من ميزانية المؤسسة، مع العلم أن التعاون الوطني قد تخلى عن دوره في تدعيم هذه المؤسسات بالأطر، وأصبح دور الجمعيات هو البحث عن الموارد لتغطية الأجور بدل أن تلعب دورها الحقيقي المتمثل في سد حاجيات النزلاء.

ثانيا، إخضاع جميع الشراءات لمسطرة الصفقات العمومية الشيء الذي يتناقض من الناحية القانونية مع طبيعة الجمعيات التي تتمتع باستقلال مالي، يعني أن رئيس الجمعية والأمر بالصرف، ففي هذا الباب تقترح إيجاد صيغة محاسبية تخص الجمعيات وذلك من أجل ضمان شفافية أكثر وتوضيح الرؤية في التسيير المالي لهذه المؤسسات.

ثالثا، نلاحظ أنه تم من خلال تطبيق القانون 14.05 إعفاء الإدارة الوصية ونقص التعاون الوطني من أي مسؤولية تجاه هذه المؤسسات.

في حين نحن نتعامل مع موضوع خطير يتعلق بالأطفال والمسنين والعجزة، بحيث لوحظ منذ دخول القانون المذكور حيز التطبيق تراجع كبير في دور مؤسسة التعاون الوطني الذي أصبح يقوم بدور المراقب ليس إلا.

والانتباه الذي كنت سأثيره قد قلته، السيد الوزير، وهو الإنكباب على مراجعة هذا القانون في أقرب الآجال.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد عن تعقيب السيد المستشار.

السيد وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة (نيابة عن السيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية):

أشكر نيابة عن السيدة وزيرة طرح هذا السؤال الذي يعالج قضية هامة، مؤسسات الرعاية الاجتماعية في بلادنا تعكس النسيج التضامني في البلد، لأن هنالك الدولة هي اللي دارتها، كين أشخاص معنويين أو طبيعيين، حوالي 1500 مؤسسة رعاية اجتماعية، في 2012 الحكومة خصصت لها حوالي تقريبا 155 مليون درهم للدعم ديالها.

هذا ما خصوص يفتني أولا، ما يمكنش نعممو الأحكام على كل مؤسسات الرعاية الاجتماعية على أن الخدمات ديالها متدنية، ولكن في المقابل ما خصناش نساو أن الإطار القانوني اللي كينظم هذا القطاع ما تدار حتى 2006، القانون 14.05 قبل كان فراغ قانوني.

ثانيا، كايته اختلالات في التدبير المالي أو في الخدمات المقدمة أو في الموارد البشرية المؤهلة أو في الآفاق اللي مطروحة لهذه المؤسسات من أجل الارتقاء، هذا إشكال مطروح. الوزارة هاذ السنة دارت واحد العملية تشخيصية، تشخيص ديال واقع مؤسسات الرعاية الاجتماعية، رصدت الاختلالات والآن وضع برنامج ميداني.

ثالثا، تم إحداث لجن إقليمية للمراقبة، اللي القانون في المادة 16 منه تنص عليها وحتى الأقاليم اللي وقعت مشاكل في الإحداث ديالها تم اللجوء للمادة 17 اللي كنتنص على إحداث لجن إقليمية للتدخل الاستعجالي لتصحيح الأوضاع اللي كهم أحيانا الطاقة الاستيعابية ديال بعض المؤسسات.

أيضا، بدأ الورش ديال المتابعة ديال ملاءمة مؤسسات الرعاية الاجتماعية لأحكام القانون 14.05 لأن وضع مقتضيات تهم التدبير المالي، تهم إرساء طرق التفتيش والافتحاص، تهم المساطر المعينة على المستوى ضمان احترام جودة الخدمات المقدمة.

وهاذ الآونة الأخيرة شاهدنا واحد الشريط ديال الأطفال في الشوارع اللي كيقدموا شهادات مؤملة على بعض المؤسسات، كيف أنهم امشاو ومن بعد اعتبروا الخدمات غير المقدمة غير كافية.

نحتاج إلى مؤسسات رعاية أكثر، ونحتاج إلى علاقات تعاقدية هاذ السنة الوزارة أبرمت 25 اتفاقية شراكة ودعم مع 25 مؤسسة رعاية اجتماعية نموذجية في البلد.

أيضا لا بد من العمل على مراجعة القانون 14.05، الآن تقريبا 6 سنوات مرت على التطبيق ديالو بآنت بعض الاختلالات، محتاجين في إطار تنزيل ما جاء به الدستور، خاصة الفصل 32 الذي ينص على أن الدولة ملزمة بتوفير الحماية القانونية للأطفال، وهذا التزام الآن ليس فقط على مستوى الدستور بل أيضا كايته التزامات دولية، نعمل على أجزأتها.

وشكرا.

ومن تقاعد وتأمين صحي نسبة 20%، في حين لا يستفيد من معاشات التقاعد حسب المندوبية السامية للتخطيط سوى 16% من هذه الفئة. وحتى أجرة المعاش تبقى زهيدة جدا، حيث أن أزيد من 70% من هذه الفئة لا يتعدى أجر معاشهم 1000 درهم شهريا، وتقل بأزيد من الثلثين بنسبة 80% من ذوي الحقوق من أرامل وأيتام متقاعدين متوفين. هذه الوضعية الهشة التي تعيش فيها هذه الفئة من المواطنين تطرح على الحكومة تحديات كبيرة لتحسين ظروف عيشهم ومواكبة من خلال القيام بالتكفل بهم وتوجيههم وإدماجهم اجتماعيا واقتصاديا، كما يتعين ضمان الرعاية الصحية لهم، خاصة وأن الحكومة لا تمتلك إستراتيجية واضحة في هذا المجال في ظل غياب أطباء متخصصين في الشيخوخة وأطر ترميز مختصة في الترويض الطبي والحماية، وكذا اختصاصيين نفسانيين ومساعدات اجتماعية. لكل هذه الاعتبارات، نسألكم، السيد الوزير، عوض السيدة الوزيرة، ما هي أسباب عدم اهتمام الحكومة بهذه الفئة التي تعيش وضعية صعبة، والتي تعاني في صمت؟ وما الذي ستقومون به قصد تحسين أوضاعهم المادية والاجتماعية؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب، تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة (نيابة عن السيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية):

بدوري أشكر أيضا على طرح هذا السؤال، لأن هاذ الموضوع دبال هذه الفئة، اللي هي نتاج التحول الديموغرافي أو الانتقال الديموغرافي الذي تعيشه بلادنا، كما ذكرتو حاليا عندنا تقريبا هاذ الفئة تتجاوز حوالي 10% من السكان، أزيد من 3 ملايين وحتى الدراسة اللي كانت تدارت في 2006 وأعلنت في 2008 أصبحت متقدمة، ولكن كنعطي مؤشرات مقلقة.

بالنسبة للحكومة، اعتمدت سلسلة من الإجراءات، كإين الإجراء الأول اللي هو أساسي واللي هو تعزيز دور مؤسسات الرعاية الاجتماعية اللي معنية بالمسنين، مع الإشارة إلى أننا كبلد فقط 6% من المسنين هما اللي يكونوا في مؤسسات الرعاية الاجتماعية، أما الحمد لله التضامن والبنية الأسرية وعناصر القوة اللي كنتوفرو عليها في هاذ المجال، كتحضن على الأقل حوالي 94%، ولكن رغم ذلك لا بد من دعم مؤسسات الرعاية الاجتماعية التي تشتغل في هاذ المجال، هذا الإجراء الأول.

الإجراء الثاني هو مهم نظام المساعدة الطبية، لأن الفئة دبال المسنين البرامج دبال التغطية الصحية اللي كانت تدارت، كانت دارت للناس اللي داخلين في الدورة الاقتصادية أو الإدارية، ولكن بالنسبة للمسنين كانوا

السيد وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة (نيابة عن السيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية):

أولا السيدة الوزيرة جاءها طارئ صحي هذا الصباح، حيث اتصلت نسأل الله الشفاء لها.

أولا مجموع الملاحظات بحكم التمتع دبال أيضا للمجال، يمكن أن تكون إما مقترح قانون، ويكون التفاعل معه إيجابي أو هي الآن موضوع اشتغال، لأن اللجان الإقليمية التي تشكلت، أدق المادة 15 ماشي المادة 16، رصدت واحد العدد دبال الاختلالات وفلا كإينة إشكالات واحنا بلد عريق في التضامن، خصنا نضاعفو الدعم وفي نفس الوقت تقويو المراقبة باش ذاك الدعم يوصل للمستحقين دبالو.

جوج دبال الأمور، هاذ الدعم إلى ما كانش مادي يمكن يكون بشري، لأن كإينة إمكانات عندنا على مستوى الإدارة، فمن هنا أدعو أنه نزيدو نواصلو الاشتغال على هذا الموضوع، ولكن لا ننسى راه مؤسسات الرعاية تتقوم بأعمال جد هامة، نعطي مثال: البرنامج دبال مكافحة الهدر المدرسي، هاذ السنة أزيد من 900 مؤسسة رعاية اجتماعية تكفلت بأزيد من 82 ألف طفل مغربي في هذا البرنامج دبال مكافحة الهدر المدرسي، وكانت النتيجة في البكالوريا نسب النجاح فاقت 51% وهذا فقط كمؤشر باش نحبي الناس وجنود الخفاء اللي كيقوموا بأعمال بطولية في هذا المجال. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الثاني والأخير في هذا القطاع وفي جدول أعمال هذه الجلسة، وهو حول وضعية المسنين ببلادنا، والكلمة لأحد السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة لبط هذا السؤال.

المستشار السيد علال عزوي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

أختي المستشارة،

الإخوة المستشارين،

تشير الإحصائيات إلى أن عدد المسنين ببلادنا وصل حوالي 3 ملايين شخص أي ما يمثل 8,1% من السكان وهي النسبة التي لم تتجاوز 7% سنة 1994، وتعاني هذه الفئة من ارتفاع معدل الإصابة بالأمراض وتفشي الفقر والأمية، علاوة على ضعف الاستفادة من الحماية الاجتماعية لفئة عريضة من هؤلاء، إذ تقدر نسبة الأمية في أوساط هذه الفئة بـ 84%، كما أن حوالي 39% من هذه الفئة معرضة للمرض، و17 تعاني من فقر مدقع، كما لا يتعدى المسنون الأجراء الذين يستفيدون من حياة اجتماعية

الشي كله ما تينكرو أحد، لو كان ما يكونوش المغاربة متضامنين بهاذ الشكل، لأن المغاربة اللي فيهم تقريبا هاذ الطبيعة هاذي، هذا تفتخرو به جميع كمسلمين، وابغينا نبقاو محافظين به، هذا ما جعل هذا الرقم ينخفض من 3 مليون، لو لم يكن هاذ الشي راه الرقم غادي يكون محمول.

ولا ينكر أحد التضحيات اللي قاموا بها هاذ الناس المسنين وأعطوا من الذات دياهم ومن الوقت دياهم ومن السن دياهم لهاذ البلاد هاذي، راه خصنا تفكرو فيهم بواحد التفكير اللي هو..

المناطق النائية، تعرفو أن واحد المناطق اللي معروفة حتى "RAMED" ما غادي يمكن لوش يفيدهم، لأن باش يتنقلوا إلى المدن الكبرى غادي يكون مشكل.

الإحصائيات المدققة اللي أعطت المندوبية السامية للتخطيط، نريد من الوزارة دياهم ومن الحكومة ككل أننا تعطينا أرقام واحد آخرين نتحصي فيه الفقراء وهاذ الناس المسنين بكل جهة جهة، وتعطينا العدد ديال كل جهة لأن معروفة كل جهة والاقتصاد دياها، وابغينا نعرفو كل جهة اشغال فيها في العدد باش حتى نيت تسهل علينا كبرلمانيين ولا كمستشارين نعطيو الأسئلة اللي هي ما نقاوش نعوومو في واحد الجهة من جهة أخرى ونعرفو الأمراض المتفشية في كل جهة بالطبع باش يمكن لنا نخطو أسئلة موضوعية للوزراء اللي هما مختصين في كل ميدان.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير للرد عن تعقيب السيد المستشار، تفضل.

السيد وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة (نيابة عن السيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية):

أولا، فيما يخص المعطيات الإحصائية التي كتشخص الوضع تقريبا ما كاينش عليها شي خلاف، لأن كاين عندنا مرجع اللي هو المندوبية السامية للتخطيط، والمؤشرات التي أعطتها عدد منها مطمئن من واحد الناحية لأنه يكشف على التماسك ديال المجتمع ببلادنا والقيم الإسلامية اللي توطر هذا التضامن والقيم دياها العميقة، ولكن من ناحية تكشف على ظواهر مقلقة، أزيد من 80% ما عندهم تغطية صحية، غير المؤشر ديال الأمراض المزمنة عندنا حوالي 60%، وهاذ الشي اعلاش قلت لأن السياسة ديال المسنين الدور ديال الوزارة هو أنها ترعى السياسة الأفقية، خاص موالين الصحة يقوموا بالعمل دياهم، موالين الشؤون العامة والحكامة كاين عندهم محام يقومون بها، وزارة الاقتصاد، يعني كل القطاعات المعنية، هذا ما كيغيبش أنه كاين محام مباشرة فضلا على هاذ السياسة الأفقية، اللي هي مرتبطة بمؤسسات الرعاية الاجتماعية، عندنا في المغرب 64 مؤسسة رعاية اجتماعية، اللي كتقدم الخدمات لهاذ الفئة، 4500 كيستافدوا من هاذ الخدمات و40% منهم نساء، ولهذا التبع ديال أداء مؤسسات الرعاية

خارج هذه الدورة، برنامج المساعدة الطبية 2 مليار ونصف ديال الدرهم اللي في 2012، 2013 3 مليار ونصف ديال الدرهم، أحد الأهداف هو تغطية هذه الفئة، المؤشرات اللي عندنا أنه لغاية اليوم مليون و800 ألف اللي مستفيد، أزيد من 2 مليون و200 ألف اللي وضعوا الطلبات دياهم بمعنى 50% ديال الناس اللي فقراء ضمنهم هذه الفئة.

كاين إجراء ثالث اللي هو الرفع ديال الحد الأدنى ديال التقاعد، الحوار الاجتماعي كان اكتفى فقط بالناس ديال الإدارة العمومية، هاذ الحكومة زدنا أيضا من الناس اللي مسجلين في إطار النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد أي (RCAR¹²) المعروف اختصارا، يعني ناس الجماعات المحلية والمياومين والناس ديال المؤسسات العمومية، الحد الأدنى 1000 درهم والمرسوم صادقت عليه الحكومة مؤخرا مع صندوق الإيداع والتدبير، اللي كان وصل القرار واللي الغلاف المالي تقريبا كان واحد مليار ديال الدرهم.

الإجراء الآخر اللي امشينا فيه واللي هو التغطية ديال الأدوية ديال الأمراض المزمنة المكلفة، واللي هاذ الشريحة معنية بهم، أزيد من 320 دواء اللي تم التخفيض من معدل ديال 50% وبعض الأدوية إلى 80%.

كاينة إجراءات أخرى اللي يمكن نتحدثو عليها في بعض الأمور المرتبطة بالجانب ديال التعليم، الجانب ديال مراجعة السياسة الصحية لاستيعاب الأمراض الجديدة، لأن السياسة الصحية فاش تدارت اشغال هاذي تدارت على وضع ديموغرافي معين، الآن عندنا هاذ الفئة اللي ظهرت مع أمراض جديدة تقتضي في البرامج ديال التكوين الصحي، ديال تخرج المرضين، حاجيات معينة دابا بدات كتظهر، وهذا تيفتضي مراجعة أشمل. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا واحتفظوا ببعض عناصر الجواب في التعقيب إلى كان ممكن. الكلمة لأحد السادة المستشارين، تفضل الأستاذ للتعقيب عن جواب السيد الوزير.

المستشار السيد غلال عزوي:

شكرا السيد الوزير.

نحن نتفهم أن.. وأعتقد أن الميزانية المخصصة لوزارةكم خصها يعاد فيها النظر، لأن هاذ وزارة الأسرة والتضامن لها في الحقيقة يكون عندها دور كبير بالنسبة للمجتمع المدني والمجتمع المغربي.

المجتمع أغلبيته مغاربة طموحهم هو الرفع من ميزانية هذه الوزارة، من أطر وإمكانات كبيرة تستجيب لجميع الحاجيات في ظل هاذ الوضعية الحقيقية، لأن الطبيعة والخصوصيات التي ينفرد بها المغاربة شيء معروف بين المغاربة على أنهم تيضامنوا وتمكنهم يمزوا من الوالدين وتابعين للدين الإسلامي، " **وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا**" والفقراء والمساكين وابن السبيل، هاذ

¹²Régime Collectif d'Allocation de Retraite

للدخل، خاصة وأن الإنسان المسن في بلادنا ما يعينش وصل 60 عام راه ما ابقاش كيمكن كيقدم العطاء، يمكن هذاك من ناحية الحياة المهنية الإدارية، ولكن كين اللي ما زال مرتبطين في الحياة اليومية وبقوموا بأعمال لأنه الفتة اللي ما يمكنش يقوموا حتى بشي عمل فقط 30% بحسب الإحصائيات اللي كاينة.

المفروض أننا نعمقو التضامن ولكن أيضا نتحملو المسؤولية ديالنا في رعاية هاذ الفتة المهمة في بلدنا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير على مساهمته، وشكرا لجميع من ساهم في إنجاح هذه الجلسة.

ورفعت الجلسة.

الاجتماعية في هاذ المجال حيوي وأساسي من أجل معالجة الإشكالات اللي هي مرتبطة.

كاين إشكال آخر اللي مرتبط بالسياسة ديال التقاعد، الوزارة ديال التشغيل والتكوين المهني، وزارة الاقتصاد والمالية اللي معنيين به أساسي لأن المؤشر اللي عندنا 16% فقط اللي كيتوفروا على معاش، إذن الفتة الأخرى باش كتلبي لهم الحاجيات الأساسية؟

الجانب ديال الناس اللي كاينين في الجبال، الآن صندوق التنمية القروية المخصصات ديالو ارتفعت لـ 2 مليار ديال الدرهم، في 2011 كانت 500 مليون ديال الدرهم، اعلاش؟ لأنه كاين تحديات مطروحة علينا في المناطق الجبلية، ولو درنا الطرق ولو كاين الماء والكهرباء بدا كيوصل، ولكن كاينة خدمات أخرى حيوية على المستوى الصحي، على مستوى الأنشطة المدررة